



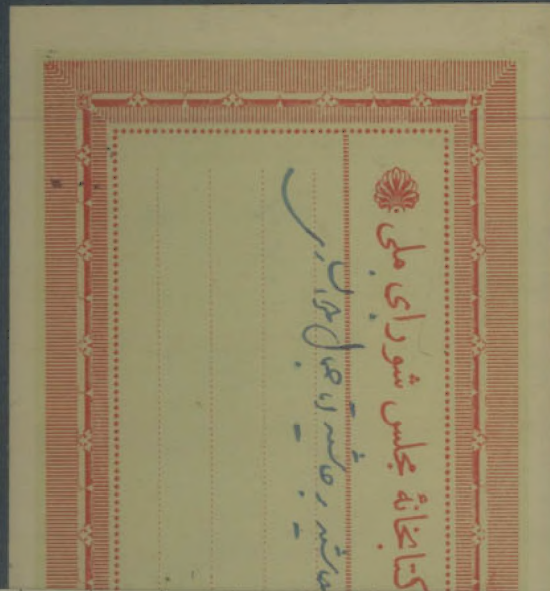


صنعت برهانه و هر خوان در این  
شرح حدید و فولاد

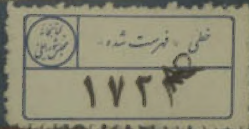
بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

۱۴۲

فایده امداد و محرومیت و هر خوان در این  
شرح حدید و فولاد



۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



۱۹۹۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
مکتبہ برکتیہ کائنات دارالافتاء  
شرح حدیث التوحید

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

۱۴۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
مکتبہ برکتیہ کائنات دارالافتاء  
شرح حدیث التوحید

بازدید شد  
۱۳۸۱

۴۹



۲۵۳

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
مکتبہ برکتیہ کائنات دارالافتاء  
کتاب

۲۵۹/۳

کتابخانه  
۱۷۲۳



حاشیه بر حاشیه کافه خوان در این  
شرح حدید لغوی

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

۱۳۵

فایده امداد محو ارم لغوی در حاشیه  
بر حاشیه حدید در این شرح حدید

بازدید شد  
۱۳۸۱

۴۵



۲۵۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حاشیه بر حاشیه کافه خوان در این شرح حدید

مؤلف: ...

موضوع: ...

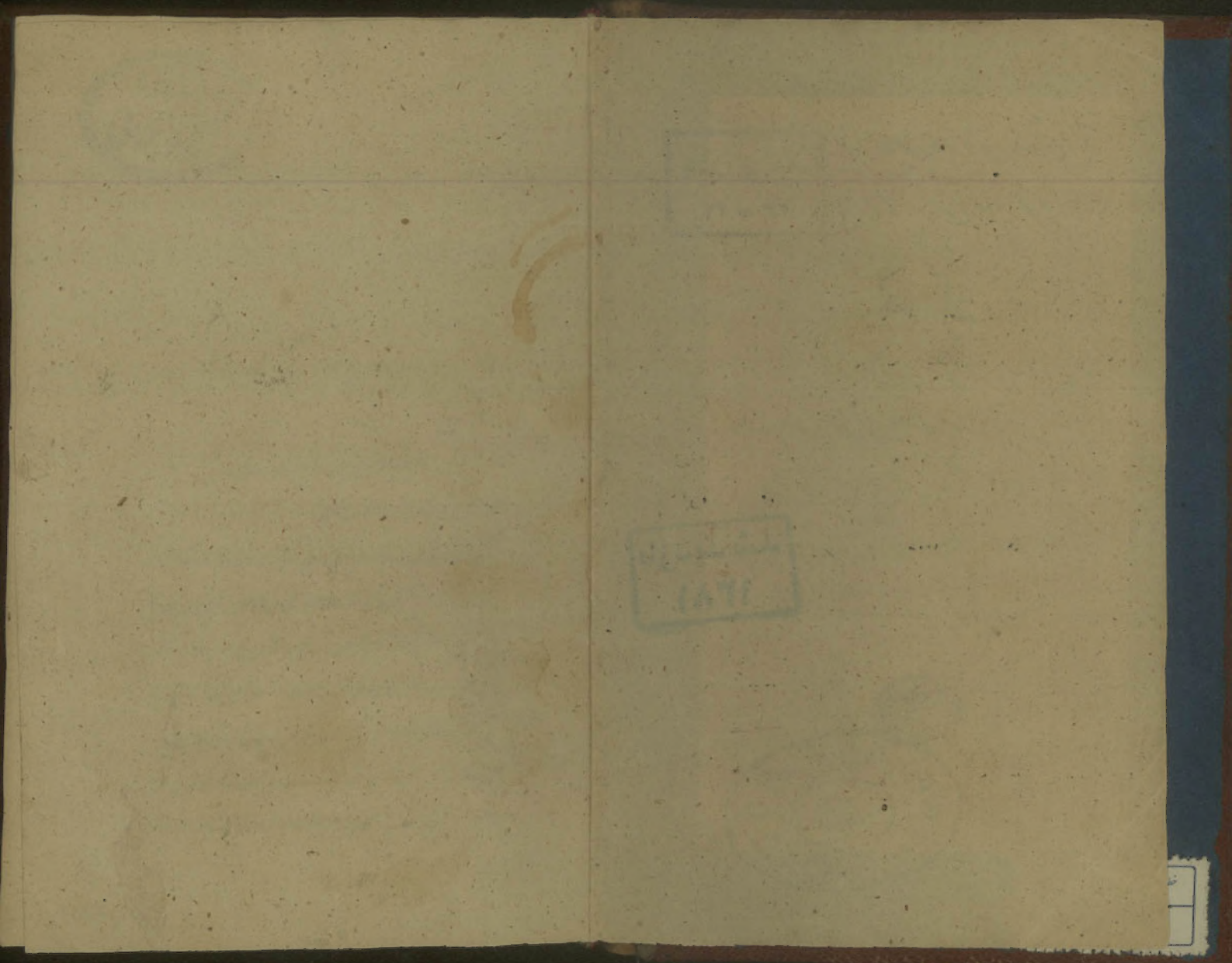
شماره دفتر: ۱۷۷۶۹

۱۷۲۲۴

۲۵۹/۳

نگین فهرست شده  
۱۷۲۲۴





بسم الله الرحمن الرحيم وبرفقی

المجد لله رب العالمین والصلوة علی رسولنا محمد النبیین وعلی اله  
الطیبین الطاهیرین المعصومین صلوة باقية وائمة ودام السموات  
والارضین **اما** فيقول العبد الفقير الى الله الحق اعني من الجبال  
باب فيض السجاني اخو بن محمد ابراهيم الشهير بالبردي الاربد كافي  
عفي الله عن سيئاتها هذه تعليقات اتفقت معي علیها في النسخة  
الى العالم الحق العلامة والفاضل المدقق العلامة جمال الملل والدين ا  
الحق انساني العلقه على العائشة الشهيرة للعلامة الفقير على  
الهيئات الشرح الجديد المعجز بل قد جعلها تذكرا لاهل البيت من اهل



اوله في السبع وهو هو شهيد جعله الله وسائر العاصي من ذوق  
 الشهد وانه من يوصل اليه هذه الحاشية من حيث سريرة  
 على العدالة والانصاف وركب من بين من الجور والاعتساف ان  
 متى اولا فيما يعز على مفعول في ثلث في الخطا بالعرف وبالعين  
 ليعترف وتماي ان يصلحها ولكن بشرط الهادة والنفقة الفراق مع  
 الامعان والقوى الا ان مع ثلث على ان قد استهدفت نفس لسهام الما  
 واستعرضت ذات على رماح الطامعين لما قيل في الفرض مرة من ناسه  
 چون برآن شود عاقبت حقه طوع مرهان شود ولكن على الله في كل  
 الامور الكافي اليه فوجه في جميع احوالي وهو حسي وكفافي وانما ذكر  
 فيها ما وصل الى عاقل عنده من حاشية الحاشية بالفاظها حفظها  
 وتبليها لئلا يعلوها الا ان قيل منها ذلك لشهرتها وقايرة وضوحها  
 ومنه لا يستغنى عن الاستيفاء لئلا ينزع حكم علم ولما وقف باختتامها  
 ما شئت بادراك من يخرج العقل من احصاء مفاخره وقصر الذهن عن  
 عددها الذي تشبع من مجالها انما هو كماله من وجبات احواله  
 انا العظمة والحلا لا كيف لا وقد نشر حديث رخصته في جميع الامصار

لم يرد

لم يرد تظير في مصر من الاعصار وبسط بساط جلالة على كافة الامم  
 كما لم يخطو بالذي بال في جميع الايام بل من خدام جلالة في السبع  
 الشداد وبطلت فوايد فضله وافضل الدين المبدأ والعباد الذي ابد الله  
 نعم بجفبات من السموات على عطفه من بين يديه ومن خلفه بامر به  
 الاعلى وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فذبح على الفضل الاجل وتعالى عن  
 الزوال والكل وكفان شاهد على هذا الرفيع بديان العلم والكمال بعد انك  
 وتم راي الفضل والافعال بعد انك اسما بل يشمل الورى الطافه وتم  
 اعطاه اعطاه الله اصناف ما اعطاه وجعل احب من اولا وبهم الله  
 عبد قال امينا وما اعني به الامن احسن من الدنيا حكم علم بفضل جبهه وخلف  
 عظيم الذي قد ستمه صاحب سلطنة العظمى والفاخرة الكبرى الذي نيا  
 الملك الاعلى على علو شأنه وتعرف السموات على لبيته كما لا زالت  
 ما يات جلالة رفوعه وهامات اعدائه رفوعه **قوله** العلوية الها  
 الابدية وخصه بهذه الصفة العظيمة لما لم يجد لغيرها اهلية معربا لغيره  
 الخافا في عجب كانه من بين المينون في ظل الله الاكبر مدته الله تعالى  
 البشر في الحرم بين الشريفين الويد في ايدي الله الملك المتان **قوله**

**قوله** ابد بالثابتات الالهية ويشهد بالتشديد الغير وشبه الخ ومن  
هو جز البرية التي بالانحاف الالهية ويثبت بالعواطف السجانية ان اهد  
الى حضرة العلية العبد يبقى بقاء الدهور ولا يقنى بكر والشهور **فجعلها**  
هذه الحضرة الرفيعة وحفزة لخدمة السنية معنرا بمثلها اعتد به  
الغاية من اجل الجوارى سلمان وكانت فيها افعال ان الهداية  
مقدار مديها والعبد عند كرم الناس مقبول فالما حول عن جبابرة العالى  
هو القبول فان وقع موقوفه فانية المنة ونهاية السؤل ومن الله الا  
سنة في البداية والنهاية **قوله** اعلى الله مقامه في عيسى وانتهى بها  
دعوى التي يكون ان يقال ان بعض الحقيقين هي من اقل لطيفهم فلا يبقى  
عليه على انه لم يعمل الدعوى المذكورة مبتنية على مقدرة ان علنا الحاجة هي  
الحدث بل قوله وهو الواجب باعتبار ما قيل عليه من الدلائل المتعارضة  
عندهم الدالة عليه وعدم دكها اذ ما اظهرها على طرفتهم وليس **بما**  
المعتمد المذكورة والادعاء من كونها كلاما لا الحقائق **فمنع**  
وذكر الحد من المذكورة في كلامه لاجل قوله بل بد من حدوث هذا **قوله** ان  
بعد تسليم تلك الدعوى التي قد اشرنا الى ما فيه فان قلت ان صرح بهما بان  
الحقيقين

قوله

قوله

الحقيقين صرح ببناء كلامه حيثما على حدوث العالم وبناء هذا الامر و  
الامر الا في عليه ثم ان في قوله فالحق لرد الامر الاول والثاني جعل بناء  
الكلام على حدوث العالم بمعنى ما سوى الواجب فذا كان هذا هكذا قل  
يورد الامر من الاول والثاني على هذا الحقيقين ان وجوده دفعهما على نعم  
الحق العلة من صرح به في كلامه على ما قال قلت بناء الامر من على شيء آخر  
فلذلك انه من الكلام اي بمعنى كون الحدث الغير الحادث واجبا **فصل**  
في هذا المقام ايضاً بناء الكلام المذكور في كلامه على حدوث العالم بالعنى  
المرئى بل جعل هذا من مقتضى الدليل في كلامه لان ذلك معنى اللزوم  
المذكور وفيه ينفى ما نورد عليه من وجوب ما يدفع به لا بد ان وكل  
لم جعل بناء على شيء آخر ثم اورد عليه ما اورد عليه **قوله** ثم بعد التمسك  
بحدث العالم لا يناسب ان يقول وجوب الانتهاء الى حدث **النشأ**  
باعتبار احتمالها على لفظه الانتهاء المشكوك للواسطتين العالم وبين  
الحدث الغير الحادث مع انكلا واسطتين العالم بالحقق المرئى وبين  
الحدث ثم ان قل عندها احاشية هو هذا هذا يعنى عدم المناسبة  
اذ انما الكلام على حدوث العالم بمعنى ما سوى الواجب واما اذ يقول



على حد ذلك العالم الجسماني فقط فيندفع عدم المتناسق وعلى الأول  
 أيضا يمكن ان يعمل العالم في كل واحد من اجزاء العالم اطلاقا لكل  
 على المعنى ان يكون بطريق <sup>الخاص</sup> لا في كل اقل العالم عليه ايضا حقيقة  
 وعلى تقدير حل العالم على الجبر <sup>الخاص</sup> يمكن ان في الماد يقول فلا بد من حدث  
 هو الحدث انهم من ان يكون داخل او خارجا فلا بد من حديث الانتهاء  
 الى الحدث الخارج لا الحدث الخارج حتى يناسب ذلك فانهم انتهى  
**قوله** فلا بد من حدث من حوادث دفعا للدور والتسلسل الى من  
 حدث خارج عنه وعلى دفعا وجوب كون خارجا المعبر عنه  
 من حوادث وعلى هذا الاشكال عليه **قوله** فالقول في تقريره انهم انما يجب  
 لا بد عليه شيء من تلك الابدان المذكورة اما الثالث فلا بد من حديث الانتهاء  
 في هذا التقرير اما الثاني والاقل فلا بد من حدث ذلك العالم بمعنى ما هو  
 الواجب فيه وجعله مبنيا لزوم المدعي اعني وجوب كون الحدث الحادث  
 الغير الحادث واجبا وهو **قوله** واللتكاف حل بلام هذا المصنف انهم  
 على ما ذكرنا لا يختلف القول المذكور كما لا يخفى فان ذلك كيف يكون حل  
 على ذلك مع اشتماله على حديث الانتهاء وعدمه فيما ذكره فذلك كيفية

ينبغي

بالتنظيم مما قلنا انه من حاشية الحاشية فقط **قوله** والقياس  
 منسكوا بالركيزة فان قلت اثبات الواجب في الطبيعي كيف يكون مع  
 ان الطبيعيين يتشون من احوال الجسم الطبيعي من حيث الحركة و  
 السكون والجولة وجود الواجب لا يمكن ان يكون مسألة للطبيعي فذلك  
 هو لازم لما هو مسألة هذا القول فان المسألة هي هنا هو ان الجسم لم  
 هو ان واجب الوجود وهو مستلزم لوجود الواجب تعريفا فذلك  
 كيف يمكن ان يكون الواجب من احوال الجسم الطبيعي فذلك الواجب  
 يجب وجوده في نفسه لا يكون حاله شيء كيف وهو يجب  
 نفسه مقدم على كل شيء فكيف يكون حاله ما هو فافهمه في القول  
 ولا يجب وجوده الرابع انهم ومركبة الواجب الجسم صفة لنفسه  
 لا من بل ما هو من احوال كون الجسم لم هو كذا ولا ضير فيه وهذا  
 كافي للعالم لم يصانع واجب الوجود والمؤلف له مؤلف غير مؤلف  
 هو الواجب **قوله** وان كان ممكنة لزوم التسلسل في اقل من هذا  
 حاشية هو هذا وهذا اما بنا على ان يكون الجبر على ما يرجع الى

فغيره لا يهين مع زيادة استدراكه في واقبائه على هذا المكن <sup>مفترق</sup>  
 من الليس الى الابس فلا بد له من علة وهكذا كاسم في نظري وفيه <sup>يقع</sup>  
 ما فيه فقل انهم اقول يظهر وجه الامور الذي اشار اليه ههنا <sup>الشيء</sup>  
 نعم **قوله** كما كان المنقل من اللبنة الذاتية الى الابس اقول <sup>الملك</sup> كان الملك  
 ليس بشئ وكذا المعلوم وليس بالمكن ليس مستندة الى علة الوجود  
 او الى شئ موجود ولا لها اصل له من ذاته فلذا استندت الى الذات <sup>و</sup>  
 كان في الحقيقة مستند الى عدم علة الوجود وجعل في الفرق <sup>ما</sup> اورد  
 ههنا من انه ان اريد باللبنة الذاتية عدم المقابل للوجود فليس بذات  
 اي من مقتضيات ذات المكن ولا نزم ان يكون مقتضا له اريد <sup>الملك</sup>  
 الذاتي بعد تسليمه فانه ياتي بمعنى المذكور وهو عدم اقتضاء الثالث <sup>على</sup>  
 الضربين بما هو كذلك لاقتضاءها سلبها ورفق ما بينهما لا نمان  
 المكن ينقل من الابس لان حاصل حال الوجود ايضا كغيره <sup>مقتضى</sup>  
 الذات لا يختلف ولا يختلف كارب في مقفه ويكون ان يعاب عنه باختبار  
 الشق الثاني بان يقى المواد بذاتية حصوله نفس الثالث مع قطع النظر عن <sup>علة</sup>

الوجود

عن علة الوجود والعدم سواء كانت باقتضاء الذات ام لا <sup>الملك</sup> وانتقال  
 منه الى الابس عبارة عن مزج من الامكان الحاصل بحسب مرتبة  
 الذات الى الوجود بحسب الواقع او عن مزج بحسب الواقع من <sup>الملك</sup>  
 فان الممكنات بحسب الواقع واجبات وان كانت بحسب الذات <sup>ممكنات</sup>  
 فالمراد بالانتقال من بصر ورثه بوجود بحسب الواقع المستند  
 للوجود الواقعي للثاني للمكان وان كان بحسب <sup>هذه</sup> نفس الذات  
 مع قطع النظر عن الواقع باقيا على اكانه ويمكن ان يجاب عنه <sup>ان</sup>  
 على الشق الاول بان المراد بذاتية اللبنة انصاف الذات بالعدم  
 فاللبنة الذاتية عبارة عن عدم الحاصل للذات في العقل <sup>فصل</sup> في ذاتها  
 العلة الموجبة هذا **قوله** لكنه هل تامل لعل وجه التامل ههنا <sup>الملك</sup> المنقل  
 من شئ الى شئ يجب ان يكون امرا موجودا باقيا في العالمين <sup>هنا</sup> فعلى  
 لا معنى لانتقال حقيقة المكن من الليس الى الابس **قوله** واقا ثالثا <sup>هنا</sup>  
 ما ذكره وهو ان كل مقتضى لا بد له من مضره ولا يمكن ان يكون نفسه  
 فيجب ان يكون مضره ولذيق السلسل لابتداء ينتهي الى <sup>مقتضى</sup> مقتضى  
 اصل وهو الواجب نعم وعدم حصوله لا انتقال من اللبنة <sup>ذاتية</sup> الذاتية

قوله

قوله





الخفية ان ليست النتائج متعينة في الاربع المذكورة بل هي من جنس آخر  
 هو كما ينبغي ان يشير اليه الى وجه العدد ولعله ان وجه العدد والعدد  
 ذكره ليس من جنس بل وجهه غير هو كما ولكن يكون قد عدا به لعدم شهرته  
 له وليس يجوز من احاطة قوله وفيه ثقل في الحاشية ان اورد من مبادئ  
 وجود الممكن في هذه الطريقة اشارت بغير التمكن ان يدعى البداية في  
 بل ان لا شك في وجوده فكن كما في الطريقة المختارة لا شك في وجود  
 موجود وان اورد به الحكم بانه موجود فان التمكن الوجودي لا بد من علم  
 موجود فكان هيئتاً فقيدين هذا ممكن وهذا وجود في هذه الحالة  
 زيادة قضية ليست في الطريقة المختارة ولا يفتقر بالخصوص الا في قضية التمكن  
 فيكون التمكن المختار اخص من غيره في غير غير ان في المختارة زيادة شرطين  
 اولها ان كانت في المختارة فلو لا شك في وجوده موجود فان كان  
 واجبا في التمكن وان كان ممكن فيحتاج الى العلم في وفي هذا النوع فقول  
 هذا موجود ممكن فيحتاج الى العلم فان كانت واجبة في فيصير قوله وانما  
 بالتبعية في طريقة العدوث والامكان في شرط العدوث فلهذا لا احتياج  
 الى استعانة الامكان والوجود كافي في من الطرفين المذكورين في قوله كما

ان يكون

ان يكون مراد من قوله قد عدا به الاحتياج الى استعانة الامكان والوجود الى  
 عدم الاحتياج في الطريقة المختارة الى شيء متصل بخلاف غير هاتين الطريقتين  
 في من جنس بل وجهه في الجواز انما اشارت الى الحق العلامة قد جعل كل امر على  
 بغيره ما اورد عليه اخص وعدم تعرضه لما يرد عليه على احتمال آخر كما  
 المستبعد هذا على ذلك الاحتمال فان بناه ذلك الامر على هذا القول لا  
 وعلى ما مر على القول المذكور عدوان بعضه في عقل هيئتاً في ضد بيان  
 وجه اخصر هذه الطريقة المختارة بالتبعية الى الطرفين المذكورين فالتساوي  
 بسبب التمام بحيث لا يلزم في بعضه في الكلام ان يكون ما يفقدانه يكون  
 هذا اخص من هذين كما استوفاهما عليه فلا ذكر الامكان والوجود معا علم ظاهراً  
 ان يكون معاً مفقود في هذه الطريقة بخلاف هذين فلذا قد جعل الحق العلامة  
 كلمة عليه ثم اورد عليه ما اورد عليه ويقتل ان يكون مراده انما يحتاج  
 في الطريقة المختارة الى هذين الطرفين معا بخلاف هاتين هاتين الطرفين على  
 هذا لا يرد عليه ما اورد عليه الحق العلامة اخص بل يرد عليه ما اورد على  
 نسخة العدوث وهو ان الامكان من ما خوفي في طريقة العدوث فقط فلا  
 يسع قوله انما احتج الامكان بغيره في وكان الحق العلامة من اشار الى هذا الاحتمال



فما هو كلامه عليه بقله وكأني قد وقع في سجن هذا الكلام فان قلت على هذا الكلام  
 الامتناع من عاين ان العلوية الفشارة هنا جاز الى امر من الذنوب اما  
 الوجوه فلا قال الحق الحق الحق امر واما الامتناع فلا شرا لها عليه حيث  
 وان كان مكنيا فيجوز ان يراد الى امره وهذا واراد على الاقل ان  
 العرض لا اشتغال على سبيل الصدق والامتناع لا العرض وعلى سبيل الامتناع  
 فلفظ **قوله** فالعرض له هذه العبارة لا يجوز له واما بالنسبة <sup>الشغل</sup>  
 على كلمة اما المتخصص وقوله كانت وشارة الى الامارة عليه وهذا  
 بعيد وشرح كلام الحق وقوله واما بقرينة ذلك على ان مقتضى الاجمال  
 الذي وقع في كلامه مع ان طريق الامتناع ليس له في كل امر من ولا امر  
 هذا البراءة على انما يرجع الى امر من الامارة لا عدمه بقرينة هذا  
 وكلام الحق مع انه حذر الى العرض وقرينة هذا كونه من الساف  
 ان عرض له الذنوب وعلى وجهه يدل على ان من كونه هذا قوة غاية الامر  
 ان يكون في العمل في الشارة الوجوب من سوا من هذه قال الامانة  
 قال على تقدير سخطه لعدم لعدم يلزم التسلسل في العدم فانما  
 الى الجواب من ان لا يمتنع في استعانة الذنوب على طريق التزاييد <sup>الذنوب</sup>  
 مستند

مستند لان ما يجوز ان يكون ذلك العدم عدم متبع بالذات او بغيره الى  
**قوله** بل يقول ما يصلح دليله عليه ان يقل من حيثها حاشيتا هو في  
 ملك العدم يكون ان الشارة والواجب يتم هناك فيكون جميع ما هو  
 ثم حاشيتا انتهى ولعل مراده من حاشيتا دليله عليه صلاحية بعد الترتيب  
 وعلى تقدير تسليم تسليم مقتضى ما هو على هذا لا فرق بينه وبين سائر  
 الخواص انما لا يكون حيث لا يطرأ المناقشة اليها ويمكن تصور ان  
 الامارة على هذا امر فانه يوردها او لا يوردها بثلث حدود احكام بالذات  
 اعملى حيث لا يطرأ اليه المناقشة في كل امر من امره واوردها  
 دليله على ما قطع النظر عن فطر في المناقشة الساكنة بعد ذلك ان  
 ولعل قول ما يصلح احسانا لا يصلح وجودا لا يلزم منه بعد تسليم مقتضى  
 حدود العالم بمعنى ما سوى الواجب بل بعد التسليم المذكور يلزم منه  
 حدود العالم الجسام لا يجوز هذا **قوله** الا ان يسلك بالدعوى المذكورة  
 وهو ان الحدود الجوز الحادث واجب **قوله** وقد مرقت فسادها  
 بناء على حدود العالم الجسام في قطع ولعل الامر بالناس في حيثها  
 للاشارة الى انه يكون التمسك بالدعوى المذكورة بان يدعى بها جها

فان ذلك الحدث الغير الحادث يجب ان يكون مستندا الى علته بناء على  
 في تلك العاجزة وكونه واجبا ليس وانما ككثرة مضطرا الى ان يكون  
 الشك تلك الدعوى مستندا عليها بما قبله على استثناء العقبه الحث  
 منهم **قوله** وايضا القول بان علته العاجزة هو الحدث او قد يكون  
 هي من اشياء هي لا ينبغي ان الظاهر ان العاجزة للغير في الاول الى  
 بناء دليلهم على جعل علة العاجزة هي الحدث ان جعل الحكم باستثناء العجز  
 بل امرهم يحكم العقل فطعا بان ما لم يوجد ثم وجد لا بد من وجوده في وقت  
 بنفسه لو جبان هو وجوده انما ولا عاجزة الى الشك بان علته العاجزة هي  
 الحدث وكونه انما هو انهم بنوه على ذلك قلنا واما الفرض الثاني  
 يكون بناء دليلهم على وجودهم في ذلك السلسلة الطردية ذلك ان  
 الوهم الامكان الى الحدث كما لا يخفى انتهى اقول للفقهاء العجز في الاول  
 الاسماء الفاعلون حيوان النجس بلا امرهم فلا يكون جعل بناء دليلهم  
 امتناع ذلك بل يفتي بناء دليلهم على كون علة العاجزة هي الحدث  
 هذا على نسخة الزيجي واما على نسخة الزيجي فلا بد عليه وعلى النسوة  
 الاولى من سبب امتناع ذلك العقل **قوله** انما ككثرة مضطرا الى ان يكون

وهذا بخلافه ويدل الشئ من العواطف الى انما ليس نفس الوجود الى قال صدق  
 الا فضل في شرع المبدأ الى انما في آخر فصل اثبات الواجب واعلم ان  
 الشيخ الرئيس قد وصفه في الحكمة الا الهيبين الذين يرضون على  
 الواجب ثم من غير انهم في الاستدلال كان ماسوا او الخدوش  
 في الاسباب كما هو ذلك المشطون او الحركة كما هو في هذا الطبيعي الثاني  
 اليها في الفلاس يقولون ثم سببها الثاني في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين  
 لهم ان الشك بان طريقة الصدقيين الذين يتشهدون بالحق لا عليه وهي  
 التي اشر اليها في قوله ثم اولم يكف بذلك انما كل شئ يتهددوم **قوله**  
 ثم يفتي الاستدلال على ذات اليا من ثم بلا حجة مفهوم الوجود وان  
 يتضح في الواجب بالذات ثم انظر فيما عليهم الوجود الذي في حقا  
 ثم بالنظر الى حقا ثم على كيف صدور ما فاعاله واحدا بعد واحد من <sup>الافعال</sup>  
 القوية فاولا ثم النفوس الفلكية والسياسات العصرية ثم المراتب من <sup>الحياة</sup>  
 والنبت والحيوان كل ذلك بل على حدة الخلق في شئ من المراتب  
 حتى انهم لم يتشهدوا وجود العالم على هذا الوجه المحسوس لم يكن <sup>لحقا</sup>  
 في حق الله ثم وصفه في كتابات انما الرزق هذا الاستدلال الذي عليه









الجواب قال صاحب تفسير البيان والثام للابن علي البيان المذكور  
 يمكن ان يكون من وجهين فاحتمل ان يكون العالم مصنوعا وهو معلول لا  
 يكون الواجب صانعا للعالم بل ان يكون من وجهين متساويين لصاحبه مصاحبه  
 الفاعلية وهو كونه العالم ذا صانع واجب الوجود بالذات لا بالعرض بل من  
 الاحتمال هذا الا ان التفسير المذكور اي قوله هو معلول لهذا الوجه  
 للجواب فيكون من وجهين الاول ان يكون من وجهين متساويين فاحتمل ان يكون من وجهين  
 من باب وجوبه ان يكون واجب الوجود وهو واجب الوجود ولكن على الاول فيكون  
 واصغر من كونه ظاهرة ولا يتحقق على الاول والاختلاف المستفاد من قول على  
 الاول في فاعله **قوله** وتكون الواجب صانع العالم يظهر ويكشف  
 الى فان قلت لا حاجة الى التحويل المذكور بل يكفي القول بان النتيجة هي  
 كون العالم ذا صانع واجب الوجود وتكون الواجب صانع العالم يظهر بعد  
 حقيقة تباينه واما ان يكون ذلك النتيجة فلا يلزم حسب الواقع حتى يثبت  
 المذكور فاحتمل بانه من حقيقة تلك النتيجة وكذا اخذ المصاحبة الى ان  
 بين العلي المذكور وبين العالم الحيوان يكون نتيجة الياس المذكور  
 لا روية لظهور كون الواجب صانع العالم الثاني ان الظاهر من كلامه  
 العلي

العلي بقوله نعم وعافا قلت اما الثاني فلان لو كان معلولا لوجب  
 العلم بالنتيجة المذكورة للزم اما ان يكون معلولا لوجب الواقع ايضا  
 فليزم الحد والسر ومبهم واما ان يكون معلولا لوجب فليزم قوله  
 العلي على معلول واحد هو كون العالم ذا صانع او العز وحق  
 العالم لانه واما ان يكون معلولا على وجه واحد فليزم الحد والاول والآخر  
 صريح منه واما اخذ الاول فلان انظر في عين من المعلول فيجب  
 العلم وقد مر من اجل انها هي التي لا يرد عليه مع هذه ان المصاحبة الى ان  
 التي اخذها هي التي لا يتحقق الا بان يكونا معلولان لهما فليزم عليه  
 اما الحد والمهر وبغيره لا اعتبر مصنوعة العالم على كونها صانع  
 فعلى اذكر يلزم ان يكون كون الواجب صانع العالم لهم معلول لحدود  
 الحد والمذكور وانوارا لولا غير معلول لان الواجب المفعول لما ذكر  
 لا نقول يمكن فخلق المصاحبة المذكورة بليتها بان يكون ذات العالم معلول  
 لان الواجب ويكون صانعه له مستقلة الى نفسه ثم وباعتبار ذلك  
 يكون كون العالم ذا صانع مستقلا كونه مصنوعا مستقلا الى ذاتها  
 معقول فان مقتضى مصنوعة كان ذات الواجب يقتضيه صانعه فاقول

فيكون من وجهين متساويين  
 فيكون من وجهين متساويين  
 فيكون من وجهين متساويين  
 فيكون من وجهين متساويين  
 فيكون من وجهين متساويين

نقوم **قوله** ويمكن ان يكون ان جواب صانع العالم قد خرج من غير العلم  
 الى يمكن ان يحصل على جواب من سؤال مقدمه على هذا ما عساه ان هذا  
 برهان لم يحصل على ثبوت الواجب فاجاب عنه بقوله ويمكن ان يكون ان  
 هذا الطلب بالبرهان يكون هذا البرهان على ثبوت الواجب اليه ان  
 الواجب صانع العالم قد ظهر بعبارة العلم **قوله** مما لا يخفى ان  
 ويمكن القول بعكس ذلك **قوله** لما فيه من الامور الاخر منها ان  
 المقصود بالذات من البرهان ليس تشييد له على ذلك كما لو كان  
 لزوم عليه احد الضامتين للاخر ومنها عدم ظهور ما ذكر من  
 المذكور **قوله** وهذا مع ضاوية ان ما نقل من الشيخ كلامه من **قوله**  
 فالواقع ان ثبوت مجرد ما لا ينفك عن طريقه لان وعدم شامته هذا  
 الطريق لا يلزم او فليس هذا من ذلك وهذا **قوله** اقول يكون هذا  
 اقول ان يكون من ضمن هذا الكلام تحصيل الضام الا ان ما نقل  
 الغضلا وهو قوله ويكون عمله على الايراد كما لا يخفى على سائر الحكماء  
 هذا يكون معناه هكذا هو الدليل وان ذلك على وجود علم ما كان  
 اثبات كذا وكذا في خصوص الذات الحقة فلم يكن ذلك **قوله**  
 المذكور

المذكور بل هو قال في اثبات الله نقله الى ما يلزم بعد اثبات الصفات  
 لئلا يمكن مجرد كذا لانه هذا الدليل على علمه ما سببا للعدول من  
 المذكور مثلا الى العنوان المذكور لكن في كل من فطر اما اولاه  
 المشترك فهو ان ان اريد بنبوت حضور الذات الشخصية بحيث  
 لم يحصل بعد ذلك عند العقل سواء فهو من كيف نعم الكل الى ان لا  
 يفيد الحقيقة وان كان مفيدا للتخصيص كما في الظاهر الاول وان  
 انه بعد ذلك يحصل لما امر لا يحصل في الواقع الا على الذات القدرية  
 الشخصية للذاتية فلما يجبر نفعا ان يزعم من ثبوت حضور  
 الذات القدرية المعنى الاول كما هو الظاهر واما انما هو المعنى  
 بالثاني فهو انه لان ظاهر كلام المصنف الفصل الاول في اثبات الله  
 لا يشار الى ان يبيح انه على هذا من متونه بكذا وكذا قوله وجسمه **قوله**  
 المذكور بل هو كلام اخر فانهم **قوله** بل لا فرق بين علمه ما وعلمه  
 اصولا وان كان الاستقلال بوجوده الخ على مجرد علمه معينة ليس هو  
 كن ذلك بالنسبة الى علمه ما وعلمه ما يمكن ان يكون في الفرق ان علمه ما  
 كذا ليس بنفسه بل هو العلم الآخرة العقلية من علمه معينة فانها في الخارج



والعقل بها ولم يكن معها دليل في الخارج فلو لم يوجد معلوما في الذهن  
وهو غرض وجوده لا يترجم ان يظن انه ملاك في صفاته التي هي معلومة العقل  
معينة فلا يستلزم على العقل ان يكون الثاني فاننا في كل هذا **قوله** و  
كان ليس في كلام الشيخ انه كان له كماله وان كان ليس له **قوله** ثم كان  
ملاكيان وجعلنا الملاكيين في العلم لا يترجم ان يكون له كماله في العلم  
المتعلق بالعلم فهو من جنس الملاكيين في العلم لا كماله في العلم  
انه **قوله** من يترجم ان يكون له كماله في العلم لا يترجم ان يكون له كماله في العلم  
منها ما يترجم ان يكون له كماله في العلم لا يترجم ان يكون له كماله في العلم  
فقل عن هذه احاديث في وجهها في هذه اذا استلزم اليقين في  
من الوجود بل من الوجود العلوي شاهد وهذا ليس مما يترجم من ذات  
الواجب بل ان يكون دونه في ذات الشئ ولعل وجه دونه هو ان  
الاستلزام وان وقع من الوجود العلوي شاهد لكن لم يلاحظ في  
الدليل خصوصية بل لخطابه هو وجوده ومنه فان قيل ان هذا النوع  
لزم قطعاً ان كان واجبا ليدل للظن وان كان لا فكلما في هذا ولكن مع هذا  
في الوجود المتوجب فاما كما يظهر بان في قائل ان حال وجودها هو صفه  
بان يكون

بان يكون فقولنا انه متصف بها وان لم يكن لان قوله ولا اشياء في ذلك  
لا في النفس بالقياس الى الفصل **قوله** استدلاله عليه من حال وجود  
الوجود وهو يكون مستلزما على غيره ممكن كذا قيل فعلى هذا يكون الوجود  
الوجود في وجوده وصفه وصفه في حال النفس وصفه في الحقيقة على  
ما ذكر استدلاله على حاله في منه اذا استلزم على غيره واجب  
حالا في منه وجب كونه في نفسه من البرهان او في الواجب على حال  
قائل **قوله** فاعلم ان البراديات الوجودية على طريقة الامكان هي في العقل  
من طريقة الامكان هي في العقل على طريقة الوجود وطريقه مفسدة من طريقة  
الامكان بالحقول في بردها البراديات لا يرد على هذه الطريقة في الواجب  
منها وليس غرضه ان كل هو من طريقة الامكان يرد عليه جميع البراديات  
بل البراديات هذه يرد على هذه وان كان الجواب على المعنى ولا يرد على هذه  
الطريقة شئ منها ثم انه على هذه الطريقة شئ منها ثم انه على هذه الطريقة  
الا ان الامكان الاول في الذاتية واردة على هذه الطريقة انهم كما سبق  
هذا النوع اما ما واصلنا في وجهه ما قبل المبحر الاجزاء في نفسى يشبه  
ما بعد المبحر الاول باختلافه الاعتبار لا في قائل ان لم يكن البرهان مستلزما

على بطلان السلسل مثل ان يكون في الوجود موجود هو واجب  
 الوجود للزم منه وجوده وذلك في الوجود انما هو واجب الوجود  
 وجوده غير الوجود كل واحد من احادها الوجود بالضرورة فكل  
 لاظهارها الى الاجزاء سيما في الالام اجزاء فكل واحد من اجزاء الوجود  
 فيحتاج الى الوجود بالضرورة وهي انما هي الوجود في الاول  
 مستلزم لتقدم الشيء على نفسه والشأن مستلزم لتقدم على نفسه  
 على ذلك كما ذكر الشيخ في المبدأ او بعد ادو مستلزم للشيء على مرجع بل لا يفي  
 المرجوع كما هو حاصل ما ذكر في الاشياء فيجب ان يكون على ما  
 منها وليس هي الا واجب الوجود الوجود الخارج عن كل الممكنات  
 ليس هو هذا هو مقتضى البرهان ويرد عليه بعد الاخرين في مجموع  
 وجود اوله الاحاد في ذاته الشان وهو كون على التبعين هو جزئ  
 ويتبع لزم شئ من الحد بين المذكورين او القول حقيقة في كل جزئ  
 باهي لان الجملة تصف في جزئها الاخر اى يتم وجودها برمتها <sup>الجملة</sup>  
 من غير احاد من غير تحققها بيقين، والاعراض وجود الجملة  
 المذكورة جملة يحصل بوجودها فانه لا ينفك عن الوجود فكل جملة  
 جملة

الجملة هي جملة ما في العاشر وهكذا فيقولون ان في الجملة السلسلة  
 الخروضة من كل واحد من احادها من غير ان يكون على ما بالجملة  
 مع الاجزاء ما الاخرى الواقع في جابها المتأخر فانه معلوم عن  
 ذاتها الى النهاية بان لا يكون على ما هو مفعلة لجزئها الاخر  
 بالجملة الحس وهو جزئها الذي هو مجموع ما قبل الاخر الى ما لا يشي  
 السلسلة العز وضعية من هذا النوع ومن جملة الحس وهكذا  
 في جملة الجمع الوحدانية فكل واحد من شئ من الاحاد المذكورين فليست  
**قوله** اذا الوجود فعل والامكان قوة اى الوجود باهو وجود فعليه  
 والامكان باهو كان قوة والفعليته شرف من القوة ضرورة فكل  
 الطريق الى الاحاد لها فانه شرف من الطريق الى الاحاد والارادى  
 طريق الوجود من غير ان يكون الاحاد او ما هو مستلزم له كالحديث مثلا  
 فسادا بالانفكاك فكل طريق الوجود فان الوجود باهو وجود غير مستلزم  
 له كالا ينفك ويكون ان يخل على ان الارادة الوجود باهو وجود مبدأ  
 الفعل والامكان معي للفعل والامكان الاول اعرف من الشان  
 الى اخره فليست في الاول **قوله** اما اوله فانه لا يتم ان الوجود فعل



لا يلزم على من يتكلم بالحقائق في الوجوب ضرورة الوجود معكم  
 انهم لم يكونوا وجودا او غيبا او وجودا بطريق يكون كذا النسبة  
 وعلى انهم قد يكونون من غير وجود معكم بطريق لا يتصل به الوجود ولا  
 يتصل بالانعدام بل هو من الوجود معكم وبهذا يقع ذلك في النسبة ايضا  
 ان الوجود انما هو هذه النسبة الى اصل المراد بنفس الشيء هي النسبة  
 عيب فحينئذ المراد من وجود النسبة النسبة للشيء في نفسه  
 فان تلك النسبة من الوجود المتبادر ولا وجود لها الا في العقل فانها  
 صفوان النسبة عيب فحينئذ المراد من العقل تلك المادى و  
 كونها عيبا يتصل مع الشيء عيب الواقع او كونه عيب الواقع  
 عيب يتصل مع النسبة والى ذلك يكون هناك نفس الامر كذا كونه عيبا  
 ان لا يخلو العقل بصفته كذا فان ذلك في كونه الصفه صفه لها  
 عيب العقل كذا المراد من ان هذه صفه لها عيب نفس  
 الامر دون العقل ان لا يكون لها وجود ورا وجودها في العقل  
 او كونه عيبا بل وجودها كانه منصفه بها عيبا ان ليس  
 العقل او وجودها شرط لا في صفها بل في كونها لا يمكن لها

وجود

وجودا في العقل فلهذا يتوقف بها في وجودها في العقل  
 المراد على الوجود والعقل ليس بالذات بل بالعرض فلهذا يتوقف  
 الوجود على الوجود معكم دون توقف على وجودها في الذات كذا  
 انما شئت في كتابه الكبير المتسمى بالاستعدادات امرت وحضت هذه  
 فانما ان كان حاصل الجواب المذكور بان الوجوب متأخر عن نفس  
 النسبة ووجود النسبة متأخر عن الطرفين شئت فقل يلزم ان  
 العجز عن الوجود الذي هو احد الطرفين لعدم الاعتماد ولكن  
 يراد عليه بعد تسليم المقدم الا ان كان مقدمه الثانية وهي قوله والمادة  
 عن الطرفين انما هو عجز النسبة من قبل الطرفين وجودها  
 في ذلك ولعل امره بالتأمل اجزا اجواب للاستشارة الى وقتها  
 او الى الزمان الذي لا يخفى اليه فانهم قوله وانما كانا قلنا بعد تسليم  
 كونه صفه للوجود لا من وجوبها في ذاته بل من انما يتلوه للوجود  
 متأخر عنه من قبل القول بالمتأخرين لانها في هذا على قاعدة الفرق  
 ومن قاعدة الاستلزام والتحقيق عند كذا صرح به في هذا هو الثاني  
 فلا يراد عليه من هذه الجهة وان كان يراد عليه من جهة اخرى فيجب

**قوله** فهو انما يكون الوجود على اعتبار الوجود على ما يستحق  
 عليه راي الحق العقل في وجوبه اذ من تقدم عليه واخره وكذا في  
 الضيق ولما لم يكن بينهما ترتيب وان كان اريد الاطلاق عليه في  
 الركبتين من الاطلاق في الوجود عليه من كونهما **قوله** فلا يكون  
 متاخرين في الوجود والآن تقدم الشيء على نفسه **قوله** واما اثبات  
 الحق فان قلت ان قولنا ان الوجود على ما هو عليه في الوجود  
 تنفي الثاني من الوجود في حال الوجود بعينه اما الحكم بوجوب شيء  
 في الخارج او في الذهن لا يوجب الوجود فيه وهذا حق لا يخار عليه  
 ومن جهة اخرى معنى كلامه في دفع التناقض اذ مراده في بيان  
 ما اشهر هو تقدم ضرورة الوجود في الخارج او في الذهن **قوله** ما  
 لياس الوجودها على الوجود في عالمه وجوب وجودها في نفس الامر **قوله**  
 يعرف عالمه في نفس الامر حيث اننا لا نعلم العقل حكم بضرورة وجودها  
 من العقل لم يوجد وهذا هو وجوب السابق كما ان الاول هو الوجود  
 الاخرى وهذا التقدير في دفع كلامه الاخر في ذلك ايضا فان قلنا على  
 هذا يلزم ان يكون الانصاف بالوجوب على الوجود في نفس الامر **قوله**

وجود

**قوله** فهو انما يكون الوجود على اعتبار الوجود على ما يستحق  
 الاخر حال الوجود هذا **قوله** فان قلت كان مراده برتبة الوجود في  
 الثاني وعند قوله ان معنى نفس الامر يرجع اليه عند التفتيش نقل  
 عن حاشيته هو هذه ان معناه عند التحقيق هو الوجود في العالم  
 الذي كان الشيء في حد ذاته بل هو الذي يكون حيث لا يحيط به  
 العيب حكمه بالبداهة وانتهى به عن التمسك من التكلف  
 وتحويل العبارة اذ هو خلاف الظاهر من تحويل الظاهر على هذا **قوله**  
 العقل وامثاله اقول ان العمل العبدية المذكورة على العقل افعال بعيدة  
 على المعنى الاخر الذي ذكره ايقه ونجاست الحاشية المتقدمة لا يجد  
 تكلف فيه اصل بان جعل على هذا المحظرة والاعتبار كما هو الظاهر  
 على الوجه الذي ذكره وذكرنا **قوله** وان البراءة الاولى هي صحة انفس  
 الوجود ويعرف على التوجيه المذكور لكلامه المستفاد ان قولنا تقدم **قوله**  
 على الوجود يجب نفس الامر بغير البراءة الاولى وهو متعين كون الحق  
 نفس الوجود انه ضروري وعليه لا اعترف نفسه برجح بالعلم المذكور  
 ولا معنى لتقدم الحق على المعنى هذا هو مراده ولكن على ما مرنا



ثم انما هو في العقل **قوله** انه على هذا لا يضاف الى معنى ان العقل يحكم  
بشيء بان لا يضاف بالوجود بحسب نفس الامر لا يترتب الاضافة الى  
ان كانت في الوجود او في جهة فهو معنى واحد وجه واحد في الانضاف  
المنزوع عنه ومعنى واحد في غير ذلك لان معنى ما على الوجود بحسب نفس  
الامر على ما هو المذكور لا يكون ان يكون متناهي لشيء بل ان يكون هو  
في نفس الامر انهم وهو في ذلك يكون متناهي في نفس الامر في ذلك  
عندها حاصله في هذا انهم عدم التناهي في ذلك متناهي في انهم في انهم  
التقابلين اعني تقدم شيء واحد على شيء واحد بحسب نفس الامر  
منه يكون وبادراكه او لا تظهر في نفس الامر ويمكن بهذا ان يكون امر  
اخر الكلام للاشارة اليه **قوله** واما ارجا فلا الاستدلال في حق من الوجود  
لشاهد العلوم او من طبيعة الوجود الى مقدار الشئ ونقول ان ذلك  
المعنى متمسك على طبيعة الوجود اما حلقه في المعنى الاخر في معناه  
للواجب ونفس تلك الطبيعة متقدمة على طبيعة الوجود المعنى  
الذي تترتب في الوجود الاول فصدق ان الاستدلال في حق ما هو على  
على معلومها بالمعنى المذكور في المعنى انما استدلالنا من شئ على شئ

كان

كان يلزم ان يثبت على هذا ما علمت انما انهم **قوله** وفيه يكون نفسا  
ان يكون الى لا ينفك ما فيه من المتجمل المراد اشارة الى الواجب بل هو  
واجب الذي يستند اليه المكشاة كاي دليل الدليل ومعنى في نتيجة  
ثم بعد الوتر على ما مر مقامه من معنى تقدم الوجود على الوجود  
وكيفية الاستدلال منه عليه يظهر عدم انجازه في ان يكون الوجود في  
**قوله** وفيه ما في هذا من انما هو في جهة اشارة الى ان يكون في  
القول وقبائلي في الوجود ان يثبت ان الوجود للواجب لكن بعنوان  
ان الواجب يثبت في وجهه او يعلم من وجود الواجب بعنوان انه واجب  
هذا لا يمكن ان يثبت ان ما المتناهي او لا يكفهم فتأمل في **قوله** وقد ظهر  
فما يجب وقد ظهر من وجهه في ما قبله في **قوله** ولهذا جعل  
الفلسفة الاولى ما وضعه واحتمل هو نفس العلم ان الفاضل المعنى  
لما جعل وجهه في الوجود بما هو موجود في معنى الفلسفة الاولى في  
على جميع الاشياء بل على جميع المتبادرات واستند الى القوم بارادته في الوجود  
الذي عليه بان راسخ الفلاسفة لم يكن قائلين بل هو في كل امره **قوله**  
اقبل الامور في الوجود وان الواجب ثم جعل الوجود من اقل الامور





**قوله** قل ان المحفوظ فيه هو مجرد الوجود وهو غير متعلق بالزمان والفضاء  
 والوجود غير متعلق بالزمان والفضاء لان مجرد الوجود عن الساعات والاشياء  
 وعندهم الحق العبد من كتاب الله تعالى فيكون له ما قصدوا به قلنا  
 هذا الامر قد اورد عليهم جديدا لا خلاف في كتابه الكبير من فصل ان الله  
 حين خلق هذه الامور هذه الاشياء لم يخلقها من انفسها بل من انفسه  
 لغرض ان يخلقها العبد الذي يحتاج الى التبعيات الاولية وهذا في  
 الخارج وحقيقة هذا ان لا يمان وان حليتها لغرض التعليم والاعمال  
 والواقع ان بعض المصنفين كالمفسر المذكور في كلامهم بل بعض انفسهم حقيقة  
 الواقع وما بالواقع من كون الواقع في نفس نفسه في نفس الوجود ما في  
 شئ آخر هذه الحقيقة وانما من لم يضيغ لغرض من الوجود عند العمل حقيقة  
 واما ما في هذا المضمون الاشارة الى البدن في النفس فليس عليه بل لا  
 يجوز له ان يكون الوجود من انفسه بل من انفسه ما في نفس العبد  
 والاشياء في الوجودات ويدور عليه في الوجودات  
 جلية وبقية ان الاشياء ليست في الوجود الصدق ولا يكون متبعا لها  
 ومقصودها من هذا ما هيها ومعنى ان هذا في غاية الغلو والعلو

كالمثل

كالمثل ان يفتي بطلانه على اقل العفول الانسان من مجرد هذا الى  
 الاستقلال والفكر والارادة والاشياء ما اوردنا فقله ولكن يكون وقصر بان مراد  
 ليس بقس هذا المضمون الاعتباري المصدر الذي هو في شئ من الوجود  
 المحفوظ بل مرادهم من الوجود وان لا يفتي به بل في صدق بعض ان  
 الوجود به هو موجود من دون ما يلاحظه شئ آخر مجرد بعضه والحق  
 ان هذا لا يدور في ايرادهم من الاحداث يقول ان ايراد الوجود به هو  
 موجود الذات مع هذا المعنى في مفهوم الوجود ولكن غير بعضه بل  
 كيف يحكم في بنسبته بين الاول في ذلك لا هذا المسمى كاعتباري وان  
 ايراد ذلك الثالث مع حقيقة الوجود في اي ما باعتبار كان موجوده و  
 هو لا عليها الوجود في ذلك كانت اعتبار في مفهومه الاول فلا بد ان  
 يكون حقيقة ولا يفتي بالوجود لذلك ولا يلاحظ العفول باعتبار  
 الوجود لا يصح الدعوى للكون وان اريد معنى الوجود كما علمت  
 ولما وجه كون الوجود الحقيقي في انفسه ليس هو واقع بيان  
 فابحى في الكتاب الكبير لصدور ان صلات كانت من العاقلين الوجود  
**قوله** وفيه من وجوه حكمه بانه طريقه الصديقين على غير من حكم

لهذا الصديقين

الله وكان على طاعة من أهل الكوفة يقول بان حكم الشيخ بان هذه  
 الطريقة هي الصديقين باعتبار التسمية من باب التسمية بحال  
 المعنى قد جعل على طاعة من أهل الكوفة من التسمية وقال ان الشيخ  
 بالصديقين ان الصديق هو لازم الصدق والمكانة في قوله هو صادق  
 الوجهين سماه بذلك **قوله** وانت غير مبدوم وقع الايراد وهو ان لا يرد  
 انه في هذه الامور لا يرد وان كان في قوله يرد في غير هذه الامور  
 ان يرد في الامور التي هي في قوله ولا يرد عليه ولم يرد على قوله  
 اما في قوله هذا ان كان مرادها انحصار الاختصاص في الكفاية بذكر  
 الاربعة والوجه الثاني من هذه المعنى وانما الاطلاق عليه به معناه للتباد  
 في قوله ليس في الكلام ما يقتضي انحصار وان لم يكن فيه دليل على  
 فيه وان كان المقام من انحصار كما لا يقتضي قوله ويحتمل ان يكون المراد  
 لا يكون بوجه من غير الاطلاق والبيان على ما ذكره بعض المحققين  
 التوجه الحق وليس الامر كذلك كما يظهر من الات ما نقل من بعضنا من  
 الحاشية حيث نقل فيها كلام بعض المحققين وهو جزء قال بعض المحققين  
 الفرق بين هذه الوجه ان في الاول قد جعل مقدم الشرع في الشائبة التي

في

هي التي اثنان من انزاد بها هو لازم النقص مقدم الشرع في الاول لا يرد  
 جعل ان يظهر من نصيبنا بها ان في قوله قد يكون مرادها الحاجة الى  
 الشرع في الامور المتداخلة كما مر من جعل استحال الدور او التسلسل  
 ولما على ما هو لازم الثاني وفي الوجه الثاني جعل مقدم الشرع في الشائبة  
 في غير مرجع مقدم الاول وجعل ان دور التسلسل في اليها وفي  
 الوجه الثاني في قوله في مقدم الشرع في الشائبة معا في الوجه الثاني لانه  
 جعل في اليها ان دور الخلاف وجعل استحال الدور او التسلسل ولما عليه  
 في الوجه الرابع في قوله في الوجه الاول من جعل لازم النقص مقدمها  
 للشرعية الثانية لانه جعل لازم في اليها احكاما من احوالها الى الواجب  
 او لزوم الدور او التسلسل في الوجه الاول فانه جعل في قوله  
 لانه الثاني الشرعية وان لم يكن دليل عليه فتقطع جميع ذلك انتهى  
 قوله في قوله لم ينفذ في وجه الفرق المذكور بين هذه الوجه في كلامه  
 هو من غير نصيبنا لافاد والعبارة شام هو من غير بل معنوية ظاهر  
 حيث على ان ينفذ على احوال العقول فضل من مثل الحق في العمل  
 ان يمد بين الفصل من القول هذا في قوله فيها وقد تم بعض

الفضل



ان الفرق بين الاول والثاني هـ وان في الاول جعل الشئ الثاني لايجاب  
 وفي الثاني جعل الشئ الاول لايجاب من ثاويل في كلام القائل  
 جعل عبارة المصلحة جعل الشئ الثاني لايجاب حسب الظاهر  
 في السلب ومثل هذا الثاني لا يغير من المقربين في الفرق بين  
 الثالث انتهى وقد ظهر منه بانه لو كانا في القوم بان يكون جعل عبارة  
 المعنى على ما قلنا فيكونا في قولنا ليس بعد ان يكون له عدم  
 الفرق بينهما عدم الفرق حسب جعل كلام المعنى في جميع ما استصوب  
 فسر في معنى على هذا لم يكن وجه لخصيص الثالث بالذات بل المناسب  
 الرابع الاول والاعلام بالثالث اشارة اليه ثم قال فيها والاعجب  
 ان بعض المحلوش من الفرق بين الوجه الاول والثاني انهم بان حكم  
 على طبيعة الوجود بناء على ان الظاهر ان الدام المعتبر في المصير بالاول  
 وان كان المراد الطبيعة الموجودة في حقيقتها وهذا التقدير في الحكم على  
 الامر لا يوجب ان ينقطع اثره على ما لا يمكن جعل عبارة المعنى الثالث لثبات  
 بل على الرابع فيكون قوله في التعداد في بعض الاصل في توجيه الانطواء على  
 دون الاولين فكذا كانا في القوم في مقتضى زيادة طول زمانه

فرد لكن

قوله لكن لا يوجب عليك ان يكون هذا على اى على هذا الفرق المعنى  
 الدقيقة كونه بان جعل في الشئ الاول التفاوت بين التغيير في  
 الثاني من دون التفاوت في الشئ الاول ومقتضى  
 على الوجه المستوفى قوله ثم لا يمكن جعله على الثاني لان اللازم في الثاني  
 في الثاني هو الدوام او السلسل والم جعله دليل على الدوام  
 فيه قوله بل لا يمكن ما ذكره على تقدير بعض المحققين انهم في الفرق بين  
 المقربين على من يمانين بانه والنفصان في جعل كلام المعنى وقوله  
 لا يوجب ما ذكره لا يمكن جعل كلام المعنى على تقدير انهم كان وجهه ما  
 من كلام بعض المحققين من جعل الفرق بين الوجه المذكور في وجه  
 الانفاذ وتبديل العبارات فان على هذا يكون الفرق هنا صلا بين تفرقة  
 المعنى والشارح قال يكون جعله دليل على قوله في ان الامر ليس كما هو  
 هذا البيان ليس احداث في قول هذا الامر مستلزم بين المقربين فلا  
 وجه لخصيصه بتقدير بعض المحققين لا الفرق على ما قرره الضيق  
 العمل لا يكون معقولا اوضح بر فلا اعتبار منه في الفرق بالاختلاف  
 الا لثباته في تغيير العبادات ووجه في انهم مخصوص معناه في كلام المعنى

يمكن حله عليه وعالم يوم لم يكن وظاهرنا اننا انما نرى من الاول ولما لم يكن  
 الفرق على تقدير بعض التعقيد على وجه معصيا بالبحر في غير النص  
 وظاهرنا ان يكون الفرق حاصل بين التعقيد وكلام الله فحقص  
 الابدان المذكور بتقريره فحقص **قوله** اننا هو ضل من الدليل واللام  
 احق في الوجود والبيان الشئ مع **قوله** اي من اعداد الوجود  
 او من اعداد الوجود بالبرهان وكذا الحال في احكام الوجود في  
 قوله وان كان كل واحد من الاقسام المذكورة اقربا للنسبة الى المعلوم بالبدن  
 وفي المعلوم بالبدن به ان كان المراد بالوجود الموجود المعلوم سواء كان  
 بالبدن غير ان لا او بالنسبة الى المعلوم وفي المعلوم بالبدن ان المراد بالوجود  
 الموجود القم سواء كان معلوما او غير معلوم فان كان الاول فيتم كل  
 بل انما المراد به ما ذكره صنفنا في بين ما ذكر في بيان الفرق وان كان اننا  
 قولنا ان يكون الوجه الاول متعلقا به في حكمه بالعلم لا يميز بينه وبين  
 الاول جعل الثاني في الشئ الثاني لزم الاتهام الى الواجب فثبت  
 العلم لكن الظاهر به ان المراد من كلامه ان مراده هو الثاني فيتم عليه  
 الابدان المذكور ولا يتغير منه في اجلا ولا يفسر جوابا بل المتوابع على ما

فوجبه

فوجبه المتأخر للمع او ما ذكرنا في اول هذا **قوله** فلا بد من حله على افراده  
 او سواء كان معلوما ام لا وذلك لان ترتيب الثاني في الثاني على المقدر  
 فيها مبني على احوال المتيقن كالاختصاص **قوله** والفاضل العام قد جعل على  
 الثاني وقد جعل قوله وان كان كل واحد على افراده المعلوم بالبدن فيتم  
 مثل ذلك على الاول في الاول في ذلك **قوله** فلا هو التوجيه الاول  
 الى احوال على افراده معك لا لتبادر من ان الثاني ليس بغير الغير  
 في الثاني في الثاني ولكن قد عرفت حاله **قوله** بان يجعل بين استلزام  
 واجبا الى كون الوجود واجبا الى حقي تطبيق عليه **قوله** وهو للمعنى  
 الثاني **قوله** وشيئا مما لا ينفك التقريب الاول على ما ذكرنا ان المنطق  
 فيه الى على هذا يلزم ان لا ينفك التقريب الثالث اقيم لا في المثال  
 الاول في الثاني الاول من الزيد كاهن ظاهر كلام الحق بل مرجه  
 وانما المراد به ان يرد على الفاضل المع ولا ينفك عنه هذا **قوله** واما على  
 التوجيه الاول اي باجماع الصنف في قوله وان كان كل واحد من افراده  
 للوجود مع **قوله** فيمكن على عبارة المقام عليه يسولام الوجود للجنس  
 ويحتمل معناه وزمان اعداد الوجود مع تطبيق عليه **قوله** لكن على



هذا في اول ما قلنا من ان الحق لا يكون حلا لمباراة العلم على  
 الاول اية وهو من مآلة الحق لا يكون حلا لمباراة الحق على ما ذكرنا في  
 يد عليه ان مراد المذكور وهذه الاولية بناء على عدم التفاوت بين  
 الشئ وبين ما في الحق الشاف في الله الاول كما قال الحق العدل على  
 ما بنى عليه الفاضل العاصم فليس هذا انما هو قوله الاول من اوله  
 التوجيه الاول قوله ان يتاخر في الحق من يتكلم في الايضاح بان  
 يجعل اللام للمهدى الذي هو الحق ليس هو الحق بعد التقييد المذكور  
 انما ذكره او غيره من الافراد المعهودة او على العهد القاري  
 لا يصير معناه ذلك بل يصير معناه فرد واحد وهو من الافراد المعهودة  
 ومعرفته ماتت الافراد المعهودة ولا فرق بينه وبين ما اذا  
 العيشة هذا قوله انما هو الحق على ما ذكرنا الاول في قوله تعالى عن صفته  
 هو هذه هذان حل كل امر على ان لا احوال للحل كل امر العلم على حق  
 اخروا اما ان حل على ان لا احوال للشئ من ان لا هذا الدليل امر هو الحق  
 وداعلى من آوود على الحق بان لا وجه لا خصائص في هذا الدليل  
 في الاستدلال فقلنا ان هذا هو المراد عليه في الايضاح في الشئ وجب  
 الاشارة

الاشارة ظاهرة قوله وان شئ بان امثال هذه الشئ هي ان لا يوجد  
 في هذا الاول ان في هذا الاكوان مع ملاحظة الامكان واقاب في قطع  
 النظر من حيث يكون العز في استيفاء جميع الاحتمالات فما لا يعد  
 في هذا كلام الحق العلم ما لم يكن لا ينفى قوله ولهذا استدلال الخليل  
 من على بنينا وعليه السلام الاول او على ما كانها به لا التفسير من  
 من ان لا يوجد في الوجود قوله وجه الاحاطة الى ما خلفه السيد الحق  
 القاري ولا الى ما خلفه بعض المحققين مع ان فيه ما فيه قد قلنا من هذا  
 حاشية في من حيث حال كالا في وجوده يمكن الاستدلال في  
 موجبة ان يوجد الوجود موجود بدونه وعليه بالجميع البراهين  
 وموجبه بعض ان يكون واجبا فلا يقع في الزيدان في المراتب  
 هذا الموجود للذات في الشرح هو موجودا لكن لا هو كاذب في بعض  
 المحققين فان دفع ما قاله بعض المحققين ان هذا التوجيه لا يحكم  
 ان التفسير في قولنا الشارح فان كان واجبا يرجع الى الوجود الذي  
 هو الموجود في العبارة لا الى ما هو اسم من موجد الذي  
 كاذب فيها وجب الدفع ظاهر ولا ينفى ما في قوله لا الى ما هو اسم

منه الى الصحيح لا الى مبعده هذا في هذا التوجيه فكيف كان لا يخفى  
 والتصل الذي ذكره بعض الحكماء هو ان الوجود بالوجود وطبيعة  
 الموجود من حيث هو من غير نظر الوصفية لا من ادراج الوصفية  
 في الزيادة بالوجود بيا هو موجود كاي شيء من ان يكون واجباً او ممكناً  
 وفيه لا يندفع الايراد المذكور كما في بعض النواحي ان ما يشكك  
 فيه هو طبيعة الوجود في هذا الذي انتهى فالمرحون لا يمكن ان يكون  
 قبيح انتهى اعول قبل عند قوله فيها افلا على هذا بالوجود المذكور  
 في الشرح الذي يمكن ان يكون مقصوده ان الوجود الموجود في الوجود  
 اتم من الممكن الوجود ومبعده في هذا الامر العام الترتيباً لا  
 او كما باعتبار احد قسميه وهو الوجود وهذا غير ما ذكره بعض  
 الحكماء كما لا يخفى انتهى ولا بد من عليك انه على ان يقدّر من  
 ذلك الا يتلصق به الايراد المذكور لان الوجود وادنى ان الوجود الغير المشكوك  
 فيه ممكن فلا يصلح ان يكون واجباً وهذا من وجود الممكن فيمكن  
 فيه ليس الا حتم فيقول في ذلك وعلى هذا لا ينافي في ذلك التصل  
 فينبغي وقوله فيها الى ما هو اهم منه ومن مبعده الذي لا ريب  
 فيها

فيها مع خلاص على ما علمت وقوله ولا يخفى ما في قولنا الى ما هو  
 اهم الى ذلك علمت في حجة اخرى وفي قوله فيها وفيه لا يندفع الى ان  
 ان يكون مبدد ذلك البعض الحق هذا ذكر ما ذكرنا سابقاً في بل الاولي  
 وج لا ينافي فيه ولا يشك عليه فذكر ولا يخفى سخا فانه لما علم السخا  
 المذكور باعتبار قولنا ان الوجود لا يندفع وذلك لان قوله بلا شبهة  
 يدل على بطلان ذلك الحكم مقوله ان الوجود الى ان حصل على الدليل  
 فينا في البطلان وان حصل على القية فتفقد فيكون ذلك الحكم من  
 البديهي الاولي فلا يكون ترديد ذلك الممكن بان كان ممكن فيلزم  
 كذا وان كان واجباً فلا يقيحاً وبالحقيقة هذا الترتيب قبيح على تقدير  
 الامكان للوجود او الغير المشكوك فيه من البديهي ان الاول وبنها  
 الاخر اتم عليه فتقديره على وجه لا يكون الترتيب على ذلك الوجه  
 فيحوا قبيح والله شارة الى هذا البيان لعلمه ان الشاغل لعدم الوجود  
 هذا قوله واما اهل الذوق والكشف الى قد نزل من ههنا حاشية  
 على هذه ومثمل ان يكونه اشارة الى انه ليس هنا بما الى ابطال  
 السلسل فان اتمه على الجوال لم يسجد ولا مينا على ذوق



او حدى كما افاده بعض الحاصلين انتهى **قوله** لا ينفصل عنه لا يكون العلم  
 الخارج عن هذا لا يرد على ظاهره تدبر الحش العلم من ان ظاهره هو  
 انه على تقدير انحصار الوجود في الملك يكون مجموع الوجودات متوقفا  
 على الوجود خارج بناء على التقدير الثاني وهذا لا يوافق على وجود  
 وهو من جملة السلسلة المتوالية عليه كما يعلم الدور وانما يجب بان  
 لا يرد عليه ظاهر الوجود للكون وما حاصله انما هو ان على ذلك التقدير يكون  
 مجموع الوجودات باسرها بناء على الفهم الا انه لا يجب ان يرد على  
 خارج منها سابق عليها كما يعلم الدور ان ذلك لا يجب ان يرد على  
 الوجودات متوقفا على هذا وهو متوقف على وجوده لما ذكر وهو من جملة  
 السلسلة المتوالية في احدتها متوقفا على ايجاده وايضا هو عليه  
 وهو وانما خبر كلامه انما هو على كلام الحاشية كما بان من مجموع هذا  
**قوله** او لا يتحقق في مناصلا ما لم يتحقق ايجاده الى على هذا يكون  
 الدور في السلسلة بعضه متوقف على بعضه من من قبل يتحقق في مجموع  
 متوقف على بعضه المتوالية الا ان الدور بناء عليه في الغرض وهو لا  
 يستلزم الدور في السلسلة بطلان الدور في نهايتها مستلزم للدور في الغرض

لكن

لكن ليس يتصور بان الذات في التقدير بالذات في تلك الصورة هو الدور  
 في السلسلة المتوالية المتوالية كما قلنا في السلسلة المتوالية المتوالية  
 الى هذا المبدأ هو الى السلسلة المتوالية المتوالية المتوالية المتوالية  
 وان كان قول صحيح في نفسه وتوجيهها صحيحا في ذلك الا ان يرد  
 التقدير المتوالية من مجموع ما و ايجاده ما هو الغرض لا يتصور في  
 هذا وجه الدلائل المذكور في السلسلة المتوالية المتوالية المتوالية  
 فمهمه اولها والظاهر ان المواد منه هو المتوالية المتوالية المتوالية  
 عليه ورجوعه على الحش العلم من جهة ان ما هو من حكمه بغيره وما  
 هو بغيره حكمه بغيره هذا **قوله** لما كان السلسلة متوالية على القدم  
 الا انه في الدور البنية في الدور في دورة السلسلة المتوالية المتوالية  
 المتوالية فقلنا لا يعتبر السلسلة بالاعتبار الدور ولا هو لان على تقدير  
 والحاصل ان اعتبار السلسلة في ظاهره هي الغرض مستلزم فقلنا  
 يتبين الدور لانهم كما انما في الغرض في الدور في السلسلة المتوالية  
 بعد توجيه ان هذا لا يجعل الغرض في الدور في كل كان اكثر فهو المستلزم  
 كالا ينفصل ولكن مع هذا لا ينفصل القول المذكور ان معنى قوله في السلسلة





على وقوعها في نفس الاعيان لكن يجوز ان يكون في نفس الخارج  
 في نفس فردان بغير مبدء الحصول فشيء في نفس فرد آخر او معنى كونها  
 في نفس فردانها لا يتوقف على وجود من شخصه معينة ويجوز ان يكون  
 في نفس تلك العوارض الشخصية كذلك لا يتوقف على وجود من شخصه  
 اخرى ولا امتناع في ذلك اصلا وانما حصل ان الطبيعة الواجبة يجب ان  
 يكون مقدارها متاخر بحسب انما لا يجوز ان يكون مقداره متاخر  
 بحسب الذات فان الوحدة النورية وحدة الوجود بحسب الحصول في  
 من افرادها الواحدة كل منها في حين من اجل ان زمان والى احوال  
 بحسب وقوعها في نفس الامر على وحدة الوجود زمانية ووحدة  
 وهي لا يمكن هيون في حجاب وقوعها في نفس الامر متاخر في اخر  
 اشياء فانظر ايها الزكي ان هذا الكلام هل يتصور معنى هذا ذكره  
 على ما يتبادر فكيف ينطبق عليه بقوله بان زيارته في حصوله من  
 فوهم من كلام ذلك البعض الحق في ان يقول بوجود نفس الطبيعة بحيث  
 هو في الواقع من دون حصولها في نفس من كلامه لا فاما لا يتصور  
 بدانة المتصلين فضلا عن هذا العطف الكامل بل انه لا يجوز تقدم الطبيعة

وغيرها

ولا حجاب الزمان بان يتحقق في نفس فرد قبل تحققها في نفس  
 فرد آخر فليدرك ما فيه ولا يصح من ذلك على نفسها بحسب الذات بان  
 في نفس فرد قبل ان يتحقق في نفس فرد اصلا بان يكون جميع افرادها متحدة  
 بالعدم ومع هذا حصل في طرف العدم السابق على الجميع من منها واما  
 يكون الوحدة النورية وحدة الوجود بحسب الحصول في حين افرادها  
 الكلائية ووحدة شخصه هي بحسب وقوع الطبيعة في نفس  
 ان الطبيعة النورية اذ لو كانت باضداد تحقيقها في نفس افرادها المتغايرة  
 انما يتبادر على معاينة زمانية فهذا الامتياز لها وحدة الوجود وحيث  
 من هذه الجهة ان يكون مقداره على نفسها واذ لو كانت باضداد تحقيقها  
 في نفس جميع افرادها بما هو ممكن اى لو كانت جميع افرادها متحدة  
 اجازة في ذلك هو المراد من وقوعها في نفس الامر ووحدة هي المراد بوحدة  
 الشخصية الدورية بحسب هذا الحق من الملاحظة كما يمكن ان تتعدد  
 وتصل في نفس فرد آخر خارج عن المجرع ولا فرق بينهما وبين  
 الشخص منها في امتناع تقدمه على النفس وبالولادة المراد ان الطبيعة يمكن  
 ان يتحقق في نفس فرد قبل ان يتحقق في نفس فرد اى اذا كان جميع افرادها

مسبوقا لعدم لا يمكن ان يتحقق في زمانها في ظرف ذلك العدم السابق  
 على الجميع وعلى تقدير ان يكون الوجود مخصصا في المكان يلزم ذلك وهذا  
 وثبتت كونها كائنا في زمانها وكذا ما ذكره بعض الفلاس قال احد المتكلمين  
 كلام السلف لا يرد ذكر ما يتعلق به لوجوده في ان الكلام في الزمان  
 لم يتصور في زمانه ذلك انما يكون في الوجود واجب بالذات <sup>هنا</sup> وقد  
 السلسلة الثانية في فصل سلطان احدية سلسلة الوجود  
 وثالثها سلسلة الوجودات فلما كانت سلسلة الوجودات العينية  
 التسلسلية من الوجودات لا يمكن ان يكون من الوجودات فيقول  
 السلسلة بآثارها في زمانها على ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد في زمانه  
 ايجاد في تلك السلسلة ولم يكن له آثار في تلك السلسلة الوجودية في  
 لا بد منها لانه انما يتقدم الوجود وهو في غاية ان يكون في سلسلة  
 الوجودات وجودا يكون متاخرا عن الوجود وهو واجب بالذات <sup>العلم</sup> فلذلك  
 انما هو فعل الزمان لا شيء عليه هو مستقلا وما ذكره الفلاس في قوله  
 في حاشيته من ان الواقع في ظرف واحد واحد من احوال سلسلة  
 الوجودات وجودا يكون متاخرا عن الوجود وهو واجب بالذات <sup>فثبت</sup>

الخير

الصراحتان اثبتت على واحد واحد من الاخرى فاعلمنا انها على الترتيب  
 فلا يمكن ان يكون تلك التوقفات واثباتها في الزمان على احوال السلسلة  
 الاخرى الثانية في فصل سلطان سلسلة الوجودات على قيام الاخرى للزمنا انها  
 باسرها وانها حق يلزم الدور <sup>هنا</sup> وقد ذكره بعض المتكلمين ثانيا <sup>هنا</sup>  
 في الاول وهو وان كان اوله في ظرف من الشيء فيقول جدد ذكرها فلما علمنا  
 وذكر شيئا في علمنا فلما علمنا اوله في جواب عن الامراض المذكورة في  
 المعنى بحدوث بان هذه الوجودات كلها مبني على مقدمه هي ان مجموع الوجودات  
 الكلية من حيث هو مجموع في حكم وجوده في الاحتياج الى العلة وعلى هذا  
 يكون المراد بوجود ما مجموع الوجودات من حيث هو مجموع فتوقفه على  
 الوجودات المتوقف على الوجود يتقدم الدور بل اختا انتهى ولعل في  
 او يبين على زعم بعض المتكلمين هو ان السلسلة اساطير بعد ذلك <sup>هنا</sup>  
 ما على الطبيعة ان السلسلة منه هو الفرق والتوجه الاول بعد ذلك وهذا  
 ان مجموع الوجودات انهم فرق من الوجود ومن مصادفه فلا يحد منه <sup>هنا</sup>  
 المتكلمين انما على زعم الحق للعلم من تقدم استكشاف العقل بالادراك واستكشافه  
 الاول لا يثبت على الترتيب المذكور ولكن في معرفته ما فيه وعلى الامراد



عليه الذي لا ينفك عنه الغافل في بعض العصور او ما ذكر  
 بعض العقول من ان انتقال الذهن من موجود ما الى وجود ما  
 جديد من غير انتقال الذهن من وجود ما الى وجود ما  
 فان ايجاد ما جديد على هذا على الوجه انهم فان قلت ما الفرق بين هذا وبين  
 الطبيعة على الوجه المذكور حيث يتم البيان على تقدير حمل العبارة عليها  
 من دون ان يمنع المقتضى ان طبيعة ايجادها وتوقفه على طبيعة القوة  
 فلا يتم على تقدير حملها على الوجه الذي ذكره قلت الفرق انما انما كان مجموع  
 الكائنات متوقفا على الوجود وهو ليس متوقفا على ايجادها بل الوجود اعم  
 لا يجمع القول بان جميع الوجودات باسرها متوقفة عن جميع الموجودات  
 ان هو من غير ان يكون واحد واحد منها من كل واحد واحد متوقفا على التوقف  
 والكل ليس كذلك بل كل ما اذ حملت العبارة على الطبيعة على الوجه الذي  
 من الوجه الذي من هذا لا يثبت ان يكون جميع افراد الموجود متوقفا  
 على جميع افراد الوجودات لان طبيعة الموجود متوقفة على طبيعة العرض ومع  
 هذا لا يلزم ان يكون جميع هذه الوجودات ان يكون جميع افرادها متوقفا على جميع  
 افرادها وهذا ينفع القول بان هذا لا يلزم ايجادها على هذا التقدير على جميع  
 الوجودات

الوجودات السابقة لم يأت بها ولا على البراءة المذكور انهم وان يكون حمل  
 الكلام ان جميع الموجودات يجب ان لا يكون متوقفا على العرض المذكور  
 نظرا الى مقتضى انه من غير ان يكون الوجودات السابقة على ذلك المجموع و  
 اعتبار الوجودات من باب التثنية والمباشرة والوجودات السابقة بناء على  
 ما ذكره متوقف على تلك الموجودات او لا موجود خارج عنها اذا لم يتوقف  
 جميعها على كائنها او موجودا على الوجودات على هذا التقدير على انهم  
 لم اتم وان يكون الواحد ان جميع الموجودات على ذلك العرض متوقفة على  
 ايجادها بالحق المذكور وما وضاهاة على هذا التوجيه لا بد عليه شئ  
 وما ذكره في حديث الجدل المذكور متوقفا على الاولوية التي ادعاها بعض  
 المصنفين مما لا شبهة في هذا الوجه في حمل المتع لثباته في وجهيه  
 في الجدل فلو قلنا ان الاولوية هي ان الوجود المذكور لا يقع الا براد  
 المذكور يمكن ان يتوقف من قبل بعض الخلق فيما قلنا من ذلك لا بد عليه البراءة  
 المذكور وبالمثل لا يوجد ما في الوجودات من قبلها على ما ذكرنا في ما سبق  
 كان هذا الغافل من هذا القول انهم لان الحكم من حيث هو ممكن لا بد  
 من مبداء لان هذا لا يثبتهم الكائنات في العلم من هذا الفرق بين القائلين

ويجوز ذلك انما لا يلزم الذي ادعى احدان يقول ان كان ملا الحاجة الى  
 العلم في الامكان فلما اذا لم يخطئ المدعي ومن بهذا العقول وجد ما فيها  
 نطلب العلم ويحتاج اليه ليعرف ما له حقيقة من حيث الوجودية ان هذا الى  
 ليس بغير الحاجة الى العلم والحاصل ان لم لا يكون ان يفهم الموجودات في  
 الكائنات ولكن العقل اذا اخضعها لعبود الامكان حكم بما فيها الى العلم  
 واذا اخضعها لعبود الوجود لم يحكم لما في العلم من الغرض المذكور  
 كما نقول على هذا ان يكون وصف الموجود بما هو مستغنى عنه لا يحتاج الى ان  
 يكون مضمنا انما هو ظاهر ولكن من ان لا مقرر فلا يراه الا بالمدكور  
 يمكن ان يكون تامر بالثاني في تلك الشارة اليه في العلم وما ذكره بعض  
 المتأخرين في ما يشبه ما يشبه ان يكون العلم البرهان في فان علمت يكون  
 ان يكون نظره الى التوجيه الشارح الثاني للعلم في قول قوله ويمكن  
 تغير هذا الدليل الى وهو تامر منه ولا يحتاج الى اخذ تلك العقيدة كما ان  
 به هو نفسه بل هو بعيد من كلامه في العباد ما قال في ما يشبه العلم  
 هو هذا يمكن ان لا يحتاج الى توجيه البرهان الى ضم مقتضى البرهان  
 بدون ضم تلك العقيدة تمام التوجيه في طبيعة الوجود بما هو موجود وليس

لها

لها مبدء والافهم الدور على ما ذكره الخفي نعم مع العلم في ما هو مفيد  
 لان بدون العلم لا يمكن في هذه العبارة اي طبيعة المدعي بما هو موجود  
 مع ما في العلم من الحاجة الى العلم في ان الوجود من العلم المبدء لا يمكن له  
 على ذلك ان كان من باب توجيه الكلام على ما في قوله صاحب برهاننا من العلم  
 الى العلم من العلم في اننا قلنا ان العلم الى ما ذكره ان ما قال الخفي العلم من حيث  
 من ان هذا الكلام اي على ما هو الظاهر من تلك الكلمات الواضحة في كلام  
 حتى ان يكون ان اخذ تلك العقيدة لا يلزم الذي ادعاه من مع قوله ان العلم  
 ان طبيعة الوجود لا علم لها ولا يلزم منه ان يكون في منها ما جاء في الاظم  
 البرهان الممكن من حيث هو ممكن لا بد من مبدء يكون مبدء الجميع ان ادها  
 بناء على العقيدة الاية فلهذا العرف يتبين من هذه الجهة ان يكون لتلك  
 الطبيعة لا يكون مبدء وهو الواجب في تلك المقامات ويمكن ان يكون الامر  
 بالشأن المذكور للتصديق بما ذكره انه ليس ظاهر الحشاشين الى  
 الثاني ام **قوله** هذا البرهان مستغنى عن كلام الشيخ الرئيس في البرهان  
 به الى ما في قوله من البرهان التي ظهرت في ان لا يحتاج الى هذا البرهان  
 التي هي من منها مستغنى عن كلام الشيخ في قوله يمكن ان يكون هذا هو ما





اولا في وجهه برهان ففصل الاول المذكور في كلام الحق فلا يراه  
 عليه واثباته وان علم ان يكون في وجه كلامه الفاضل الى امره يجب ان يرجع الى  
 ما اوله الحق العلة لا ان لا يكون في وجهه من حيث هو وجوده ثم بعد ذلك ان يعل  
 هذا ما جاء في قوله واثباته في العلم وهذا هو الذي لا يراه عليه كالا  
 فذكر في وجهه من حيث هو اى من حيث هو في نفسه **قال** ثم لا يخفى ان الوجود الحقيقي  
 لا يكون كلامه الفاضل الى معنى على فوفق الوجود سلبا في حق الوجب  
 والكل على ما ذكره صاحب الوجود من الحكا، وانه على هذا الوجود  
 من حيث هو صدق في هذا المفهوم ثم فان وقع ما ذكره وانما حصل ان  
 ما ذكره لا يتحقق في كونه حقيقة في الوجود بل في عين الوجود الحقيقي بمعنى  
 ويتم في كل مع هذا القول لا يجب ان يكون على ما قاله الرجوع من الالهي  
 وهم فانهم سيبط بادراكنا الذين على ما يراى من كل اسرار القول  
 بعينه في الوجود لا يخفى منه لا يكون القول بما هو متحقق في الوجود في كل  
 وج يكون لا اختلاف بين تلك الوجودات ما بالاثبات او بالانكاد والضعف  
 وهو هو على الاختلاف **قال** واما ما افاد بعض المتأخرين في وجهه  
 هذا البرهان فلا يخفى البيان قال في وجهه ان لا يوجد من حيث هو

موجود

موجود طبيعة الوجود من حيث هو فلو كان له اسبدا لم يكن قائم الشيء  
 على نفسه لانه لا يكون له اسبدا موجود ولا هو فيكون طبيعة الوجود متعقبة  
 في ذاته فلو لم يكن طبيعة الوجود على طبيعة الوجود وتقدم عليها  
 بالذات وتقدم في ذاتها ذلك وانما يكون تقدم الطبيعة على نفسها  
 الزمان لا يجب الا ان يكون قد مر عليه ما اورد الحق في قوله  
 كل امر لم قال فلو كان الاشياء هيما التي هي تقدم والاشياء ان ما ليس ا  
 الجاهل من على الطبيعة والتقدم والاشياء انما هي من المتأخرين عليها وقد  
 مرت في قوله فلو كان لا يتقدم في الوجود على العلم في قوله فلو كان لا يتقدم في الوجود  
 الخلقها على نفس الطبيعة من حيث هو من دون تعلقها في صفته  
 كانه من كل امر سابقا ولكن قد مر في الحال هناك وبما هو جاري فيها  
 ما هو جاري هناك وقد مر في قوله فلو كان لا يتقدم في الوجود من كل امر  
 قائم بعينه في الوجود في قوله فلو كان لا يتقدم في الوجود من كل امر  
 لما يقوله البرهان لان ما يراه يرجع حقيقة الى ان العلة على العلة وكل امر  
 السبل للمبر في ذاته بل في الطبيعة لا تراك ان العلة موجود على الطبيعة  
 في الثاني بناء على وجود الحق الطبيعي فلو كان له ان كانت الطبيعة الوجود



بلحي قسمة المعجود لها سبيل يوم الدور وهو كذا لا تخفى انتهى وحال  
 صلاتهم كسائر غداً كرويتش ولا تكن من المداخيلين **قوله** وفي الطرف  
 الاخرى استدل بالمعجودات الكثر التي قد اختلفت فيها من جهة اخرى هي  
 هذا في الطريقة الاولى والطرف الثاني سبيلها الموزون وانما في الطرفين  
 الذين يجتمع فيها اجزاء اخرى فلو توهم معناه لخصا في معنى بلحى  
 يكون انهم طرفة الصديقين اذ هو تلك الطريقة عبارة اخرى قد توهم  
 وسبب من غير ما يوافق انشاء الله **قوله** وتظهر ان الاول انب  
 بجذبة الصديقين اى التوجيه الشارح الذي ذكره فيها **قوله** وفيه  
 من هذا ما ذكره بعض المحققين من يرجع مع حذف بعض الاربعة **قوله**  
 والوجود لطيف المخرى من جميع القوى ثم اى الوجود **قوله** لا يكون  
 ان يكون هذا الشرط او التقييد من غير ان يتم شرطه بل هو **قوله** ليس  
 من هذا ودون واليقين ان المستلزم لتمامه والتقصير عما سطر  
 التواضع وهو من التواضع والكمال او مستلزم **قوله** اذ هو الشئ  
 الشئ هو جازي في هذا يلزم ان لا يكون من غير ان يتصور وجه الشئ  
 فتصور الشئ هو جازي في هذا لا يفتقر مراده ان وجه الشئ للكان **قوله**

له

له من ماضى فانه هو ذلك الشئ بهذا الاعتبار وهذا لا يفتقر ان يكون  
 تصور وجه الشئ وتصور الشئ بوجه واحد اذ الواجب تصور الشئ هو  
 ان يتصور وجهه من وجهه وكونه لا يكون اى وجهه من وجهه والى ذلك  
 الواجب تصور الشئ بوجهه وان يتصور الشئ بعنوان وجهه بان يجعل  
 ذلك الوجه الذي لا يخلو من تصور تارة مفهوم الواجب يا هو منهم  
 الواجب حيث اذ وفي طرفة العظم كان مفهومه باللات **قوله** وهذا هو تصور  
 وجه الواجب ثم وتصور وجه الشئ واخرى تصور الذات المقدسة  
 بهذا العنوان بان تجعله كذا لا يخلو من تصور حيث اذ وفي طرفة العظم لا يكون  
 مفهومه باللات بل يكون المقصود باللات به هو ذات الواجب تمام  
 الذات المقدسة المعنى بهذا العنوان وهذا هو تصور الواجب بالوجه  
 وتصور الشئ بوجهه من هذا من هذا فانهم ولعل قوله لا يفتقر اجزا  
 اشارة الى هذا البين **قوله** ولان المطلب ليس هو ما يقتضى من ياد تبسط  
 بان يتصور هذا المقدم من البيان علم متخرج من اقل ما قبل اوفى في هذا المقام  
 ويمكن ان يكون اشارة الى ما ذكرنا في كلام بعض المحققين اولى ما في كلام  
 المحققين من هذا من المناقشة والدفع او التامسة فلفظ ولا يفتقر **قوله**

كل امرئ لا يملك هذا في الطبيعة التي هي في نفسه **قوله** اي من خارج يكون مبدء  
لجميعها الى هذا حال المجموع هي على الجوهر وقد جعل الوجوه القم في الاول  
على المجموع بمعنى كل واحد واحد وهذا هو الشاؤف في هذا على ما يكون  
حاصل المجموع هي على الامم سواء كان جميعا او افراده على الاول على الطبيعة  
محقق في هذه الطبيعة لا مبدء لها بان يكون مبدءا لها في الواقع من راس  
والا فم تقدم الشيء على نفسه بالحق لا من راس وهذا هو وجه وجوبه  
ما ذكره الحق في قوله لا يكون مبدءا في الفاصل المم قوله لا على اقلها في  
على ان جميع الوجوه لا مبدء لها ايها الحق لا في راسه بل في الطبيعة من  
حيث هي مع فطيرة النفس من مقتضاها في معنى من راسه وان في ذلك فطيرة  
هذا المذهب بين الذين يسمون على في جميعه او على على واحد واحد من  
افراد المجموع وفي الاول على ما ذكره اليه فليس في جميعه ام في على في  
فان هذا لان الاول وليس جميعه وهذا هو المذهب والتعبير عن جميعها  
احد من اجل هذا في بعض **قوله** وانما ما ذكر بعض المحققين في هذا موضع  
او لا فم تقدم الشيء على نفسه على تقدير كون مجموع الوجوه ذات من حيث  
هو مجموع له مبدءا ثم من شئ ما يصلح له في الطبيعة بقوله ما ذكره في الثاني في

ما ذكره

ما ذكره او لا يصلح له في الطبيعة ولا يملك الآيه وهذا الحق مستند على الحق **قوله**  
لا يكون ذلك المجموع من شئ هو مجموع اذا ما هو على له مع سواء كان **قوله**  
من الاجزاء الاخرى ويقع مع ان الجزء الاخر ليس له كل جزء من اجزائه وعنده  
لا يلزم ان يكون على له **قوله** وانما على هذا على تقدير كون على المجموع على  
كل جزء من راسه فيجب حله على المجموع الاحاد هو الاعتبار هي هنا انهم وانهم  
وصف ما ذكره هيها امر بالثاني على فهم ما لم من كل امر **قوله** وما ذكره في  
له حالها في القول في الامم لا في الجوهر خارج عما ذكره قال الحق في بعض  
مجموع الموجودات من حيث هو موجود يتبع ان بعض الاشياء بعضها القول  
لما يكون مجموع الموجودات على كانه انهم منه ان يكون مجموع الموجودات  
منه انهم مع اذا فناء الشيء ففناء الشيء ففناء على له وادلا على له **قوله**  
له ولا على الدورم المذكور جعله في اخرى لسابقه مع ظهر ان المم  
من المبدأ في الطبيعة وكما في عليه النفس والمخالفات او وجود المبدأ  
فقط الحكم القاطع الاية للمبدأ وسيجي بيانه في موضع لهذا الكلام  
وما ذكره في ظاهر انهم ان المواد من المجموع هيها كسابقه ولكن كلامه  
الحق العلامة هيها في الاحوال في هذا **قوله** اي في حال الوجود



يتبين عدمها من وجودها حاصل قديم ان مجموع العجوبات  
 يتبين ان يصير غير موجودا في طرفيها بناء على ان مجموع ا  
 الكائنات لا يتبع فيها ذلك بناء على ان مقتضى الاتية فيحيات يكون  
 في مجموع الموجودات موجودة فيكون وهو واجب كيف وان  
 لم يكن في مجموع الاصل موجودا فيمكن ان كان مقتضى في الكائنات للزوا  
 اجزاء التفتيح على ما مر او امتناع ضرورة طرف وجودها طرف  
 ومدها عدم امتناع ذلك فتم وجود واجب بالذات في حقيقة  
 الموجودات وهو المظهر ولا يكون القول باختلاف الخلية فيها <sup>شيء</sup>  
 الموجود والا كان ان يكون الامتياز للذكر لا جاز حيث الموجود وقد  
 باعتبار الامكان ان مرجع الامر ان وجود ذلك المجموع يكون واجبا  
 وجب واجب في نفس الامر بالقياس الى الخارج وذلك لان مقتضى  
 والمتعدد وصريح قطعا وانما اصل ان اختلاف الخلية انما يعلل <sup>بشيء</sup>  
 في وجود اجزاء المتماثلين بل لا يتبعها من اختلاف الخلية الخارجية  
 التفسيرية فتكون تلك في الموضوع الاجزاء المتماثلين في موضوع واحد  
 في الخلية ان الكون ان يكونان هي من الاقل دون الثاني لا يخفى

مختلور

فالجواب عن ما ذكره من ان مقتضى الاتية فيحيات يكون  
 من جهة حاجته هي من جهة بل ليس من جهة عدم التمسك بالنسب  
 انتهى <sup>قوله</sup> وجعل هذا عبارة اخرى للسابق لا يخفى ذلك لا يخفى  
 هذا الخلف لا يتبعه ريبا في حاشية الحاشية حيث قال ادعها  
 تلك الطريقة بعبارة اخرى في تلك الطريقة المذكورة هي امتناع  
 على ان يتم تقدم الشيء على نفسه فيجب ان يكونا انتم مشتركين عليه  
 ادعها على ما قال في قوله حيث بان جعل عبارة اخرى للسابق <sup>بشيء</sup>  
 وذلك الخلف لا يتبعه من جهة ان تلك الطريقة بعبارة اخرى  
 ان تلك الطريقة كما لم يستدل فيها على ما هو واجب من تلك الطريقة  
 المذكورة فانها هي بهذا الاعتبار ولا يلزم ان تكونا مشتركين على  
 كل ما اشتملت عليه فان مقتضى التماثل المذكور من جهة التماثل  
 وجب اخر من مادركا وفي مادركه هي الجمل بعبارة اخرى انتهى  
 قل <sup>قوله</sup> فوجب وجود الواجب الى ان مجموع الكائنات قطعا  
 حكم المفردة الاتية فيكون ان يكون معدوما لاشياء بعضها في وجود  
 الواجب تتم وهذا البياض ان دفع ايراد ان المفردة الاتية لم يغيرها

وهذا التقدير مع انها معتبرة في جميع هذه النظم بل قد يفتقر الى ما  
 به قوله وفيه نظر لان ارادة ان يجمع الموجودات الى العلم لانه ان يجمع  
 الموجودات ببعضها ان يكون متعدد مضافا اليها حيث الى الوجود  
 لانه الذي يفتقر الى الكثرة في نظر الى المتعددة لانه على ارادة عليه  
 ان يكون ناسر بالمشاغل اشارة الى ما ذكرنا فاقطع قوله وفانما  
 المحيلة الاشارة الى ان المحيلة الوجبة كاشفة عن حيث الوجوب فيكون  
 هذا من باب ذكره فيهم و ارادة المعلوم او العكس فكذا في مجموع  
 لا اجل وجوبها كذا ويمكن ان يكون التوارد من هذه ان العلم الوجوب  
 كالحارة للتعار وهو علم الوجوب وهو علم العلم المذكور  
 حسب الواقع في يكون التوارد ان يجمع الموجودات الى العلم الوجوب  
 عددها اذ هو كاشف عن الوجوب وهو علم العلم المذكور  
 على هذا فلهذا معنى كل ما في الحق العلم من الذي يخرج من ان قد جعل المحيلة  
 على من يبين التعليل الى قوله والوجوب مقتضى بان كاشف على  
 منصف ان شاء الله قوله فالوصف به يمكن بالافان العام ان يصير  
 هذا ان هو من الغرض من المحيلة والحق الجان ان لا يندرج في الآخر

حجب

حجب الواقع فالوصف به يمكن بالافان العام ان يصير لا يشاء احضا  
 حجب الواقع ونفس الامر في وصفه بلاف في غير ان شاء الله العز  
 قوله واما على التلويح ان النظر في مفهوم الوجود الى حاصله ان  
 كاشفة عن الوجوب وبناء على المحيلة لا يتصل بالوجوب  
 الكثرة فلم يوجبه واجبا للوجوب باللائق في سلسلة الموجودات  
 وهذا هو حاصل ما ذكرنا في العلم والفاضل الى قوله فاقطع  
 الى ما ذكرنا قوله كاشف الى الحق العلم من احوال العلم حل كون  
 المحيلة في هذا في كلام الغرض على ما حصلها الحق العلم من احوال  
 في الصافي على ما ينبغي على هذا فتبين ان كاشف صحيح لا يتصل  
 من صدره لا يصل الى ما يقدر من بعض ما يتعلق بكاشف على وجه آخر  
 من ما هو المذكور هنا فاقطع قوله ما بعد ما مر الى ان يكون بل انما  
 معك لا ينبغي قوله وقد جعل المحيلة على من يبين التعليل لانه وان لم  
 واسطة لثبوت الحكم بالاستماع الى ان جعلها واسطة لثبوت الوجوب الذي  
 واسطة لثبوت ذلك الحكم على الوجه الذي مر فافهم قوله والوجه ان  
 مقتضى بان ان جعل العلم لثبوت الحكم بالاستماع الى الوجوب كاجعل



للموجود على التقديرين المتخالفين ادخل في الحق للعدم  
 معناه اجرة الوجود وعلى تقدير الغاقل للعاصر على غير ما جعل الوجه  
 على الحق الذي **قوله** اذا لم يكن للشيء بالوجود من تلك المعاني والوجود  
 له الاعتبار في الوجود ولم ان هذا الكلام يعبر الدفيع يجب ان يشعر  
 له ولقد قدروا على تقدير كون الحقيقة المذكورة شرطا لكون الاشياء بالحق  
 داخل في الموضوع المذكور لا شرطا امر اعتباري اضافي فكيف يكون  
 التركيب من الهيئة من الوجود منجى لعدم في الواقع بل هو اولى  
 بالاعتبار من التركيب من الوجود والهيئة فكيف يمكن القول باعتبار  
 التركيب الثاني للهيئة المذكورة دون اوله قلمح ان الاعتبار بهذا الشكل  
 وجواب هذا الاشكال بحيث يتضح به كلام الحق العلة من انتم في ذلك ثم  
 انك لا ما في الرد من الافاضل في كتاب الكبير المسمى بالاستعار في رد من  
 من لزوم الوجوب الذاتي في الهيئة الماخوذة مع الوجود بان هذا المجموع  
 امر اعتباري لكون الوجود منتهى اعتباريا في مجموع الذات مع الحقيقة يكون  
 الامور اعتباريات العقلية فكيف يكون معروض الوجود وهو ان  
 لا يرد من انفس مفهوم هذا المكون مع قطع النظر عما يمكن منه وجها  
 لم الوجوب

له الوجود باللاحق بل ما دام الاذن مطابق هذا المقصود في نفس الامر وهو  
 الذات الماخوذة من حيث كونها موجودة في الوجود والوجوب اعني  
 ما اظهر منه العقل حيث الهيئة بالوجود والوجوب سواء كان للوجود  
 في الخارج كما هو المنصب المقصود ام لا انتهى كلامه ريدا كما مر ففقط  
 فغير ما في قول الحق للعلة في ذلك ثم ان الحق كلام الحق العلة في  
 هذا القول على ظاهره وجب يكون كلام الحق العلة في جوابا بغيره  
 على تقدير ان شئت ذلك وتظهر به انه لا حاجة الى جعل كلام صدر الافاضل  
 في الجواب من ليراد العلة في اختيار الشق الثاني هو على انه حل البعد  
 في كلام الحق على مثل ما حمله عليه الحق العلة على ما مر وما ذكره  
 انكم ان جواب صدر الافاضل على ما في جواب ما بينه وجواب الحق العلة  
 معاف فقط في جميع ذلك **قوله** بعد ما ان كان شرطا للوجود في حقه  
 ان يكون شئ في طرف من طرف على عتق التمسك له في ذلك  
 او مستلزم له والحكم بالامكان الكلافي ما في خارجي فيجب ان يكون  
 به واقعيا خارجيا فاذا كان من جهة وجوده من قبل العرف من المستعمل  
 فكيف يمكن ان يحكم عليه بذلك الحكم الواقعي وانتم جيران اللزوم بالاستقام

الحال ان لو لم يوجد في المكان شيئا ما لكان ينبغي وجوده في غيره لا محالة  
 مثل ان لم يوجد في مكان فليكن في غيره لا محالة وفي غيره على التقدير والاف  
 استلزام ام هي هنا وجدها في غيره من الموجودات فكلها كانت متحدة وهذا  
 الغرض من السبيل في هذه من وقوع هذه الاشياء في كل مكان بل هي ان  
 الحكم الواقع على حجب وقوعه في الجملة هذا بعد من وقوعه في كل السبيل  
 ولا ضير في قوله والوجه ان المذكور في بعض المعقولات في قوله هي  
 الدليل لما يقتضي من الغيب في حجب الدليل عن بعض المعقولات بعد ذلك  
 ايراد الحق في قوله ان لا يوجد في الموجودات من حيث هو موجود  
 هي باطنية الوجود باهو موجود كما مر في اشارة البر والدليل عليه  
 في قوله من حيث هو موجود دون ان يقول من حيث هو في من حيث هو  
 مجموع كافي العبارة السابقة لادراكه في الوجود باهو موجود في نفسها  
 من حيث هو في كافي شي في قولنا في الوجود باهو موجود لا يثبت  
 شي يتبع ان يصير لا شيئا معناه او لا يلزم صيرورة الوجود بعد ما يلزم  
 فلهذا في قوله وهو في غير المكان ما هو ممكن لا يشترط لا يتبع ان  
 يصير لا شيئا معناه لانه كان في غيره موجودا باهو موجود في ذاته

الكن

الكن من حيث هو ممكن كافي لذاته لا لا يثبت قائم بذاته يلزم ان يوجد  
 في غيره لا شيئا معناه كافي لا يثبت في غيره لا يكون الواحد ان يوجد في الموجود  
 يتبع ان يصير لا شيئا معناه بالمرء وذلك ان في اشياء الوجود الشئ معدوما  
 بالمرء معلوم بالبدنية كاشياء الشئ معدوم في جميع المكانات لا يتبع عليه ذلك  
 بناء على ما قيل ان في جميع المكانات في حكم ممكن واحد في جوان طرعا  
 في الوجود بل هو في غيره في ذاته على قوله ولا يلزم صيرورة الوجود عند  
 الجمع والشك في ان ما يلزم هو ان يصير الموجود والوجود معدوما و  
 استلزامه وكذا اورد على قوله ان مجموع الموجودات يتبع ان يصير  
 لا شيئا معناه بالمرء وذلك ان في اشياء الوجود الشئ معدوما بالمرء معلوم  
 بالبدنية كاشياء الشئ معدوم في جميع المكانات لا يتبع عليه ذلك بناء على ان  
 عدمه من انعدام مجموع الموجودات بالمرء انما يكون بعد ذلك الواجب  
 فيها او لا فلا فرق بين مجموع الموجودات ومجموع المكانات في جوان لا  
 ما دام الوجود وانتاع انعدامها بالمرء في الوجود على قياس ما اقتضى  
 في الشئ من حيث هو الوصف وما دام الوصف قائما في الشئ هو واقع  
 على مجموع الموجودات على جميع الموجودات ما يتبعه من الطبع السليم لا



واليه لهم قيام للتبعية في انهم قد دون تحقيقها في وقت من وقت واعلم الحق  
 العلوي لا يميل هذا الامور قال انه لو لم يكن من غير ان يكون له وجود بالذات  
 من اجل ان ما يوجد له الحادة في وجوده لا يراه الا في انهم قد دون تحقيقها في وقت من وقت  
 الموجودين في وجودهم الاقدام ما دام الوجود واما ما لم يشر الى الوجود  
 بان مجموع الوجودات ما دام الوجود في وقت الوجود يتبع عدمه في  
 قال الحق انه لم يشر في وجوده عن البرهان وبالمثل في غير ذلك ما قاله الحق  
 العلوي في وجود البرهان او بان مراده ان مجموع الموجودات يتبع ان  
 يكون معدوما او لا بالذات ثم اخبرنا ان الوجود والعدم في الوجود  
 انه مثل ان يقدم الشيء على نفسه واما مجموع الكمالات فليس كذلك  
 لكون الكمالات لا يترتب في وجود كل واحد منها الا في وقت من وقت فلو كانت  
 يكون هذا الجواب عن ذلك الامر من اختيار اي شيء هو باختيار شيء  
 ثالث او باختيار احد السنتين في كل مرة فلا بد من وجوده باختيار شيء  
 ثالث كما هو ظاهر في العلم كما ان ذلك الكلام باعتبار الشيء في الجواب  
 عنه باختيار الثاني منها الى على فمجموع الحق العلوي ما كان كل الموجودين  
 بعيد من كل واحد اذا ظهر منه ان مراده ما يحتاج الوجود الطاري بالعدم  
 المتولد

التباين منه والما كان لا يخفى هذا ثم اتفق في هذا شيء عجيب ان حيث  
 منه وهو انما قال الحق العلوي ان لم يكن من غير ان يكون له وجود بالذات  
 مع انه من غير ان يكون له بالضرورة وعدمها وعطف في المقام بحيث ينفذ  
 عنه هذا الكلام ان ما هو من غير ان يكون له شيء لا يكون ان يكون له في الوجود  
 بناء على ما قالوا من ان الشيء ما لم يصير لم يجد في ذلك النظر في ظرف  
 لا وجوب اي ضرورة الوجود فكيف يصير ظرف العدم وهذا هو  
 مراد الحق العلوي من ما قاله كما مر وما قالوا من ان الوجود لا يكون  
 مثل ان يبين وجود الوجود لا يكون من ودي الوجود وكذا حين  
 كتابته لا يكون من ودي الكتاب في مراده من اليس ان ظرف الوجود  
 يكون ان يصير ظرف العدم وما هو ظرف للكتاب مثلا يمكن ان  
 يصير ظرف العدم ما هو هو في مقام انهم لما قالوا بل وادهم انه يكون  
 ان يصير ذلك مثلا في حال وجوده معدوما بان ينقطع زمان الوجود  
 ويحيى زمان العدم لان يتبدل زمان وجوده من زمان عدمه  
 بان يصير ذلك الزمان زمانه في هذا الرفع في الكلام في تحقيق  
 المقام بفضل الله الفضل في الحال ثم لا يكون ان يكون الشيء

انهم قالوا قل بعض الخلق في تجميع هذا الدليل ما حاصله ان القول  
 لها اعتباران اعتبار انها موجودات واعتبار انها كمالات وهذا  
 الاعتبار الثاني من الوجود ولا من عدم فلا يتبع ان يصير الاشياء  
 هتبا وباعتبار انها موجودات يتبع عليها الوجود لان الوجود لا  
 يخرج عن الوجوب وان الوجوب نفسه لا كان سابقا ولا لاحقا <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup>  
 انحاء عدم قبل الوجود او بعده ووقع جميع انحاء عدم لا يحصل  
 الا من غير حاجة بالذات لا من لولم يكن مستندا الى واجب بالذات  
 بوقوع واحد من انحاء عدمه وهو ان يتحقق ذلك المعنى على كونه  
 عدم العلة من انحاء عدم الوجود فيجب ان يكون في الوجود <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup>  
 بالذات ليس الوجود بان يتبع وجود الكمالات انتهى ما ورد عليه  
 انه لو ثبت عدم انكسار الجرم عن الوجوب وعدم انكسار الوجود  
 عن الاستناد الى واجب بالذات بالمقدّمات المذكورة لكان في انبثاق  
 الواجب وجود موجود واحد فلو كان من غير الحق منها انكسار  
 بالوجوب السابق او لا فمن لم يتبع الى تجميع الوجودات  
 وجميع الكمالات لا يخبر اخذ موجود واحد وان لم يثبت

الوجوب

الوجوب لم يستند الى الواجب بالذات وايضا سيد كوفي جليل القدر  
 الاثر ما استثنى فيه بالوجوب فيلزم ان الكمالات والوجوب لا يجمع <sup>جميع</sup>  
 من انفسه بل من على ما يقتضيه قوله وبعبارة اخرى ويمكن ان يكون  
 نظرا الى الحق العلة في الوجود على هذه الابدان <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup> وقد  
 يتبع على ذلك التعميم بان الوجوب بالذات في حقيقة شرعية بمعنى ان  
 لو وجد ذلك الغير وجود ذلك لم يستلزم هذه الشرطية ولو قال  
 الوجود بالغير بدل الوجوب بالغير كان احسن وحاصلا ان  
 الوجود بالغير يستلزم الشرطية المذكورة ويتحقق حيث تحقق <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup>  
 الكمالات ووجدانها بالغير فيلزم تحقق هذه الشرطية في كل منها  
 ولما يتحقق الوجوب على الغير من المذكور ووقع مقدم هذه  
 الشرطية في كل الوجوب فلم يتحقق وضع المقدم هناك <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup>  
 يتحقق الوجود اصال هذا <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup> من حيث هو الى وضع مقدمه <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup>  
 المقدم فبهذا تقع على الوجوب وهو من متحقق على الغير كما  
 مر وعلل الامر بالثبات بهذا الاستدلال الى ان هذه الشرطية  
 على وجوب عدم الكمالات الصرفة ولزم منه فصل عن الجواز <sup>جميع</sup> <sup>تلك</sup>



والاعلى الذي هو وجوده مع ما في شئ فليكن قوله مدقق بان الكلام  
في ان الوجود على كل من هذا الوجه كيف يتحقق ذلك  
فخرج السلسله الى وجوده في كل ما في كنهه متحقق وجود كل  
منها على هذا الوجه وكل ان بعد من وجودها وانما على ان يتحقق  
على ان من المتكسر يلزم ان لا يتحقق سلسله الوجود فتنقضها كما  
من وجوده على خارج منها وهو الواجب بالانتماء فتصوره في الوجود  
فتوابعه ان كان شئ من وجوده الواجب للتحاليل او بالانتماء  
ذلك المجموع في حكم واحد او فان قلت هذا الظاهر كاف في اثبات  
العدا الواجب ثم في اسم الاستدلال في البراهين المذكورة وبالجملة  
على ان هذه التفسير على ما ذكره لاحقا جزا او اعتبار مقدمه اخرى كما  
المتكسر هذه التفسير مع هذه الضام المذكورة ضامه ان تمام من  
ابراهين ائيمه والمختصة في البراهين لا يجمع جميع تلك الضام فلا  
ولكن التمسك على الحق العدم في ان لا يجبرها هذا بجواب  
بما صنفنا ما كما لا يخفى من وان كان ذلك حقيقيا لئلا يفتقر الى بعض  
جود ما ذكرنا في التفسير في ذكرها المتكسر من الحق في آخرها الحق هو

الوجود

الوجود الموجودات المتكسر باسمه من حيث انها مجموع موجود واحد  
يترك واحد واحد منها وان التوابعها البراهين في ذلك  
المتكسر على البراهين من حيث موضوع ذكره وقد اورد على ذلك المقدمه ان  
من وجود الاثنين وجود ثالث وهو معروف وصف الاثنين و  
المجموع معروف وصف الثلث لئلا من وجود الثالث وجود باقية من  
معروف وصف الاثنين وحكمه اقل من من وجود الاثنين وجود  
الغير المتساوية واجب من ان الرابع الذي هو معروف وصف  
اعتبار من غير وصفه في الخارج احوال ذلك هذا المجموع انما  
حصل من اعتبار من غير كل واحد من الاثنين المتكسر من اولا ومن  
المجموع والبراهين في التفسير في الخارج لئلا اعتبار كل واحد من الاثنين  
في مرتبة والمنعقد الحاصل من اعتبار مقدمه في مركز لا يمكن ان يكون  
موجود في الخارج بل هو موجود في ذاتها وهو لا اعتبار في ذلك وقد ادعوا  
الضرورة في التفسير في كونها مجموع التوابع في وجود واحد اعتبارا  
وبناء الاحاد كما يشهد بطلان بل يفتقر العقل كيف وحل لم يكن في رتبة  
الترتيب المتكسر والترتيب اعتبارا بل هو موجودات متعددة وحدتها

كوجودها اعتباراً بكونها حقيقياً كما انما صدر الاناضال في كبر  
 التحويل للعلل وما ذكرنا من هذا ما استحسنه من قبله على ما  
 من كونه ذلك المجموع موجوداً واحداً باعتبار وجوده الواحد في كل على  
 ان المتعدد من الواحد وهو غير متوحد واحد غير متوحد واحد  
 اى الاحاد كقولنا ان هذا من احاد الفضا لا يرد في محل نظر في النظر  
 الذي اشار اليه اذ لا في هذا ولكن في شرحه في الكلام التسمي يتوار  
 الاحاد سلكه من سلك بعض الاحاد فقال مثل ما قال في هذا التقا  
 ولم يعلم ان هذا من طريقه للتعريف من الكلام الا انهم انما يتوحد  
 القاسمات التي هي في الدنيا من على انهم وما ذكرنا في هذا ما اوردوا  
 العلل من هذا من ان الفضا حقيقياً ثم نقابل ان يقول العدد موجود  
 اكثر من الواحد وهو من الاحاد الاسرى في حكمه بان التركيب لا يوجد له من  
 الاحاد ووجود ان العدد موجود وبعده من في الوجود واحد من كثره وانهم  
 انما من الاحاد الاسرى في حكمه وانما احاد العدد والكثر كان شوا  
 له حكم آخر من حكم الاحاد العشرية والجدلية والاصية والنامية ومن  
 ذلك كونه في الوجود وان كان الحكم بها مطابقاً ومصدقاً في الخارج

وجود الاحاد للكثر كما انما صدر الاناضال في الجواب عن الامراء الذين  
 اقول ولعل قد قيل في هذا الجواب حيث سكت عما ادعاه الورد من  
 وجود العدد عند اكثر الحكم اى في الخارج فكانت سلمه ولا فلا يعني له  
 كيف وبعد العدد اعتبارى فليكن يكون من الوجود في الخارج بل في  
 الاعتداد ان كانت موجودة في كل اى في اعتبار خارجي مثل اننا انما  
 او خارجي من اننا انما ولكن مناط الجواب من ذلك ان لا يرد  
 ما ذكره صدر الاناضال هذا **قوله** فانهم من انبيا جميع البراهين هاتين  
 بناؤه على التلطف والاتحاد بين الطرفين وكذا ما ذكره بعض العقول  
 من ان البراهين المذكورة في هذه الطريقة الى شيئا ان يكون من هذا  
 جميع براهين هذا الطلبي التي لم يرد فيها البطلان التلطليل ليس  
 ملية على ما ذكره الخوني على ما قرره بل بعضها مبنية عليه وبعضها  
 منها على مقدمة اخرى بين ان مجموع الوجودات الممكنة باسرها  
 انما مجموع موجود واحد يمكن من الاحاد في يكون الاحاد او الامراء  
 على الحق حيث ادعى ان جميع تلك البراهين مبنية على ما ذكره وهذا  
 حواذ بعض براهين هذا الطلب التي لم يرد فيها البطلان التلطليل



منه على هذه الأخرى من قبلك القديم مثل ما ذكرنا سابقا وكونه <sup>المقدم</sup>  
الذكر في ما ينشأ عنها البراهين التي ذكرها الحق في هذا الموضع ذلك  
وعلى هذا لا يرد على بعض الخطفين فيه ما أورده الحق في العلم من  
لواورد عليه بأن جعل بعض ما ذكره الحق في هذا من ذلك القبول <sup>القول</sup>  
أما لا يخلو لم يذكره فينا ولعل الحق في العلم من قولنا لا يرد فيه على  
ما ذكره الحق وكان ليس مراده ذلك بل مراده ما ذكرنا ثم إن قول الحق  
جميع ما أوردنا على كلنا القديمين أو شقيقين أو غيرهم على من قال لا يخلو  
هذا أنه لا يشمل جميع الكتابات لأن ما ذكره من ذلك ما لا يخلو <sup>فليس</sup>  
المقدم فيه من الحق في الأمر بها فيها وكيف يكون في بيعة وفي ذلك ما  
يجب كبر من الحكم <sup>تارة</sup> وليس اليقين وجعل فيهم الجمع إلى ما كان ذلك  
فيهم البعض كما هو القدر وذلك لا يدل إلا على أن هذا هو الحق في الموجودات  
من حيث هو وجوده ولو لم يكن من هذه الأحوال لوجب أن يشترط به وجود  
وطلبها من ذلك المعنى في ذلك البعض لما دخل في جميعها لا يحتاج <sup>ذلك</sup>  
البعض بعد اختصارها إلى هذه القدر بل على الذي ذكره الحق  
أو صحت في بعض محتاج البعض المذكور بعد اختصارها إلى ما في هذا

القديم

القديم بالحق المذكور ما يتم فإن كان الثاني فهو بعد كذا في هذه القدر  
بالحق للتيار وفي ذلك البعض وذلك كان الأول في ذلك على الحق العلم  
أن هذه القدر بالحق الذي ذكره ليس مني بهم الجمع بل على أن الحق  
أما الذي يرد بالقديمين فيهما معناه المبادر أو غير ذلك على غير الحق  
العلم وهو على أي تقدير لا يكون ذلك القدر مني بهم جميع البراهين  
الذكر في على ما ذكره الحق القوم لأن عمل البناء التوجيه عليها فينا  
على ذلك من ظاهره وهو اعتبار تلك القدر بالحق في البراهين <sup>وجعل</sup>  
بجانبهم بل لا حاجة إلى اعتبار مقدمه أخرى في شيء منها وسبق  
من الحق العلم من ما هو عليه ولكن تطلب كما لا يخفى والماد من عدم  
الحاجة إلى اعتبار مقدمه أخرى في شيء منها علم الحاجة إلى اعتبار  
مقدمه أخرى في شيء منها عدم الحاجة إلى اعتبار مقدمه أخرى  
من ما هو عليها اعتبارها في كل واحد من تلك الأربعة السابقة على ما ينبغي  
من الحق العلم من وجوب لا يكال قوله ويكون أن يكون ظنه في السؤال إلى  
لأن لا يكالين الحق كون الزمان قائم عليه طر يان لعدم وكون قبا  
ولجبا باللائمة من هذا إلى العلة البقية وج يكون ذكر الثاني من باب

الشيء والناشئ ويكون مجموع في ذاته يكون الزمان متصلا بالعلية  
التي هي على مجموع ما يشترطه باللفظ والشرائط في ذاته تكون  
مادته في العبادات كائنا على ما هو المشق والمقام وليس بها من  
الاشكال الا في ذاته والعالا فيجب ان يكون بها ما يشترطه في ذاته كائنا  
**قوله** وتفضل القول في انشاء الله **قوله** وتفضل القول في انشاء  
**قوله** لا يفي الا براد على ما قد به ايقن ان لا يفي الا براد على ما قد به  
**قوله** وقطاعه لا يفي به مادته بل يفي به مادته اذا استكمل الزمان باثبات  
ما يشترطه من كون بقاءه واجبا بالذات وهذا باثبات ما يشترطه من ان  
تقتضي معنى العدم الكاسي على متغير بالذات ومن امت ان واحد النفس  
بالذات يلزم وجوب الاحتمال فيلزم ان يكون بقاءه الذي يقتضي  
ذلك العدم واجبا بالذات من هذا يلزم ان لا يكون الزمان متصلا بال  
العلية للبقية مع ان ذلك مطلقا احتاج اليها اليقن في وجوب بقاء  
العدم الطاري ليس يقتضي الوجود الباقى وما هو مقتضى ليس  
هنا بالذات فما هو متغير للذات ليس يقتضي وما هو مقتضى ليس متغير  
بالذات فم يلزم ما ان مراد ما تصور وسئل عما فهو من مستلزم لم على

ما يلزم

ما يلزم من هذا **قوله** فاقول ان اشارة الزمان بهذا اللفظ كل الا  
او الى ان يخل على من يلزم استلزام لكن الحال لا تشرط على هذا يكون هكذا  
بالنظر الى الذات وهو مشتمل على الذي هو خارج الشيء من نفسه  
او فقد مشتملها ولكن لا يمكن ان يستلزم الخ على ما قالوا من ان المكان  
القديم بدون مكان الا ان لم يستلزم مكان بل هو من اللازم وهو بهذا  
اللازم في ذاته ما في الحق ان يفي بعدم متناهي من مقتضى ما سبق منه  
ففيما ان قول القدم وجود العالم بعد عدمه من القول بالزمان الوهمي  
ووقع عدم العالم فيه ولا في بيبي العدم السابق واللاحق في **قوله**  
فعلى هذا فثبت ان الحق في اللفظ ان يمنع امتناع العدم الطاري على  
الزمان مع وجوب استيفاء الاشكال بل بعد هذا على كل وجه  
هذا فان ثبت ان عدم الخ الاول متلزم بالعدم الواجب ثم مع  
ذلك وذلك في ذلك هذا ان كان عدم الخ الاول بالنظر الى ذاته  
ومقتضى لا يجب الواقع ومعلوم ان يكون محسوس من حيث هو  
عليه العدم ليس مع وموجب انه معلول عليه العدم فلا يستلزم هذا  
العدم عدم الواجب الذي هو العلة فله يكون نقصا على هذا **قوله** ان

ما يلزم



لا يستلزم الجمع ونقصه ان جواز العدم بالنظر الى مقتضى ما ليس  
 بمعلول بل ما هو معلول له من مقتضى وجوده وهو لا يجوز عليه العدم  
 كونه ينفي في المعلوم لا والواجب المتعال ينفي في الماهية بل في  
 فكيف يصح اعتداله ولا يلزم كونه واجباً لا يقتضي في ذاته الوجود  
 حاصل ما افاده صدره لا فاضل في كونه الجبل الجليل فان قلت عدم المحنة  
 عبارة عن عدم وجوده فيكون الاول يلزم جواز الثاني بل هو مقتضى  
 جواز فكيف يبقى بانه عدمه غير جازم فيجب عدم المحنة قلت هذا  
 اي جواز عدم الوجود بالنظر الى المحنة بمقتضى ان مقتضى جواز  
 عدمه في الواقع بالنظر الى علته والقياس والوئام في مقتضى ذلك  
 الوجود ومقتضى هذا شرح الله على قلبك اي انه محتمل ان لا يكون  
 التحقيق المذكور في دفع الامر ولو اورد هكذا مذهب العقل الا في هذه  
 لوجوده ووجوده لا زام للواجب الخال جواز عدم الامر بل هو  
 لجواز عدم المعلوم فعلى هذا الشبهة ثمانية وللعمدة في ترضيها  
 فان قلت جزم الاحتمال يكفي في ابرائنا لئلا يكون لازم تلك المقدمة بغير  
 لم يجوز ان يكون بعض المكانيات كما ان كان ذلك متيقن العدم لا في كونه

الى العلة

الى الصلة البقية وهذا لا يرد في دفع الذكر كما لا يخفى **قول** ذلك ما ذكرنا  
 في بيان كونه الباقي هنا جاز في البقاء الى الابد بل على احتياجه الى دليل  
 العدم الذي وجد على ما ان لو ان هذا عينك لا حاجة الى هذا  
 في اربعة الاحتمال المذكور بل يكفي فيه ان يبق ما ذكرنا في بيان ذلك ان يفتقر  
 الاحتمال المذكور في جزمه لا لاجمال هذا الاحتمال مع ان ما ذكرناه في بيان  
 لا يدل عليه ان هو ان علة الاقطار هي الامكان وهو من لوازم الموهبة **قوله**  
 الامكان يدوم الاقطار لا يحل هذا ما ذكرناه في بيان ولا ريب في انه  
 لا يدل الا على احتياج الكون في البقاء الى الوجود مطم واما الخلق الذي  
 وان كان الامر كذلك في الواقع وفي مقتضى ما **قوله** بعد ما حصلت جازما  
 سبق اي من ان جميع الكائنات في حكم مكن واحد والوجود والعدم عليها  
 سواء فتتبع وجودها على عدمها يحتاج الى علة خارجة عنها وما هي  
 الا الواجب بالذات **قوله** حيث يفتقر الى المقدمة المذكورة ويتم بها العلة  
 فليس للاقتضاء فافهم **قوله** وفساد ما ذكره بعض المحققين مطلقا على  
 قوله تقرير هذا الدليل في فساد ما ذكره ووجه فساد ذلك لعدم **قوله**  
 على المقدمة المذكورة كما علمت **قوله** ولا يجوز في الحقيقة التماس ان يرد من هذه

فانما العلم الشدة التي لا يمكن تجميعه بان مراده من عدم احتياج شئ من  
الامر خارج عنها ان يكون جميع الاجزاء محتاجا اليها ولا يكون شئ منها  
محتاجا الى امر خارج عنها ولا اشكال عليه **قوله** العلم بانها امر خارج الى  
الفاعل والفاعل اما العاقل فيلزم ان يكون له علم بالفاعل واما التصديق  
فلما جاء به من الشئ بالعلم وجب احراز العلم التام وبالمجمل يحصل في  
كل شئ منها ما يجب به وجوب الشئ في الجملة ولا يقتضي العلم بالاعراض  
والفاعل ان كل منهما من مقام الفاعل الى الوجود وطوقا في واحد  
موجب وفاعل يعرف ان كل منهما واقع لنفسه الفاعل والفاعل في ان  
كانت تلك فعل كل منهما فليس الفاعل غير متصير مع انهم فعلوا كل  
فعل من العلم في الحلالين اطلاقا امر الى الوجود وهو محصور فيهم  
لهمما اطلاقا في علم وهو المذكور وهو امر خارجان عنه محصور وكن  
هذا التحقيق في هذا المقام اجنبى ليس له دخل في كراهة افادة الخبر العلم  
مفهوم المستند كما ان التقييم الا ان يكون له علم في احد ابعاده فيبقى العلم  
على الاطلاق ويثبت ان ذلك لا يمتنع في العلم والاعراض في العلم على  
الاطلاق والفاعل فانه قد علم هذا لا يوقف على القول بجميع اشياء العلم  
الى

الى الفاعل والفاعل فلا يشترط ان يبق بعد ذلك ان كان الفاعل معيناً <sup>من</sup>  
مشهود وعام من مشهود ذكر هذا ليقين هذا المعنى العام من العلة  
**قوله** ثم انزى على ظاهره بعض من المناقشات لعله ليس على ظاهره  
ايتم شئ كما هو ظاهر **قوله** كيف ولو كان كذلك لم يمكن ان يكون كل ملة بعدة الى  
معلوم معلول من معلوله ولا يكون له احد فاعلم ان في بين ما نحن  
في وبين ما ذكره ان الفاعل من ان الامر اذا كان دائما بين ان يكون علم شئ  
معلوم شئ آخر او ملة من الملة فاعلم ان العلم او العلم عليه  
من معلوله ففقد خبره بان لو كان كل المثل ان يكون العلم المعجزة اولى معلول  
معلوم من معلوله لا يصح ان الفاعل من ههنا ان التأثير في من العلم  
انهم مقلدون ما ذكره ان الكلام من الشئ في العلم وان التأثير من  
وقع ضربه بين الصور بينه فنفق الا وهو الثانية بل صورة فاعلم فيه  
على اننا انما في القول بان التأثير في الحقيقة من العلة البعيدة كما في القول  
بالنسبة الى العلم ان البعيد على ما قلنا من ان الفاعل في الوجود اظهر  
ولعل امره بالتأمل اشارة الى ما ذكره **قوله** في خبره بالليل  
على الاجزاء في فصله وان كان قد علم عليه او المعنى عليه الخبر والمادة



في بعض الاول الاخرى ايقنت على غير الاول في القاموسية لا اقول  
 فلا وجه لتخصيصه بالحق على الاثر ايقنت وكان هذا بناء على ما تقدمه الذي  
 العلل ذكرها ترجع به ونفسه وفهم **ان** كذا الحقيقة انما هي في  
 بعضها عليه ويكون ان ينظر بعض الحقائق في خصوص بقية الحقائق  
 فلا ايراد عليه قائم **ان** ادبيات عدم التوجه اليهم فغير من انما العلم  
 فليس مرجح في علم ان يكون الشيء عيناً للشيء وجوده ومرتبة  
 عدمه ووجه كافى الوجوب ان نقول ان لا يكون ان يكون ممكن من  
 المكائن مثلاً **ان** الماهية وجود المكائن ان حلتها الواجبة ان  
 يجب ان يكون وجودها واجباً بالحق على تقدير عدم الواجب بناء على نظير ما  
 في التبع على الحقيقة الماهية لا يفتقر الى **ان** وعلى تقدير نفس في غيره  
 كما جرت به الوجوب فظاهر ان لا يكون في الاصل المسئلة ما يبارى **ان**  
 ليس جميع الوجود عدم وجودها ولا شيء من المكائن كل فان قلنا  
 نقره الدليل الذي اخذ منه حقيقة الوجود فلهذا في مجموع الوجود  
 من حيث هو وجوده فيجب ان يغير لا يشاء احد الا فان مررت ما يتنازع  
 على اصل الشيء ما لم يجب له وجوده فلهذا بان يتقبل امتناع العلم **ان**

فيه

في مرجح في ذلك فغفل **ان** ان جميع تلك البراهين موقوفة على اصل **ان**  
 ان الشيء لم يجب له وجوده فلهذا في بعضها ما ينبغي حذره وكتب **ان**  
 في الماهية لما ذكره في الماهية فلهذا ما لا يكون في الشيء فلهذا  
 على ابطال السلسل ونوقف البرهان المنقول من العلم على ابطال **ان**  
 الشيء ولا ينبغي ان هذا يدل على ان مراده ما هو ظاهره من كون  
 البراهين على غير الاول في القاموسية ايقنت على ابطال السلسل ونوقف  
 له على غير الاول في القاموسية فلهذا في تقدير البرهان وان كان ممكن  
 فلهذا في وجوده بالحق يتوقف على كذا ينبغي واداد بالدليل المنقول  
 من العلم ما ذكره طالب شاه في بعض العلل والمع بقوله ولو ترا في بعض  
 منها في سلسلة واحدة الى غير النهاية كما ان كل واحد منها امتنع العلم  
 بدونه على واجب بل هو الواجب بالغير متنتج ايقنت في وجوده على **ان**  
 لانها هي طرف السلسلة المتناهية ولا ينبغي ان هذا ظاهره وان كان **ان**  
 على غير الاول في القاموسية فلهذا في الاول في القاموسية فلهذا على  
 فياس عامر من القاموسية فلهذا في القاموسية فلهذا على الوجوب **ان**  
 قد انبش سابقاً لان على تقدير الاول في القاموسية فلهذا في القاموسية فلهذا

نظرا لما مر من ان الموضوع من هذا المبدأ لا يصدق منه هذا المبدأ في الواقع  
 انتم قد ابطال التسلسل بوجوه اخرى ايكم لا توفى على تقييد الاول في اعم  
 فجدد احد ذلك ابطال التسلسل على تقييد الاول في اعم فجدد احد ذلك  
 البعض على ابطال التسلسل على نفسه او هو غلام وتظهر ما قلنا انه  
 ليس بغيره الى ما ذكرنا في اولنا اللهم الا ان يجرى بغيره ما ذكره المصنف  
 بل يضاف الى غيره من المذكور في العاشية فقلنا على انه قد يصدق بغيره في  
 المعاد ان كان مقدره الى ما ذكرنا في اولنا اللهم الا ان يجرى بغيره ما قلنا  
 في اولنا في غير ما بهان وان كان مقدره بغيره في غير ما بهان فقلنا  
 ثم قال وج قد قلنا اما المذكور في العاشية فقلنا لا يظهر له وجه اعم  
 فقلنا على انه قد يصدق بغيره في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 ان يصدق بغيره في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 العلة الموجدة لا يوفق جميع تلك البشائر على الاصل المذكور اذا وكل  
 له من بعضها كالدليل الاول لان ذلك لا يلزم الدور لمصلحة المقدره العالمات  
 الاربعة مشوقة على الموجود كما لا يخفى **قوله** وتبين في اولنا في غير ما بهان  
 اي في الاشارة الى ما ذكرنا في اولنا في غير ما بهان فقلنا

وقد اشار

وقد اشار الى الحق العرفي وانكم القيسوس في كتابه العبد بالاشارة  
 لغيره في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 يتصور على انه قد يصدق بغيره في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 بالوجه مودم لا يجرى بغيره في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 كما في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 الضيق في العاشية في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 او يكون احد الطرفين في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 الضرورة كما في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 لم لا يجوز ان يكون شئ من المصنوعات محبب من وجوده في حق  
 ربحان محبب من وجوده في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 لموجوده في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 الوجوه ولا ينفى الى واجب الوجود او ينفى اليه في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 على القوة ولا يجرى في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 الى هذا الحق لا يثبت الصانع في اولنا في غير ما بهان فقلنا  
 اعم كما افاد صدره في اولنا في غير ما بهان فقلنا

المقدرة



الاثبات الصانع وتعد بوجوه الحاجة الى حقيقة كاشفة عما كان قد اورد صدر  
 الافاضل في الكتاب الكبير بقوله وحيث ان هذا الوجه انما هو الحاجة الى قبل  
 اثبات الصانع وقبل ثبوت نفس الامر لم يثبت ان هذا القول هو المطلوب  
 من الهيئات في وجوده العظمي وجوده في علم الباري ثم وادعى  
 في بعض الادعاءات العالية يقتضي بجهان وجوده الخاضع الى شئ ما  
 اورد ما قلناه وبالحجة قبل اثبات الواجب نذكر بوجوه بطلانه وبعد  
 اثباته لا ينافي هذا واقعا في الاولوية الخاضعة لثبوتها ثبات الشئ في الاول  
 الوجود من الحاجة اما الاولوية واجبة بان يكون ذلك الامر الخاضع  
 مقتضى العلم على سبيل الوجوب والتباعد والى انفسا وية التبدل  
 عند الحاجة على الاقل يلزم ان يكون ما في خبره من جهة الوجود  
 منتهيا الى هدفه ذلك لان ما في شئ من جهة مقتضى مقتضى  
 الطرف الاخر المتضاد في الواقع بغيره ومعية المتضادين في وجهه  
 وموجبه الطرف الاخر على سبيل التباين استلزام انشاء الاستحالة  
 في وجه الوجوب وانما يستلزم في وجه الطرف الاخر في علم التعلق  
 المذكور وعلى الثاني فيكون ذلك الخاضع بنفسه كما في غيرها والافهم

ان يكون

ان يكون تلك الاولوية او لونية لان من جهة الحد والاول فيحتاج  
 فيها الى ما نحن في قوله هذا الامر اما ان يكون ذلك الاولوية واجبة  
 لانها اولي على الاولوية الا قبل وجودها اولي وعلى الثاني بقوله مثل ما قلنا  
 او لا وهكذا حتى يتبين الى ما به يجب الاولوية المذكورة فليعلم الخلف  
 وعلى الثالث مقتضى ذلك ان الامر الخاضع هو الخلق في الاولوية الكذا  
 الى مرجع ثم نقول في تفسير ما قلنا في الثاني واقعا ام لا موجبه الاول  
 فيبطل من غير روي لا يثبت الى بيان اصله فلو كان الشئ موجودا بالاولوية  
 الخاضعة لغير الباطن الى حد الوجوب فلا يخفى من شئ من التفوق  
 المذكورة وقد مر في بطلان جميعها فظهر ان المذكور ما لم يصح في خبر  
 لم يبعد هذا فقل لم نجد في خبر هذا البيان في كثير من الكتب من فان قلنا  
 شريعة الوجوب بكم يمكن لا حاجة الى هذه الوجوه على سبيل التباين فلم  
 اخذناه في البيان فليست مما شاع مع حده لا فاضل فيها او رده ولكننا  
 اكبر على الامام الرازي وانحصار المقام الموضح على الام لا بأس بذلك  
 ما ذكره هناك بالفاطر فنقول فالله يهديك وانك تشعيرين بعد  
 نارة الحق من كون المكنون على قلبك بان الله بما بينه من بعض

الانقار الجزئية في طرفي الجوانب ما ذكره الخطيب الزنكي في شرح  
لحيث العكس واستحسنه الاخرون انما يتحقق بهما طرف فهو  
بغير مقتضى جهة الطرف الاخر المتضاد الاول فيهما ومقتضى المتضاد  
في جهة الخلف ومقتضى الطرف الاخر في جهة اسم الاستحالة  
شبه المبرمج واستقامت لستم وجوب الطرف الثاني فانه من غير  
منتهى الحد وجوب مقتضى اليفظ الخلف وحيث انه اذا كان  
الانقار بهما طرف جهة على سبيل الاولية كان استقامت مبرجة  
الطرف المقابل اقيم على سبيل الاولية لجان التضاد والمبرجة  
المستلزمة امتناع او وقوع انقار المبرجة الوجوبية لا ما هي على سبيل  
الاولية فلان لا يتوفاها بهذا الوجه لا يطرد الطرف الاخر في جهة  
الطرف المبرج بل يجرى اليه في الجهة فانه وجوب الطرف  
المبرج كما في الفرض لك الطرف وحال ما جهة كما في نفس الطرف  
المقابل الى مكان الوجود متجه على سبيل الاولية والرجحان كل  
اولية الاولية وكان اعدم مبرج على سبيل الاولية والرجحان  
فلكل ذلك جهة المبرجة على نهج الرجحان وهكذا في الطرفين وكما

الداخلية

الداخلية طرف على سبيل الرجحان يشهدى ومقتضى الطرف الاخر  
على سبيل الرجحان فلكل ذلك جهة الطرف الاخر كل لا يتحقق الا  
سلب وقصر على سبيل الرجحان فكيف يتحقق امتناع انتهى ما  
اوردنا فظهر انما قلنا فاستاد ان يكون ان يكون من الامام من ذلك  
الاطلام الذات الحية بالحيثية المذكورة او للمبرجة ولا شك ان  
الرجوع بما هو مبرج محال فليعلم ان يكون الطرف الرابع المقابل  
لهما هو مبرج واجبا فلتغير على جهة مبرج لا حاجة الى التفتيش  
المذكورة بل يتقرر منها على كل بيان الامام ولاجل ما ذكرنا سلم  
حدود الاصل جهات الامام المذكور كلاهما وورد عليه ايراد آخر  
لان الامام ذكر ذلك الاطلام من حق الاولوية الذاتية وورد عليه  
بان لا يكون الوجوب وجودا غير بالذات امتناع الطرف المبرج  
امتناع وصفي حيث لا يكون بالغير وهذا يشهدى لا يوجب  
الطرف المبرج كل اى بالغير فلا يلزم حصة العرض اى عدم كون  
ما هو ممكن بالذات مكنائى بالذات بل واجبا بالذات فظهر ان الاول  
هيته المبرمة عليه هذا الايراد اقيم فليست على ترويضه لو قيل انه يجوز



ان لا يكون الوجود متعلقا بالعدم على العكس المذكور كما معنى لهذا القول  
 كما لا يخفى **تدبر** وفيه ان ما ذكره لا يقتضي ان ذلك في التوهم معطوف  
 فكل واحد من الوجودين متعلق بالعدم وليس فليس بمسمى  
 وهذا جوابا عما يقال من ان المتعلق في الاشارة اليه متعلق بالعدم  
 في ذاته **القول** وفي التوهم بعد شي ادعى قطع النظر عن سائر  
 الوجود والعدم بل مجرد ملا حظته على التقييد بحكم العقل لا متنا  
 ان شاعها فليس هذا الاعتناء بالعدم من العلة ولكن لا مدان يتعدى  
 ان لا يدان العقل بحد ولا حظته بحكم الاعتناء بالعدم من العلة  
 بحسب جميع الملاحظات والهيئات فهو كغيره من الوجودات  
 في مرتبة الوجود من حيث هي كما قالوا **وايتم** في مرتبة العلة ليس وجه  
 الوجود ولا مدبر على ان يكون الوجود طرفا من جهة وان شاعها  
 عدم الوجود في المرتبة على ان يكون مرتبة طرفا للوجود والعدم  
 لعدم وان اراد ان بالنظر الى العلة بحكم تلك الاعتناء فيكون ذلك  
 لا يتفك من ملا حظته العلة **قول** ما كان له في الوجود لا بد له من سبب هذا  
 مبني على الاول في انه امر متجه الى الكيان الوجودي وبالجملة المتقدمة الشا

فيه

فيه ان الكيان الوجودي لا بد له من سبب والاصل ان في الاول من وجود  
 الكيان سلم بطلان هذا **قول** كما ظهر من سكاية ان تدبر وما يركب  
 يلزم من اقسام معينين من الصادق في كونه وان تدبر داخل  
 على الصادق فلا خلاف ان من الكيل على ايات الصادق فان من هم  
 منهم انتمت البر وسائر من ان اقلت وما نصبت فقال ان تدبر ان  
 كنت صادقا في العلة فحسب علينا التوجه تغلبت بالامواج فانكرت  
 سببنا فقلنا بسا جهز منها ولم يزل الوجه يتلوه حتى قدف  
 في الساحة فنجوز عليها فقال لم ازلت الذي كان فليكن اذا  
 انكرت السبب في ذلك امكن عليك الامواج من تعاطيه من الصادق  
 الشرح طالبا من الجاه ففعل العلة فامر من تدبر بذلك ومن  
 استفادوه ذلك ففعل من اجل انما تم الفرض في البصر من تدبر  
 الآباء عليهم روعا من جلال قال للصادق من باب رسول الله صلى  
 على الله ما هو مقدار ان على الجوادون حجة وفيه ان لا يرد الله  
 على ركب سببنا في انهم قالوا انكرت بك حجة لا سببنا في حجة  
 ولا سببنا في حجة قال نعم قال فهل تعلق قلبك هناك ان شأ

من الاشياء قدور على ان يخلصك من ورطتك قال نعم قال الصادق  
فمن ذلك الشيء هو الله العائد على الاجزاء حيث لا ينفق وعلى الاشياء  
حيث لا ينفق الوحدانية من الاشياء هذا **قوله** تقدم الوجود على الوجود  
ليس ذائبا لا طبع المراد بالذات معاني الوجود والعدم بالعكس  
والذات من الوجود الذي لا ينفك عن الوجود وانما ذكره حاصل ان  
هذا الكلام من العلم لا يكون محال على ان كان الوجود له ما هو  
عنه فلو كان المراد من التقدم انما في الخلق والعدم التقدم وهو  
بالعلم عند انهم في اهل هذا القول الكلام المميز **قوله** وانما  
من ان تقدم الوجود على الوجود ليس ذائبا لا طبعيا ام عند الحكماء  
يظهر انما ينفك على العلم من الممكنة **قوله** كما هو جواز ابيات الهند  
الذات في على ما هو مصطلح القدماء ان السجدة بالعدم الذاتي لا  
هو مصطلح المتأخرين ان السجدة الوجود بالعدم قائم فالذات  
على وجه يلزم منه سبق الوجود على الوجود ان وجود الممكن  
عن الوجود يوقف على عدم الذاتي اذ لا عدمه الذاتي كان واجبا او  
مستغاضا لا يكون ان يوجد بالعدم ولكن به عليه اما او لا فهو **قوله**

العدم

العدم على الوجود ما لم يخلو من لا يتحقق العلم ذاته البسيط  
هو من ان من جبرهم وانما انما في ان يلزم مدخلية العدم في الوجود  
وهو بطلان بطلانه ولكن هذا لا يضر بالعدم هي هذا الاشياء البسيطة  
ما لا يوجب العدم الذاتي هي هذا الاشياء البسيطة المراد به العدم الذي  
هو مقتضى الذات فلزم ان لا ينفك عنه وان كان شيئا اخر فليكن  
فانما انما في العلم بطلان جبره فذلك وان يمكن ان يقع في مقام الوجود  
انه المراد هذا القول ولكن الذات يقتضيه بطلان عدم **قوله** مقتضى  
له الوجود على العلم ان لا ينفك عنه فذلك مرادهم بالعدم هي هذا ما اذا  
انما هو مقابل الموجود ام شيء اخر لا لا يحل في العلم بالعدم  
هو لا في ذلك يمكن علمه هي على ان في وجه لا يرد الاشارة  
وكذا القول لا لا العلم ذاته من غير من غير من العلم بالعدم  
الامتنان بالذات من رما حرفة في جانب العلم بطلان مقتضى من ذلك  
في سبيل العلم لا يلزم من عدم الوجود على وجه لا ينفك عنه  
وجه يظهر معنى التميز والعدم في المراد بالعدم بطلان رما حرفة  
من ان تقدم العدم على الوجود على الاشياء البسيطة حيث يشترط هذا



قول المجتزأ بالذات التي فيها المثل في مصلوحها فاما سادسا اعلم  
هذا القول كما في مقدمه سبق الشك في انه يخرج ان مقدمه ان يكون  
التي ان حادها من السابق والسبب في ذلك حقيقة ان ثباته ويجعل  
السبق في افعاله بين اجزاء الثمان فاما سادسا اعلم ان مقدمه من حيثها بالذات  
ولا يعمده في اجزاء ثمان بل يجعله في سبق عدم الحاد كانهما  
على وجوده من هذا القبيل لكنه في جملة الوجود مقدمه في سبق  
سبق السابق في الجملة في السابق في سبقه في سبقه في سبقه  
الثمان ويسبقه السابق الثمان في سبقه في سبقه في سبقه  
بالذات كسب اجزاء الثمان بعضها على بعض كذا فكل بعض الثمان  
في شواهد هذا ومجموعها يعلم ما في قولك ان الحقيقة لا تحصل  
لها في اذهان اصحابهم واقع على المذكور ولا كاش فيه ذلك  
في الحقيقة كما لا يخفى بل العوان في حقيقتها ان جعل عدم عدم العلم  
على وجوده من قبل مقدم بعض اجزاء الثمان على بعض اجزاء الا  
لماذا الفعل بما هو فعل لا يقتضي ان يكون بعد عدم ولا لعدم فلا كما  
ينظر لدى الشك في هذا قول فلا بد من الثمان في مقدمه هذا

لا يخفى

لا يخفى وحيث انقضا لما ذكرنا في حاصل ايراد حذرها الا فاحصل قد ذكر  
قولنا واقاما ذكره في قولنا ان مقدمه عليه ان مراده ظاهره ان ليس مقدم  
عدم ان ثمان على وجوده فقد ما ذكرنا في الاوجه هذه الحقيقة هي ام بعد  
في شرح كلامهم في عدم العلم بعد مقدم بعضه في الحقيقة انما انما  
او لا شك ان مقدم عدم على الوجود ليس في ثمان لا يطعن عليه انما انما  
بين عدم وعدم من هذه الجهة على ان الحكم لم يتناولها بل في السابق  
للعدم على الوجود في السابق هذا وقد نقل منه بعضنا حاشية في هذه  
من العوائق التي في مقدمه ليس في ثمان لا يطعن عليه انما انما  
على عدمه حتى يكون مقدم بقدر ما لا يشك في حاشية في ثمان  
عاد ذكره في الاصح في ثمان في ثمان في ثمان في ثمان في ثمان  
القول بل ليس الا دعما الا لا يخفى في سبق قولنا على ان ثمان في ثمان  
التي قد اشترطنا ان هذا لا يضر بالمورد فقد ذكر في سبق مقدم الثمان  
الذي واثبت العلم في مقدمه الممكن على وجوده المبرر والحدوث الذي  
لعله جعل عدم المذكور على حق الامكان وهو في حق الوجود  
عقلا من عدم العلم على ما هو من ذهب المسلمين فلذا نقدر على وجود

العالم سوى ذلك التقديم وقبله العبر لعل من هذا التقديم المذكور **قوله**  
 في عدم الاجزاء السابق والسوق في شبهة كذا في عدم الاجزاء المذكور  
**قوله** والفرق ان في الفرق بين التقديم الشاغل وقدم عدم العالم  
 على وجهه ان التقديم انما يثبت في الخارج والفرق في الخارج وذلك الشاغل يقع  
 اليه وكسرها كسحاب وكتاب فراسو الخاد برصيفتها ما به التقديم أي  
 الرمان وقول برصيفتها من التقديم المذكور أي برصيفتها من التقديم  
 وذلك التقديم اولاً وبالآثار لاجزاء ما يصح من تقديم تلك الاجزاء  
 وتفرعها أي حصول برصيفتها من الاجزاء ويكون التقديم وذلك  
 التقديم فاعلى التقديم يحصل فيكون التقديم في ذلك التقديم برصيفتها  
 وبالثلاث لاجزاء على حصول من التقديم لاجزاء في ذلك التقديم  
 وعرضها واستراحتها من التقديم ومعنى برصيفتها التقديم المذكور لا يحل  
 انما في التقديم مع ان طرف التقديم ان العقل معبر عن التقديم في ذلك التقديم  
 تلك الاجزاء بالبراس الى الخارج يصح التقديم وانما في التقديم المذكور  
 انما في التقديم معبر عن التقديم في ذلك التقديم المذكور لا يحل  
 ولا معنى في التقديم معبر عن التقديم في ذلك التقديم المذكور لا يحل  
 قوله

قوله في ذلك التقديم معبر عن التقديم في ذلك التقديم المذكور لا يحل  
 تلك الاجزاء باحتمالها بانظر الى الخارج أي قدر وجودها فيه حكم  
 بانها تكون في أي وجهه ام تقدمه وجهه ام تأخره بل انما أي هذا  
 الوجهان ما يثبت من ذلك تلك الاجزاء بل انما في التقديم المذكور  
 لعل من التقديم المذكور تلك الاجزاء وهي من التقديم المذكور  
 وتكون مجرد في التقديم المذكور من التقديم المذكور وهذا التقديم  
 وجوده وتكون وجوده من التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 كذا في التقديم في هذا التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 المفضل التقديم في التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 والتكلم أي وتكون التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 خواجه التقديم والتكلم من التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 أي يتصرف بها بالعرض في كل وجهه من التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 في جباية التقديم الى التقديم المذكور من التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 ان التقديم باهوه عدم التقديم المذكور من التقديم المذكور من التقديم المذكور  
 تكلم في التقديم المذكور من التقديم المذكور من التقديم المذكور



بعد ذلك خلق وجوده في وجود العالم وما انشأ من سبقه في خلق العقل  
 عند الله لا يخلو من وجوده في العالم متناه في الوجود من جهة  
 البداية على ما يجب على المليونين في العقل وجوده في الوجود من جهة  
 الملائكة وما سأل عليه من هذا ليس هذا هو العقل بل انما كان  
 انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 قالوا بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 ليس فيه شيء من العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 من حيث هو مفيد من هذا الامر الشايت الكلي في وكان ذلك  
 المعتد انما هو في كافي الفصل بين الواجب والعالم والحق في كل  
 هذا الامتداد بل في كل شيء فان خلقه هذا هو في كل شيء في كل شيء  
 الواقع في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 الواجب منه في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 العالم متناه في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 هذا بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 سابق

سابق ومن هذه الجهة فيهم الامتداد بين الواجب والعالم وكانت  
 الامتداد في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 كل هذا بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 المتناهي من جهة الواجب مع خلق العقل في العالم بغيره ومع ذلك  
 معتق كما يقولون في العالم بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 من مقتدر ولا منكم ولا من جهة ولا من جهة ولا من جهة ولا من جهة ولا من جهة  
 ما ليكم ان يكون من مقتدر متناهي في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 شيء من هذه الامور بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل بل انهم لم يأتوا العقل  
 منه ما قبل في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 لهذا في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 البيان انما هو في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 بان هذا المقدم هو المقدم بالذات على ما قبله في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 لكن بالحق في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 الحق في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء

العالم الواجب وانما كونه اذ لا يتصور هناك الانفصال والافتكاك  
 المتكافئين وهو واجب التمام او واجب الكمال فاذ لم يكن الواجب  
 زمانيا اتم او حاصل في زمان كونه لما ان مباديات فيه لا وجه لاضا  
 العالم به ولا انما كونه **قوله** فلم يصح ذلك لغيره لما ذكره من ان  
 الموجود قاطبة وهو متماثل لهم **قوله** ولم يتحقق ذلك على ما افاده هذا  
 الغايل قد عرفت انه يتحقق على ما افاده انهم فذكر **قوله** على ان انقضاء  
 كائني في الواجب لم يترس في ان هذا العالم لما ذهب اليه اهل التحقيق  
 من استسكانه بانوار المعرفة والحكمة ولم يبق فيه احد منهم ولا يمتنع  
 به من هو منهم كيف وهذا النوع من المعية للواجب يوجب النقص  
 والخصوص في انهم من علو كبري بل امتداد الزمان مجزأ بالنبذة اليه  
 كان واحدا لم يكن الامتدادا كان جنسه بالنبذة اليه كقطرة واحدة  
 ولا يتصور هناك قبل ولا بعد ولا قرب ولا بعد بل هذا الامور يتحقق  
 بين الزمان والاعتنائات والكمات والمكانات اذ انفس بعضها الى  
 بعض ومعها الواجب بالنبذة الواجب معها واحدة هي المعية القوية  
 المتزمنة الزمان والحركة والتغير والحدوث وليس هذا الكلام

وتفصيله

وتفصيله مذكور الى ما شئت بعض المحققين فانه مذكور هنا على حق  
 لا من يدعيه فليجمع اليها وعلى العارف القوي اشار اليه بقوله لا كما  
 كانه ما وجد خدات ما هو مستقبل وما الشكيات هذا **قوله** على  
 هذا القول الشكاليه في اشارة الى ان مع قطع النظر عن هذه العلوة  
 لا يخفى ما في الشبهة ان الفصل المذكور من على الزمان الوهم  
 كون الواجب زمانيا او الواجب ليس من زمانه فليجمع هذا القول  
 او القول بالفصل المذكور مع القول بان الواجب ليس من زمانه ولا  
 من زمان الزمان الموجود والوهم فلذا ذكر هذه العلوة **قوله**  
 وان كان من الوساوس الشيطانية لعله منها على ما عرفت منغرة  
 بان الله منه **قوله** بدون توهم فبقية كلامه فلا يصح للتفسير ان الغرض  
 صحتها فيهم فليكن العدم **قوله** على انهم على قدر صحتها فلا يبعد ان يكون  
 حاله موقفا من اهل الكلام لعله صحتها على ما هو اخذ من كلام  
 ليس اشارة الى ايراد بل امر بالتأمل بعرف حقيقة قوله فيصير في حق  
 التصديق ولكن قد عرفت ان زعم القول واختلافه واتباعه بالها  
 وانما من سبيل الحق فذكر وثبت ولاك من الغايل **قوله** ولما



كان وعاء الوجود القوي الذي يربط بين نسبة هذا الحدث بالحدث  
 الذي هو في الاشارة الى وجهها واحاطة حيث يكون له من حصل  
 ان القدر عبارة عن الحالة الجبرية والنسبة الاجابية للوجودات <sup>جبرية</sup> والوجودات  
 والوجودات الامكانية المسبوبة بالعدم الصريح والليس <sup>الحيث</sup> السابق  
 وان شئت قلت نسبتهما الى الواجب المعاني نسبة ثابتة غير متغيرة ولا  
 متبدلة والتمان عبارة عن نسبة النظر الى ما هي متغيرات بعضها الى  
 بعض بالتقدم والتأخر وتغيرها الى جهة هذه النسبة والسر عبارة  
 عن نسبة وجود الواجب الحق الى حجب الضرورة <sup>التي</sup> الان لغيره وبما  
 اخره يكون وجوده من غير اية ضرورة وان شئت قلت ضرورة  
 وجوده ضرورة ان لا يزول وجوده من حيث هو على ان اجدر الاسماء <sup>تسمى</sup> بال  
 عيب يبقى لعدم مرجع اليات الحدث الذي قد استمر  
 هذا لعل بعض المصدقين اشار الى المعنى المذكور للذهر والتمان <sup>تسمى</sup> وتما  
 حاشية هين حيث قال العلم ان القدر عبارة عن نسبة النظر الى الثابت  
 كالات التمان عبارة عن نسبة النظر الى المتغير كذا في لواء مصناه المحل  
 هو ابتداء وجود الشيء في الخارج ومع ذلك النظر على من مله الخلق

حادث

حادث من الحوادث ووضع من الاوضاع بالتقدم والتأخر <sup>النسبة</sup>  
 وان كان مع واحد منها كل في الواقع كالات التمان عبارة عن اقتضا  
 وجود الشيء من حيث هو ملحوظ مع شئ من تلك الامتيازات  
 كونه مع هذه الذرة او قبلها او بعدها ومع ذلك الحال وقلة  
 او بعده انتهى وقال صدر الافاضل في كتابه الكبير بعد نقل الناصب  
 في التمان وفي كلام اساطين الحكمة نسبة الثابت الى الثابت سر  
 ونسبة الثابت الى المتغير وهو نسبة المتغير الى المتغير زمان <sup>ارادوا</sup>  
 بالاول نسبة الباري الى اسماء وعلومه وبالثاني نسبة معلومها <sup>نسبة</sup> الثا  
 الى معلومها من المتغير الى الذي هو موجودات هذا العالم الجسماني <sup>نسبة</sup>  
 بالثالثة الوجودية وبالثا ان نسبة معلومها من بعضها الى بعض  
 بالعبارة الذاتية انتهى كل من دفع معناه ويظهر من حيث هو في  
 لما سنده السيد السدرة في بيان هذه الاغراض فتنبه لعل مراده  
 بالاسماء والعلوم الثابتة هي الفارقا القديسة العقلية البتة  
 بغير ادون الجلاء على ما صرح به في بعض صيغته وبرزه هذا <sup>وهو</sup> ونحو  
 قولنا ان اذا انصفناكم ونحو انهم قولنا اذا حصلت جزايا ذكرنا

ظهر لك معنى كل واحد من هذه الوجوه بين يدي كلامي والافعال التي فيها  
 اتم **قوله** ادسيا الوجود في مرتبة نفس الهيئة هذا في السبق الذاتي  
 كالتفاهة وكذا العدم في في السبق الزماني **قوله** لا يطالب ذلك الوجود  
 الي وان كان متبادلا لم يعنى انه منزه عن معرقة فله ان يكون قد  
 احدها طرفا لا **قوله** ولا يكون حد العدم اي في ذاته با هو عدم  
 متباين من حد الوجود وهو في في الشبهة والعدم با هو عدم لا شئ  
 محض **قوله** ولكن قد غلبنا له على يدى احد من المتصلين لعقل  
 من المحدثين به فالجواب الذي هذا الذي هو ما كنا نشتد على ان  
 الله **قوله** يعنى ان العدم يكون متصفا مع التقدم بالذات اي وجود  
 انعام وعلامة متناهية وجانب البداية يتوهم عنه بحيث يكون مع  
 المتقدم بالذات في العلة العياضنة ولذا اطلق عليه التقدم لان هذا  
 عدم ما صدق في الحقيقة ومع لا يتناهى لشي من ايرادى الله المتناهي  
 عليه كما لا يخفى **قوله** لم لا يجوز ان يتفرع من استمرار وجود الواجب  
 عند على سبيل الجواز في قد ظهر فساد ما ذكرناه وما ذكره من التفسير  
 فلا يصلح للشبهة اذ اكره القسطة يقتضى اخلا فحدود المسألة

بالنبي

بالنبي الى الجسم الخلق فيها ويكون بناء الجسم ايدى مستطيق اليها  
 والنهي فلا يكون في تحت واحد اثنين ولذا يتفرع منها الامر المتد  
 بالهجرة الظهيرة هذا من اوجبا الخلال الذي لا وجهه اخلاف وتغير  
 فيه امر فقط **قوله** لا يتفرع في الان السبيل المطابق لثبات الحركة بالنبي الى  
 بالجولة لان الحركة بمعنى القوة لا يصلح ما ذكرنا بفعل الحركة بمعنى القوة  
 كل هذا الامر الذي هو مطابق لها ومن ينقسم مثلها على ما قال السكون  
 بفعل سبيل انه امر متناهي وعيا هو مقدار الحركة الوهية مستحق الزمان  
 عندهم هذا **قوله** ومن هذا ظهر فساد ما ذكره بعض المتأخرين في قوله  
 اتم فساد كما علمت **قوله** ولا دليل على انما هو العمل بكونه كذا لا الدواعي  
 دليل واضح ولا دليل مقصود بل ذكره وهو ما عرفت سابقا بقول العمل  
 هذه المسئلة بدوينة والتفسير على يد اهلها لم يكن كذا بل عليها بل  
 بحجج واليقوى **قوله** وفيه ثمة لا نقول باضاف العدم الى على ما مرنا  
 فلهذا فاما انما ان الزمان الموصوف على العجز الذي ذكره وبك على  
 ما علمت في موضع في العدم ما مرته وكان هذا الزمان بعينه والعجز  
 بعينه الواضح ما قاله على هذا الجاهل ما اوردوه الحق العلامة عليه



ما اوردوه السيد ههنا المزعوم ما ذكره يلزم ان يكون العدم با هو عدم  
 نفس الزمان او امره لا يكون الالشيء المحض شيئا غير مقتدر على <sup>الخلق</sup>  
 مستقرا ويكن ان يحول العدم على الزمان العدم عليهم بان كان اسم كان في <sup>قوله</sup>  
 كان محجرا من اجل ان قوله لا يكون الا الى العدم ويج يكون المواد  
 من الحقائق بالعدم في قوله وليست بشيء با ودرست استحقاق الزمان  
 سلب الاسم والحقائق الحقائق بالعدم على الزمان او الحقائق من الامور  
 الاعتبارية الوهية ولكن الاول أظهر كما ههنا كما هو في هذا العلم الحق العلم  
 عليه <sup>ههنا</sup> هذا <sup>ههنا</sup> الوجود التام قد انقضت عما يشهد في هذا المورد بالوجود  
 الشامل للاعتباريات فانهم انتهى قوله كان غير المتناهي معصود بين  
 حاضرين فما حاشيته وطرفه فان قلت هذا مستلزم الوجود والعدم <sup>على</sup>  
 السيد الشدائقي لما من منان سبوتية الوجود بالعدم المتعدي الحظ  
 سبوتية باللائمة لسبوتية السلاسية انكلا كذا في الجواب الجواب  
 قلت المواد قامت عند ساجد الحبيب التوحي لا حبيب الحبيب على الوجه  
 الذي ذكرنا اى توحي بعد وجود العالم وملائكة تراثية في جانب  
 المبدأ بالعدم وانه سابق عليه لا ان يكون حبيب الوافي ومع قطع النظر

عن وجود

من وجود العالم وتناهي في ذلك الجانب كما يقولون في العالمين با <sup>قوله</sup>  
 الموصوم فان قلت في يلزم القدر والطلاق الحدوث يكون متجورا  
 الاصطلاح وليس هذا هو الحدوث المتناهي فينبغي التبيين و  
 الغلاسة لا على طريقة الملة لا بد من القول بوجود العالم بالعدم  
 العالم بان يكون بغيره افضل كما مر من الحق القول انه قد لا يكون وور  
 العدم على هذا بل المورد من التقدم عدم البداية والعالم على هذا يكون  
 لم يميز ووجوده متناه في جانب البداية فان هو من التقدم وقال من  
 ان في طريقة الملة كذا وكذا فهو لم ليس في ذلك الطريقة الا ذلك  
 اى تنال وجود العالم من جانب البداية فان قلت هذا الخالف لما  
 مر في الحاشية المفصلة المذكورة في توضيح المقام وتبيين من القول  
 بالانفصال بين الوجود والعالم على اية قلت لا تخالف ولا تناقض  
 فيها اذ ذلك حبيب نظر وهذا حبيب نظر آخر اذ نحن ههنا  
 حيث ذكرنا ان لا يصدر القابل مع الخصم وتبكيه وحيث بعد <sup>الحقيق</sup>  
 وياتي الامر حبيب الواجب فتقطن هذا <sup>قوله</sup> وفيه انما لم يتراهم  
 بين اليناري الحق والعل كالم السيد السند ههنا عليهم سبق على





هو كونه واجباً في وقت لم يكن فيه العالم فيه ولكن قد عرفت ما فيه  
 هذا **قوله** وضعفه فلا ضرورة مثبته لما يناسب الخدامات الحقيقية  
 على المقصود السيد السند ان العقل لم يفهم الفرق بين الاستعداد الكافي  
 وبين الاستعداد الزماني فكأن ان ولاء الاستعداد الكافي الى كل واحد  
 الاستعداد الزماني بالبداهة وهذا ليس من القبول **قوله** وأما المتكلم  
 فلما شك ان من خفيته اثبات الحدوث الزماني لم يقم له يقول السيد  
 السند ان اعداد المتكلمين لا يقدرون بالحدوث الزماني للعالم **اليس**  
 هذا حتى في علمه لا شك ان من خفيته اثبات الحدوث الزماني بل يرام ان  
 يقول بعد ما اقبل من ههنا المتكلمين وبين فساد ما يثبت الحدوث  
 الذي هو العلم وزعم انه الذي ورد في الشارح ان الحدوث المتتابع  
 ضيق العالم سفي والميتون هو هذا الحدوث الذي ولا الزماني  
 اما الاول فلا يخاف الفلاسفة عليه واما الثاني فليعلم ان الزمان **مهم**  
 على عدمه بل لا يظهر ان الحدوث الزماني للعالم لا يكون الا بالبداهة  
 العالم حيوي الوجود بان زمان الوجود فهذا لا يتصور **بمن**  
 العقل افضل من مثل سائر احوال فلا فرق بين وجودها من احوال

الفلاسفة

الفلاسفة واساطير الحكماء الذين اقتبسوا افكارهم من مشكوك **الشيء**  
 وعلى هذا ظهر ما في الروايات المتكلمين في حيث ذكره واعلم ان  
 السيد السند هذا العلم ان كثير من الفلاسفة لا يدعون على عقل مقدم  
 صدره لا فضل في رسالة الحدوث فان يكون بالحدوث الغير الذي  
 للعالم في ان هذا ان القول بالقدم انما اثباته بعد الفيلسوف لا عظم  
 ارسله ما ليس **قوله** بين جماعة بعضوا طريق انما يتبين والادباء  
 وما سلكوا سبلهم بالحدوث والزمانات والنسبة وتبينوا انها  
 اما على الفلاسفة المتقدمين من غير بصيرة ولا شفقة فاطلقوا القول  
 بقدم العالم انتهى فلا ينبغي ان ينادوا بالحدوث الزماني **قوله** فانه لا  
 بالعلمانية والحقيقة اي بين الزمان والحركة في الواقع لما زعموا من ان الزمان  
 متفرع من ان السبيل الى ان الزمان الذي من اجزاء العالم ومن بقائه  
 اعرف ما كان قبله فلا حيز في الزمان بالحدوث الزماني ولا فارق لما اذا  
 يلزم تقدم الشيء على نفسه او عدم كون كل الشيء على كل شيء **قوله** فيكون  
 ان يطلق عليها الحدوث الزماني بهذا الاعتبار وهو متبطل بطلانها  
 بالمادة **قوله** وهذا الوجهان يجب ان في العقل انصاف على القول بوجود

انما انما العبد الثاني يعرف في العقل انهم لا يسلطوا على العبد واما انما  
 والوجود والعدم في جميع عالم المقادير والصفات المتعددة لا  
**مما** على المتعدد في الحكمه يكون واسكت **ن** ان القول بانما انما  
 قال انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 واضطرر به تبيين انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فذكر **ن** ولعل انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 معنى ما سوي الله الى القول باصطلاح هذا المعنى من الوجود للعالم و  
 ملحقه بما هو اسلم الى القول بان العالم لا يقبل الوجود غير هذا المعنى  
 لوجوه كثيرة انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لعدم وجوده في العالم بل هو دليل على الشبهة المشهورة المذكورة في  
 ولكن صدر الاصل اذ هو يدل على ان القول لا يقبل قال في الفتا  
 اكبر كيف يظن انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لا يصح انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 على الوجه المعين انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما

المراد

العالم في مستلحد ومث العالم قال باس بان تنكط طرقة من هذه <sup>ن</sup> صدر  
 في هذه السلافة فيقول انما انما انما انما انما انما انما انما  
 معكم حادث حدثه كان ما كان وجوده ووجوده كان ما كان  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وفيه في الكسب انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في العالم انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 القول انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لها وجودات مستقلة بانفسها لا تقبل انما انما وجودات متعلقة <sup>ن</sup>  
 بالحق او باقترانها بالادب انما انما انما انما انما انما انما  
 واما حدوث هذا العالم المسمى بعالم الخلق فيم انما انما وجوده  
 كما ما فيه حيث حدث في كل انما انما شخص من ما هو في انما انما  
 على بحث الامثال والخلق في غفلة من هذا كافي في انما انما  
 فبما اجابته وهي انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لا يشترط ذلك الحافظ انما انما انما انما انما انما انما انما



تقتضيهما بالعلم العام المبني على جميع ما في متعة الوجود على الالزام  
عنه وهذا هو الحق والحدوث العالم على نفسه ولما كانت الحوادث  
تأثيرات حادثة لا يجوز بها التغيير والحوادث في قوله ثم ما منتهى يتقدمها  
عند الله باق اشارة الى حدوثها في الامرين او عباد كذا ان الله العلي العظيم  
احصاها المجرى بانه وقال في قوله ان الله اعلم على هذا الطريق ما استغنى  
من انما الله يستغنى عن كل ما في العلم والحق في كل ايات كثيرة هاتين  
على نفسه من سائر التسميات بالابايات منها قوله ثم يلزم في ليس من  
خلق جديد ومنها قوله ان الله يعاقب الظالمين ومنها قوله يا ايها الانسان  
كاد ان ارجوك كذا ما قلنا في قوله من ايات وفي تلك التسميات  
سائر كتبه ورسائله وذكر اليقين العقلي على هذا الحدوث اعني عبدة  
العام الجسماني وجملة الطبيعة التي ما في عبادة وجودها في سائر  
وجودها انما في قوله كذا الطال الكلام وهو خارج عن طريقه الاقدام  
في طلب طائفة كتابه الكبير وسائر معتقده ويزيد هذا في غير  
وهذه المسئلة من غير منجمها الذي قبله على ان هذا في الحقيقة قول بالقدم  
لا يرضون للتيقن والبراهين التي ذكرها عليه في قوله قد اشرنا اليه  
فيما يشاء

فيما يشاء على رسالة التسمية بالاسم وبالحول هذا خلاف التبادر من  
حدوث العالم الذي هو من طريق اللزوم في شريعة اصحاب الله  
والبراهين العلية التي ذكرها اليقين صادق في قوله بوجهين او ضعفتها  
وكذا الخليل في قوله انما انما يكون على ما في قوله انما انما  
الداراد فذلك في ابطال مسلكهم ويشتمل على ما في قوله انما انما  
العالم على حد ما قلنا في ذلك السيد السند وراشدا اليه ههنا  
ايضا في قوله انما انما في قوله من تسلك في هذا المسلك لا  
من انما انما وانه على مطلق الحدوث بدون تقييده بالذات او ان  
وكذا في العام على الخاص في قوله هذا قوله وهذا فيكون اصل الذا  
كما في صمد الفعل في قوله انما انما في قوله انما انما  
وهذا في قوله انما انما في قوله انما انما في قوله انما انما  
هذا خلاف القدم من مادة المعاني في قوله انما انما في قوله انما انما  
توله وقد اشرنا اليه في قوله انما انما في قوله انما انما  
لما في قوله انما انما في قوله انما انما في قوله انما انما  
يكون موضع التثنية العلم بالاصل في قوله انما انما في قوله انما انما

محل الكلام بعض المحققين انتم اوردوا ان المكان لا يكون في العقل والوجود  
 المكان وفي كلامه ان من الامور ولكن قد يقال ان المكان في هذا القول كلام  
 بعض المحققين العارفين في تفسير كلام الحق في هذه المسألة ان المكان لا يكون  
 في العقل والوجود بل هو في هذا الوجه كلامهم **قوله** في كلامهم المعنى ان  
 وهو بعضهم **قوله** فليس في هذا ما ذكره وهو صديقه فانه اراد به  
 كلام الله غير ما ذكره الحق الذي هو من متبادر من كلام الله فيصير  
 هذا من حيث ان المكان في هذا هو المكان بالقياس الى الغير او  
 هذا من غير هذا ان المكان لا يكون في العقل والوجود بل هو بالقياس الى الغير  
 المكان المصطلح للعقل لا يعرف به من نفسه بل يعرف بالمكان  
 الى الغير هو كون الشيء متبادرا في الوجود والعدم بالنسبة الى شيء  
 آخر وان يكون له وجوده ولا عدمه داخل في وجوده فيكون الشيء في كل  
 بل يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى حال ذلك الشيء على السواء وهذا  
 الحق لا يعرف من العارفين القوم بالقياس الى الشيء من معلول لا بل انما  
 يعرف من بالقياس الى الغير ومن وجبا انهم وبالقيااس الى ما فهم من  
 هذه الامور واجبا انهم خرج جميع هذه الامور الا فضلها كتابه الكريم

لا مجال

لا مجال للمكان في هذا على المكان بالقياس الى الغير هذا **قوله** انما  
 انما على مقتضى الوجود فيها وفي تلك الامور ان اراد ان انما على مقتضى  
 الوجود فيها من غير ذلك كيف وهو مخالف لما مر من وان اراد ان انما  
 مقتضى الوجود فيها من غير ذلك كيف وهو مخالف لما مر من وان اراد ان انما  
 انما على مقتضى الوجود فيها من غير ذلك كيف وهو مخالف لما مر من وان اراد ان انما  
 بالقياس الى الغير على التمسك بمبدأ من مقتضى الوجود ومقتضى  
 ذلك لا يقتضي عدم مقتضى بعض شرائط الفعل وبالمثل من جانب غير  
 هو لا يقتضيه وهو لا يقتضي الفعل فلفظ صرف العاقل وعدم مقتضى  
 الغير وان مرجعها هو لا يقتضيه مقتضى **قوله** ولا مكان ضروري  
 فلو ان الامر بغيره من ذلك **قوله** روح نقول في توجيه كل ما عي  
 كلام والده العلامة ولا يخفى بعد ولكن من غير وقوع كلام والده  
 على وجه الاختلاف ولا يلزم ان يقول ان هذا الاحتمال لا يحسم ما في  
 الاحتمال ان ذلك شكل ان مرجعه ويقول ان اريد بالمكان المكان بالقياس  
 الى الغير الى غير ما قال وعلى الغير الذي اعرفه الى سابق هذا وقيل  
 فيه نظر ان يكون احاد شيء ثالث وهو المكان بالقياس الى الغير ان



يكون صفة للفعول ولا يكون ان الفعل في الماضي لم يكن لما ذكره قبل هذا  
 الاول ويكون دفع هذا نظر بان هذا الاحتمال لما كان من ايجاب الاحتمال  
 الاول في الحضور اذ هو ايقه مستلزم لثبوت صفة في الماضي لا في الحاضر  
 فلذا امر من ذكره واكتفى عنه بما ذكره ويكون ان يبق انه قال على تقدير  
 كون المراد بهذا الاحتمال بالقياس الى الماضي فيلزم ثبوت صفة ممكنة في الماضي  
 مقدم من ان يكون صفة للفعل او للفعل وهو لم يثبت فيكون صفة  
 فالاحتمال المذكور مندرج تحت الاشياء الاولى ولكنه من افعالهم والدة  
 العلم امر جبر جعل الشيء الاول وصفه الفاعل على هذا بيان له التعميم  
 ان في مراده بكونه وصف الفاعل على هذا بيان ان يكون نفس هذا  
 له ولا يراه من يكون المراد بالامكان بالقياس الى الماضي فموجب ينطبق عليه  
 في الجمله على هذا لا يرد وجه النظر المذكور بانهم ادعى على هذا يكون صفة  
 كما مر ان المراد بهذا الاحتمال الاحتمال بالقياس الى الماضي فيلزم كذا والاحتمال  
 الثاني الذي هو صفة للفعول في الواقع فيلزم كذا هذا هو قولنا ان  
 المراد بقوله لا يقلص الا في اصله في كتابه الكبير بعد ذكر ان الواجب  
 في ذاته واجب من وجه جهازه المخصوص من هذا ان واجب الوجود ليس

فيه

في جهة الحكاية فان كل ما يمكن له بالامكان العام فهو واجب له ومن منع  
 هذه الخفاضة ان لم يرد له حاله مستغل في ذلك اصل في ثبوت صفة هذا الحكم  
 وليس هذا عينه كما مره كثير من الناس فقلت ذلك هو الذي يقد من  
 خفاص الواجب بالذات دون هذه الاضافات للفارقات الغريبة  
 ان لو كانت الفارقات حاله مستغلة كما لم يكن حصولها فيه لاستلزم  
 تحقق الامكان الاستعدادي فيه ولا تفاعل من عالم الحركات والادوية  
 الجبرية في ذلك موجب مقصور وكذا مع كونه جبريا في هذا خلف  
 انتهى وهو كلام حو لا مرية فيه وعلى هذا بيان الحق العلة هي هنا  
 تلك الحقيقة فاسد التعميم ان يجعل قوله ليس واجب الوجود الى  
 وعلى هذا بيان انه والمواد من قولك ان كل كمال مطلق وان شئت فقل  
 ما كان سلبه على الواجب موجب الفرض لذاته وجب كاهن ورتب  
 قوله وعلى هذا فهو لا دخل له بما ذكرته ام ان قال هذه الامور  
 ليس كالا لاجل الذات ولا يجب في ذاته المراد ليس مقصورا على اجزائها  
 وجعلتها كذلك انما كماله فالحق في الواجب جواب جهتها  
 هو ما ذكر في في قوله ولي سلم فيصير قوله وقال الفاضل للعامة





لهذه الامور فان قلت هذا التفصيل لما ذكرنا قلنا لا ينبغي ان يكون هذا هو  
 وجه تلك الصفات المذكورة بحيث لو فرض من غير هذا الوجه لا يمكن  
 الذات بل انما هي صفات هذه الصفات وان كانت في الوجوب من الذات بل  
 العادات هذه الوجه من الوجوب لا يمكن ان يكون الذات فبما ان الذات في  
 يكون في الذات بين الصفات الحقيقية والصفات الاضافية فقلت الفرق ان  
 ذكره بل هذا هو الوجه في العرف وباعتبار ذلك في اهل العرف كما  
 في العرف في مفهومها الاضافية فليس الاضافية الحقة كما ان في مفهومها  
 لم يعتبر في العرف في مفهومها الاضافية ولكن في مفهومها الاضافية فليس  
 الحقيقة ذات الاضافية كما علم والمعتبر في مفهومها الاضافية ولم  
 تعرضها اليه هو الحقيقة الحقة كالصور والشيء هو الذي لا يتم اهل  
 العرف وان شئت فقل الصفات الاضافية ما يكون يجب فيها اهل العرف  
 كذا والحقيقة ما يكون يجب فيها اهل العرف كذا لان تلك الصفات بالشيء  
 الواجب بينها في الواقع وان شئت فقل التقدير المذكور ليس  
 يجب الحقيقة ومقتضى اهل الشيء فان قلت هذا خلاف لما قلنا من الشيء  
 فاما قلت لا ينبغي بل للقران المتبع هو ابرهانه فان قلت الحق في هذا

في مورد

فمنه يحقق كلام القول ويتبين مرادهم من مسألة القدرة بحيث لا  
 يتناقض قولهم الاخرى القول بان الشيء عالم يجب لم يوجد وما ذكره  
 انما هو في ذلك الكتاب يتحقق من قبل نفسه فادله ابرهانه فلا يكون  
 انما على الحق حيث هو وان تحقق مفادهم فقلت مقصود من الرد  
 المذكور ان الحق جعل القدرة بمعنى ان كان صدور الفعل واللاصد  
 باعتبار نفس الذات المقدسة وبالعالم بالعباد وان اعتبار الارادة و  
 الوجوب بالقياس الى الذات مع اعتبار الارادة والوجوب من الذات  
 حقيقة الكلام الحكماء والمفسرين في المبدأين بوجوب الصفات الكمالية او  
 يكون الذات شارة متباينة مع تمام لا يفرق بينه لان حقيقة الذات هي  
 حقيقة علم وقدرة واولاد في عظمهم وانما ليس الحقيقة ايقن بالحقيقة  
 هذا الكلام فاما في ذلك انما هي شارة متباينة مع تمام في القول  
 لا يقع وذكر الصفات الاضافية ليس من تمام الابد بل من بل هو حقيقة  
 المقام لا يفي لا حاجة الى الاختلاف الحقيقية بل يفي اختلاف الاعتبار  
 وهو في اختلاف الحقيقة ولا يتناقض من هذه صفات الواجب بما هو واجب  
 غير نفسه بما هو مرادى مع اعتبار احد المعنيين من نفسه مع اعتبار

الاخرى ان كانت حادثة واحدة وهذا هو المراد حينئذ ان كانا متعلقين  
 انتمنا احدهما الصفاة وان لم يكن موجبا لكثرة اصل الاول ومنه كذا  
 اذا لم يرد بالعمية هو كونه الذات بنفسه لا بمصادفاتها وحكي عنها  
 بها بل المراد على حدة حيث انما هي حقيقة كانت حقيقة او اضافة  
 او سلبية على ما مر من مصدر الاضافات كذا ما اكبر من معنى قول  
 الحكماء وجوب الوجود من حقيقة واجب الوجود فان لا فرق بين  
 صفة وصورة في الوجود فيقع قطع النظر عن الاعتبار لا سيما فلا فرق  
 فاعلى هذا يلزم في القوة عندكم في الواقع وانما الوجوب بحسب  
 الواقع مع قطع النظر عن الاعتبار فان قلت القوة ليست نفس هذا  
 المفهوم بل ما هو مثله لا فرق في كونها حادثة من هذا المفهوم  
 وهو امر واقع بين ذاته وانما الوجوب بحسب الحكم بمراتبها  
 بل لا خلاف ان الحكم بوجوب كذا الوجود بحسب الواقع فانما اعتبار  
 كذا في ذاته فلهذا استلزام الصفة والوجوب انما هي واحدة في شيئا  
 والاقول بوجوب اجتماع التفاضلين في شي واحد من جهة واحدة وانما  
 وجوب التركيب في ذاته او في عينية الصفاة في تلك صفات غير القارة

بالصحة

بالقصة المذكورة مع القول بعينية الصفاة وجوب الفعل نظر  
 الى الثلاث مع الارادة على ما حققنا الحق به فافسد وكذا قيل ما  
 بان شاء فعله لا فاعلى بل ان ما ان لم يعل هذا ان يوافق بالحق  
 كونه الذات ثبوت على حسب العلم والارادة بان يكون افعالها الصادة  
 عنها مسبوقة بما ان تلك هذا تفسيرا حقيقيا ما ذكره الفلاس في نقل  
 الحق عنهم من العباد من المذكورين فامعنى تلك العبارات في كيف  
 يكون تفسيرا هذه بها وانما يشترطها قلنا يمكن اجماع الفلاس  
 على كونها القائل بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل الى ما ذكرنا  
 بعينه من القارة اما التفسير الاول فامعنى صدور الفعل والصدق  
 فيكون في ان القصة المذكورة مفرغ على العلم والارادة ومسبوقة الفعل  
 بها فذكرها وارادوا بها ما هو كذا في الواقع والامر مسبوقة  
 يعلم والارادة وكذا مع هذا يكون هذا التفسير بحسب ظاهر النظر  
 واقلا لا يمتنع في الجواب عن التوضيح ان يكون هذا التفسير جماعيا  
 ومباينهم فهو صدق والآلة لا شكل فامعنى عليهم ايضاً هذا ما هو عند  
 في هذا الختام فان كان خلاف الحق والواقع مضمون نفسي وسوء



على فاسل ان الحق انما هو عين ودين قوله اما صحتها او نفى  
الامر بانظر الحوادث الفاعلة على اعتبار الاول وتوحيها على ان يكون الحق  
على حد ما قاله سابقا في جبر كلام بعض المحققين فلا منافاة بينه  
وبين قوله بان الشيء عالم بعبادته هو عدم بره على تلك الجاهل ان  
الشيء فان يكون الحق الاول ويقتضيه القدرة برهيم هذا الكلام من الحق  
اشارة الى ان يعلم من هذه البهجة قوله وفي كلام الحق انية اشارة  
اليه حيث قال فان الفلاس سرق تفسير الحق في عبارته الى قوله فيقول ان يكون  
الحق في حق الله تعالى في ان في ان الجواهر العالم وعدم الابعاد ممكن  
بالنسبة الى الذات الى قوله الاول في انية قوله وهذا يعني اشارة الى  
آخر محل التعذر الى وجوب كون حاصل كل ما ان التعذر في كلام الله لو كانت  
الشيء هو يكون قد اعلم على حد بل يكون بيان الامر به عليه وانك جعل القدر  
هي هنا في بيان الحق على معنى كون معنى بعض القول بالحق من غير ولكن لا يفتي  
بعد قوله لكن الوجه الاول او لم يفتي بل لا حرا او اشارة الى ان حكم  
يبيد الى لا يفتي على من لا يرد في السبيل الكلام قوله بل للناسبات  
تفسير الجواب في القول لما يقع الحق التزاوي بينها الى الحدوث والتقدم وحل

الاجاب

الاجاب على التقدم والاختيار على الحدوث والذي ذكره الحق في الحق هو  
التقدم على من مطلقا قال بالنسبة ان تفسير الحق قوله فان العبادتين يتردد  
خارجا على وعلى خواصه ان اراد ان معناه واحد من دون صغيرة احدا  
فقد غاها بالجلال وان اراد ان معناه اثنان فان فهو مستلزم من الحق في ولكن  
لم يتدفق بايراد ما يقول ان بالنسبة ان نفس هذا دون ذلك وان كان  
مثلا من الحق ان يفتي بالنسبة هي هنا وفي بعد الترتيب من هذا الحق  
ليس ان التزاوي هي هنا في حق الحدوث والتقدم بل هي اسلمت معا فلذا  
تفسير الجواب بانفسره معني هذا تفسير الحق على ما يفتي في قوله لا يفتي  
مرجئت الناقلة على الموضوع او من باب القلب والحق في علم قبله ان يكون  
اشارة الى عدم امتداده من الحق مفعلا او مامسا ان يعتد به من يرو  
يكن ان يكون قد اخبر على القوي لما فهم من كل مصلح المناسب الاشارة الى  
هذا الوجه على ان تعذر لا يفتي من مناقشة لا يفتي في قوله بعض الاضاف  
لعل يتصوره ما ذكرنا القوا ولا يرد عليه قوله ولا يفتي ان التقدم ليس  
استاء انكلك العالم عن ذاته بل لم يكن لازم له او عدم مسبوقة الوجود  
بالعدم القابل له حاصل كل امر ان بعض الاضاف ان اراد بقوله ما في طرف

الفاعل فاعل القدم ما جعله فاعلا أو أنه بعينه هو القدم فيكون صحيح أن القدم  
ليسوا متعلقين بالفاعل العالم لأن فاعل القدم لا يمكن أن يكون متعلقا  
كلما مر من التكرار فاعل ما في طرف الفعل يمتد القدم بغير فاعل في طرف  
الفاعل فليكن عدله من في هذا الطرف فبذلك لا يكون بين الفعل وبين فاعله  
فلا يوجب أن يجعل وجه القدم هو الذي في وقت خبر بغيره ففقدان يكون  
اختيارا لا بد من الفاعل لأن كل ما جعله فاعلا على التكرار لما شئت مع الفاعل  
لما ذكرنا من هذا هو معنى القدم كما مر في اليمين على أن يكون متعلقا بمراده أن  
القدم ملحق في طرف الفعل لا الفاعل وليس معنى الخبر أن التكرار في هذا  
في نفس العرف والقدم بل في ما قبل من الفعل عدله من طرف الفعل في  
طرف الفاعل فلا يفرق بين أن التكرار في هذا أو في غيره ففقدان يكون الأول  
أولى واختاره كالأخفى **قوله** أن خلفه من متعلق العلة التامة مستحيل  
منهم بقاى كأمثلة العلة فاعل فاعل في بين التعليل في الجوانب **قوله**  
فان العلة ان اعتبر فاعله لم يكن في بين التعليل ما بين اليمين الخلف  
اليه منه ان كان الشافعي متعلقا بالفاعل الثاني من الامتناع الأول  
وان اعتبر فاعله فاعله لم يكن بين التعليل في كذا الأول جائز فكذا

الكل

الثاني يكتفى بل هو ان لا يكون الجوانب الشافعي فليكن صحيح هذا الكلام ثم  
وما معنى كلامهم هذا فليكن صحيحا معنى كلامهم هذا والجواب بغيره  
العدة ان شاء الله فالتعليل **قوله** في العواشي الغرض ان في هذا التعليل  
اشارة الى انه دليل او دله الحكم الا ان كانت القدم فلا تستدل بال  
كلامه ولم يخلو احد في فاعله بالاسد **قوله** انما هو ان التعليل في  
جوانب التعليل بغيره الا ان كان بغيره فليكن صحيحا فليكن صحيحا  
بعينه **قوله** بل انما هو ان في هذا اشارة الى ان التعليل في العواشي  
الذكر **قوله** ثم يمكن ان يجعل كلام التعليل في اشارة الجوانب  
على التعليل المذكور فليكن صحيحا حاشية هو ذلك الاشارة  
من جهة ان جعله فاعلا ان تكون السلسلة اللانتم هي التسلسل على  
سبيل الخاف فافهم انهم وقد مر في ان جعله فاعلا في كلام التعليل  
والخاف العلة في جعله فاعلا في كذا او لا في كذا فليكن صحيحا  
الكلام يعمل كل من الاحوالين كالأخفى فان هذا الوجه بعد الاغراض  
ما اعدده او من التراجيح المذكورة والا ففهم حاشية هي في التعليل  
هو ظاهر **قوله** ومن لم يبين قدم العالم لم يبين هذا التعليل ان



بان المانع لا يجب ان يراعى من جهة الشيء كاهو المشهود والعق  
 في العالم انه ليس قسرين انما ارادوا بتقديم العالم قدس بحسب  
 الشخص كاهو الكثرة على الاستكمال المذكور عليه الابدان التي  
 وان ارادوا بتقديم بحسب الطبيعة فلا يرد عليه ذلك الا ان كان  
 لا يقتضي **قوله** ويختص بعضهم بالاشياء الاجسامية بذكر ذلك المصنف  
 الغافل الخلق من كانه من اجاز فانه في حاشية على الحاشية القد  
 جود قدم العالم على هذا الضم كلف حاشية حاشية وعدم الجلالة  
 باعتبار انه قول فادرس كالعديم **قوله** فالجواب في صورة الاحتيا  
 بغير الله على ما تبين اليه الجواب باختيار الشئ الاول كما  
 يقول انه الذات كايه والخلق المعبود بالاصل ولا يحتاج هذا الخلق  
 الى شرط حاجت ليزم التسلسل في الشرع **قوله** واتفق صورة  
 الاجاب فلا يمكن علم واختيار فاما ان يكون الذات لا ينفك الا بعد  
 ان ينتج الملازمة مستندا بالتم لا يجوز ان يقال الفعل بغير وجوده الاول  
 ولذا قد خلف من ذلك يلزم العدم ولا التسلسل فعلى هذا التقديم  
 ايجب ان يكون ذلك الدليل بان هذه الجهة متماثل **قوله** لان الاشياء  
 العلم

العلم والارادة اما ان يكون كافي في صدور الفعل في بعد امر متصلا  
 في نفس كلام السيد الشاذلي اما في حدوث العالم الاشكال في دفع  
 هذا الاشكال في اختيار الاول وقول ان الذات مع الارادة والعلم **قوله**  
 على ذاته العالم فيجب وجود العالم على حسب مقتضى هذه العقدة في  
 ان يلزم تقدم وليس الارادة مستلزام الى النهاية فاصلا بين الواجب  
 في العالم حتى يوجب شوا الخلق فان قلنا لم يوجد العالم انما  
 غير متماثل للقدار او حيث يكون مقدار ما يريد ان يقع من مقداره  
 الحاصل من مقتضى العلم بالاصل فظهر من هذا عدم لزوم شئ من **قوله**  
 ان كثر من فانه وقع بالشئ الذي فيم انها شجرة من ذلك على قدم  
 العالم اي بحسب الطبيعة في الاحتياج الى القول بالزمان الوهم و  
 الزمان التسلسل التعاقبي فله او في حاشية في الاشياء من السكالات  
 وكون من الشاكرين **قوله** وهو لا يخفى من اشكال ان الزمان التسلسل  
 على التعاقب اما فله او في حاشية من اشكال طريق البرهان انما كايها  
 الذي شخصه المم من برهان التطبيق وذكره في هذا الفصل وشار  
 اليه وهذا الجواب يقولون لان التطبيق باعتبار الشئ حيث يتعد

كل واحد منهما باعتبارها بوجوبها فيكونا لا بد له في  
على الاخرى من حيث التيقن في بيان كونها في الشرح او لا  
شكل متوجع على عدم التعذر بين الوجود والعدم ويكون ان يكون  
حينئذ ليس المراد من القول بالوجود والعدم وجب الاشكال هو  
ما اشار اليه سابقا من اشكال ظاهر بعض الاثر بتسريع ان الم  
لم يقله انتم على ما تم هذا الدليل لا يخفى من قبل الله هذا التعديري  
او على تقدير عمل الایجاب على الحق المشهور وبال على هذا التيقن  
لا شعير ان يتسلسل به هذا **قوله** وكل من في هذا الكتاب عينا القدر  
فان قال في الجواهر واحتق الحدود بوقته او لا وقت قبله ان  
اذا معنت النظر في السلفا لك وجدت ان لا فاعلة بينه وبين القدر  
بالعلم بالاصل وهو من مميزات ذلك فيكون ظهوره في عدم ذكره  
صريح في هذا الكتاب الذي راي الاختصاص فيه بحيث قد تجاوز  
فيه لا يتاخر ذكره صريح في اخر من سائر كتب ورسائله وعدم  
وحيلة اياه لا يثبت على عدم وجوده وهو **قوله** علم ان الاشياء اعيان  
يكسر التمسك بهذا القليل في العلم بالزمانه ليس في موضعها الا ان يكون

الحزب

الحزبات الم ومن يحذر وحده كما يكتم التمسك بهذا القليل على  
على الایجاب المذكور بظاهره يمكن للاشعر في ايقم الفصل به على  
الایجاب المذكور وان كان ينبغي ان يفرق باعتبار الظاهر وعدمه **قوله** واما  
افا على الایجاب على ما ذكره الحق الحق فيقول قد اشار بعضنا الى  
ان مراد الحق من قوله هذا الاستدلال انما يناسب ان هذا الاستدلال  
على الحق الذي ذكره الله كما اشار اليه انما يقول الحق ان في  
ان والى ان هذا الامر يدع قطع النظر عما اوردته او لا من الاستدلال  
فقد ابراد خرم قطع النظر عنه فلا مرد ان هذا الامر لا يمكن القدر  
الاستدلال بالاجتهاد في القليل وبعدها حكم باستدلالها وعدم انبعاثها  
لا مرد عليه هذا الامر ان هو مخرج على عدم الاستدلال ولا يتاخر  
هذا **قوله** واما من جانب من لم يجوز فختلف المخرج عن العقل في القدر  
القائمة كما هو القدر ام اي سول كان شريفا وهما **قوله** كما هو القدر  
او عدم جواز الخلف ان يرد فيه اشارة الى ان الله على ما انت اليه  
قال يجوز الخلف للمزبور مع خفي عليه وان بعد ما غطت با  
وحققنا سابقا في خبر بان الله على ما انت اليه من القول بالعلم



بالاصح ليس بقول بطلان من العلة المتأخر لا يقول ما استدرك  
 في علي العايب والعالم كما مر فينا ويتحقق التعلق في هذا التقدير  
 فلا يتحقق وقوله كما مر فينا ان حيث قال فان الدائم مع العلم ولا رادة  
 انما ان يكون كانه في صدور الفعل **ان** **قوله** انما لا يشك في جملته وجوبه على  
 صحة المصنف فانهم **قوله** وعلى تقدير جعله جديا يشوبه عليه النقص  
 فنعلم اننا لم نر ان جعله كالم المجهول على الجدل بعد جدي لا لا يتحقق  
 وامر باننا لم نر شيئا يمكن ان يكون اشارة الى عدم توجبه النقص على  
 المصنفين ايقنه ان لم يكن يقول كل في الاستدلال بعدد ولا يريد  
 على النقص ان اجوز العلم بالاصح فاجيب بر من النقص جعله فكم  
 فلا استكمال تام عليكم والنقص ليس بجوابه على كذا قيل فان قلت ما  
 هي تلك التي كون ما ذكره المصنف جديا يجري مجرى غيره في كون الدليل  
 جديا على حد ذاته لا شعر وانهم فلم يجرى بل حقه في جديا  
 ما ذكره المصنف بالجلد في كل امر هي الجري هنا ما يقفه في علمهم  
 النقص كما مر على المصنف بل اذ في المخرى ان يقول لا يكون جعله هذا  
 الدليل جديا ام لا وجوب النقص عليه على الاطلاق مع اختلاف

بعض

بعض الا انما من ذلك وجعل جديا مع القول بعدم توجبه النقص عليه  
 قلت الحاد بالاعتبار الذي قال لا شعور به هي ايضا على الاعيان  
 كونها الشيء على ما يبدل الوجوب والذوم في العول فيهم بنقص هذا  
 انما هي انهم انهم لا يفعل بنقص الحادث على ذلك في الحادث على  
 تقدير هذا الاعتبار ايقنه فلا يوجب عليهم النقص على كون الدليل جديا  
 على من هم من ذلك حقة ما ذكره المصنف وكان من عليه ما عرفت من القيل  
 ويمكن ان يكون امر بالنظر في اشارة الى وجوب ما قلنا هي ما يقفه  
 فتبين انما استدلال بر على عدم امكان جعله جديا بل عليه ان لا يفتي  
 جديا فيسلم المشتد المعقولة التي لا يشك في التمثل التحاقي  
 دون النقص فممنون الدليل الجدي ما يكون جميع معقولة من  
 مسائل النقص والمالم يكن تلك المعقولة من علمه ان يكون مسائل <sup>المستدل</sup>  
 فليس جديا في ذلك لانه لم يكن مراده من العلم يعلم به ما ذكره في  
 جديا لانه ان يكون جديا باعتبار معقولة اخرى واحدة في الدليل  
 عن باب يسلم النقص فلذا في عليه المعقولة العلم من اية ولكن يكون  
 من جعله كالم بعض المعقولة حيث لا يريد عليه هذا الايراد بان يقر مراده

لبيان الدليل الجلي على ان يكون جميع مصادره من مصادره القوم  
بل وانه ان القوم الذي يستعمله المسلك لا بد ان يكونه اما من مصادره  
او من مصادره القوم وصحة اليقين ان الاجرى والمد من قبل  
الاشعرية اذا استحال الاستدلال على صحة اليقين كما هو معتبر  
في الدليل ليس كما يعتقد المسلك في الاشعرية اذا التزم القوم  
فيه على قدره في العالم من الباري ثم ليس بل انهم عند التحقيق  
الذي هو من مصادره قاصدا اليقين كما انهم ليس كما يظن فلا يكون  
الدليل بهما من هذه الجهة وما هو ان القوم لا يقول بذلك الا  
فلا يمكن اجراء ذلك الدليل من قبل الاشعرية بل كما انهم لا يذكرون  
فقط بل انهم لا يشاعرون فيكون الواجب ان يكونوا اذ كانا ما  
او غير تمام لانهم يقولون ان القوم لا يوجب تمام العمل في  
يكون ان يوجب صحة ان العمل باعادة العقل في بطلان القوم  
الذي هو من مصادره ليس الا اذا ما اكد الاشعرية وفيه فمهم القوم  
مع الباقين في هذه المسئلة فقال ان ما وقع منهم الخلقه في حق  
الاصحاب منهم لا في مصادره القوم بل في مصادره الاشعرية في مقتضى

معهم

معهم في بطلان ذلك وانما الدليل على صحة اليقين وهو  
قوة اجزاء التقيض ولم يبق من بداهة العقل العقل فقل  
من العقل انهم لا يكتفون في واقع ومقتضى اعادة اوق على خلاف ما  
من كذا امر او نقول يمكن بعد الترتيل على الاستحالة في الدليل على  
الاستحالة العاديه فلا منافاة بين مقتضى القوم المختلف المذكور  
استحالة في الدليل ان مقتضى القوم بحسب العقل والاستحالة بحسب  
العادة والواقع وهذا مقتضى ما لا سابقا في وجه تفسير الحق في  
باعتبار القوم وانهم لا يوجبوا العالم فلا يقتضيهما بمعنى استحالة  
دار في الافق عن ايجاد العقل مع اى من طبيعة في بل موجب لهم  
عند العمل في مصادره القوم مع القول في المختلف المذكور في مقتضى  
كيف وهو في قوة اجزاء التقيض والعمل بالاصل لا يصلح ذلك  
فالقول ان مقتضى العمل على مصادره القوم لا يوجب ذلك لا يوجب ذلك  
او بالنظر الى وجه ذلك القائل في لا يتبين مقتضى مقتضى  
بالفعل بل من الزك الى هذا في الحق فان قلت كيف يكون هذا مع  
بالوجوب العقلي بعد التعلق على ما انهم الحق العاديه ويظهر من



الكلام المتعبد وما تشترطه لا يفرضها من الجواب لا يفرضها من الجواب  
من هذا البتة قبل مجيء الخلق والوجوب في ذلك لا قبله  
فيكون البتة قبل مجيء الخلق والوجوب في ذلك لا قبله  
يوم كذا ثم يتبدل ذلك بخلقها بعد مجيء يوم كذا  
وهذا قبل مجيء ذلك اليوم هذا **قوله** فان قلت فعل هذا على تقدير  
جواز إرادة الفعل وعدم إرادته للفعل المستبعد لجميع الشرائع بناء  
على جواز الترخيص بلا مرجح **قوله** انما كان الفاعل موجبا لكان فعله  
على سبيل الوجوب مع عدم هذا الدليل على بقاء الإيجاب مع عدم دليل يتعلق  
الإرادة **قوله** لا بد ان يكون ما راد به وإعير الصدور منه القدرين معا  
ان الحادث صحيحا من حيث الخلق اى على تقدير كون الفاعل موجبا  
يكون صدور الفعل منه على سبيل الوجوب والذم مستلزم ان  
يعمل منه الإرادة المتعلقة بالفعل في الاول اذ الخلق ليقم امره اما  
بواسطة الإرادة او من دونها وعلى تقدير على القول بالإيجاب المطلق  
يلزم صدوره معقول الاول مع عجز الدليل المذكور فلا بد ان  
يكون مراده بوجوب صدور الإرادة المتعلقة بالفعل من الاول

ان يكون

ان يكون تلك الإرادة متعلقة بصدور الفعل في الاول وهو كذا من  
لا يجاب بالقائل نعم وانما ان يكون المراد ان الإرادة المتعلقة بوجوب  
ان يحصل منه في الاول كان كذا في الاول متعلقة بالفعل في الاول  
في لزوم عدم حصول جميع الشرائع ثم بل لا يكون مع ذلك بل  
وبين حدوثه تعالى الإرادة في الاول مع اجتماع باقي الشرائع في  
الاول على تقدير الإيجاب مع كون هذا داخل في الشك الثاني من التردد  
المذكور في استكمال ان على هذا لا يمكن القول بالتخييل بل مرجح وغيره  
حديث التوقف على الشرع الحادث ويتم الكلام فان قلت هذا الدليل على  
على بقاء الإيجاب المطلق فيقول التمس من عند وحدوه القائلون بالاجاب  
القائم قلت انتم منعون الحذف القائلون بان الحادث يحتاج الى شرط  
حادث لا يستحق في العاشرة وليس كذلك ان تقول على هذا لا يمكنهم  
تضييع الخلف مع قائلهم بالإيجاب الخاص اى الشرط بينهم وبين  
القائلين بعدم عليهم الخلف من الوجوب التام وهو بطلان كذا **قوله**  
ان تذكر ما اسلفنا لك بعد ما تقدمت لم يكن منك حال لذلك  
الحال فذكر منقضا **قوله** فيجوز ان يكون جميع الشرائع حاصل في

الاول

ولكن لم يحط به الإرادة في الازل اقول هذا متخالف لمتعارف انما مرسوم محقق  
 عنده وهذا ما قد علمنا سابقا فانه كذا لكن لم يرد على الترتيب لم يكن  
 جميع الشرائع حاصلة في الازل اذ خلق الارادة من الشرائع انهم وهو  
 لم يحصل في الازل كما هو المرسوم في الترتيب الا ان يكون مرادهم جميع  
 الشرائع ما دون ذلك وكان مرادهم بالعلم للعلم المستجوع  
 لهذا الشرائع فيكون مرادهم في هذه السلسلة العقلية والنفوس  
 للاشارة الى ما ذكرنا انما ياتى في قوله وتختلف في قولنا لا يزل وعلى  
 هذا يكون خلق الارادة حادثا وان كانت الارادة القديمة ولا يجب  
 في انهم لا يحتاجون الى القول بحدوث الخلق بل يكون القول بقدم  
 امهم وان يكون الارادة متغيرة في الازل بالاجزاء والعقل قد لا يزل من  
 انهم يترفع على شرط حادث لعلهم بالترتيب من دون ترتيب  
 قوله وقد ورد في الحواشي التفسير انما ان احراز امهم على الحق  
 لا الاقل من ان المعارض من دفعه انهم ان يقولوا على تقدير  
 كون تاييدهم في العالم ما لا يجب بل بالاختيار انهم الترتيب بلا  
 منقوع لكون وجود الترتيب وهو علم الفاعل بالصلوة في ايجاد العالم  
 في ذاته

في قوله وبموجب الاجاد في هذا الوقت على هذا التقديم على شرط منقوع كما  
 ذكره في تحقيق من باب العلم ومثل هذا المتيقن به على اصل الدليل ان  
 ان تاييدوا يجب في ايجاد العالم ان كان بالاجاد الذي ذكره الحكماء  
 العالم حادثا الوقت تاييد على شرط حادث بلا شبهة كما هو متحقق  
 المحقق والحكماء فيقولوا اصل ان مع الوقت على الشرط على تقدير كون  
 الفاعل على مقتضاه وجه صحيح واما على تقدير كون الفاعل موجبا  
 حادثا فلا وجه قوله من هذا المصنف والحكماء وخاصة ان حادثا  
 انما ان قوله بل ان يقول العالم قديم ان لو كان حادثا الوقت على  
 شرط الامم والمستند ما مرقت وقال بعد هذا ومعه ظهر ان العلم  
 لا يمتنع القول بان نفس لو كان حادثا الوقت على شرط حادث في خلق  
 اخلق في انما يمتنع على تقدير كون الفاعل مختارا لنفسه واما الذي هو  
 باقره الحق العدل من قبلة ما قال سابقا في وجه عدم تسمي  
 هذا الدليل من جانب العلم وهو قوله اقدم اقدم النفس المسمى من جانب  
 العلم فلا ريب والنفوس بصورة الاختيار والواجب بان صورة الآ  
 يكفي العلم بالاصح الترتيب وفيه خاصية على ان في صورة الاجاب



هذا الحق انه ينفذ على الواجب بهذا الحق هو وان يكون عالما بالواجب  
 ويكون علمه متناهيا للعلم وهو ظاهر فيجب قوله فالواجب ان يعلم عدم  
 امكان جعل جديا ما ذكره من كون كونه في السابق لان شخصه في الوجود  
 الواحد على ان يكون له ما هو من ان الفعل هو جديا او جديا في الفعل  
 فتدبر جعل جديا في جديا عليه التفسير فيكون قد مر ما فيه فقد  
 فالحق ان هذا الدليل يكون ان يخرج من جعل المصطلح على جعل الجديا في الوجود  
 لكن هذا الجديا جديا في الوجود **قوله** ويمكن ان يفي الحق ان يكون  
 السؤال المذكور في كلام الفاضل الخ المصدر يقول فان قلت ولعل  
 ما اراد به الحق العلم انه من عدم وقوله بعد في الاشياء التي **قوله** فخرج من العلم  
 هو ثبات ما اختاره من ان يكون مختلفا الفعل من الفعل في العلم  
 على ما قال سابقا ان يقول جديا في العلم الفاعل على العلم الفاعل  
 ثم لا يرب في انه مخالف لما قال به المصنف في الواجب في الفاعل في العلم  
 هذا الوجه سابقا في العلم في الاشياء التي لا يكون اجزا في العلم ان يكون  
 ما ذكره في السابق ان كنت من المستحقين من ذكره في العلم في العلم من  
 تحقيق من غير المصنف فتذكر **قوله** وعلق ان هذا الوجه في العلم

انهم

التوازي ما ذكره الحق لعدم وجود ايرادته التي ارادها عليه فيقول  
**قوله** فلا يتم شيء من القليل والمعارضة فعل هذا يكون العاقل حاصل  
 الختام حاصل ما ذكره **قوله** وعلى التقديرين ان يكون قد مر تسليم  
 الحق في المذكور وعدم تسليمها مع كونها غير لازمة لغير من الواجب  
 المذكور لم يتبين الدليل وان كان وجه عدم التفسير مختلفا في التقديرين  
 ولعل الامر بالتقدير اخيرا للاشارة اليه **قوله** ويجعل ان يكون الاول  
 اشارة الى تقدير الواجب في وكان الامر بالشأن في اخره للاشارة الى  
 ان الحدود المذكورة في الحاشية المستلزم لا اختيار الامر في بعضها على  
 زعم الحق كما في الواجب للشهود ولا الاختيار للعاقل له المذكورين  
 هي في الحق في كلام بعض الفضلاء بل يجيب عن كل منهما في الاشكال وان  
 ان يكون اشارة الى ان في كلام الحق في الحاشية المصدر فيقول **قوله**  
 يلزم الخلف عن الوجوب لان ما يدل على التوجيه الاول كما يظهر من  
 اليها ان يتغير فيها **قوله** والظاهر وجه الخلاف ما ذكره الفاضل المع  
 الخ ويمكن رفع تلك المناقشات بان يقال ان يكون المتكلمين منصوصا  
 في الاشياء والمعتزلة اولى وعلى الشافعي يكون الولد يكثر المتكلمين

من الاشياء فلا متناقض وعلى الاول ظاهر ان تسمية الاشياء  
والاعتراض على ذلك متناقضان في نفس الامر لا في الوجود  
من ذلك البصر هذا **قوله** ولا يمتنع كونها محض من الايجاب وان كانت  
لازمة لطبيعة هذا الامر غير المتماثل ان تلك الطبيعة ليست لازمة  
مختصة من الايجاب بان يكون تلك التخصيص مقتضى لها بالذات ان مقتضا  
فقط غير المتماثل في ضمن الخاص ولا مدخلية الخصوصية فيها وامر  
بالتميز لغيره اشار الى هذا البيان في فتح استحقاقهم في انما  
المطلوب الثاني دون الاول لانه لا مقتضا للنسبة الى المطلوب الثاني  
اي في الايجاب المطلق وما قال في ثانيا فهو بالنسبة الى الاول وفي ثانيا  
الخاص المستلزم للقدم الخاص من الجملة لا في تناقض هيوت عندهم  
لزم تلك المقدمة لعرض الايجاب المطلق ولا يجوز في الايجاب الخاص  
مع ان الخاص مشتمل على العام ومستلزم له من قبلنا عدم لزوم تلك المقدمة  
التي هي هذا المبدأ فمما بين كاستدلاله على هذا الجواب ان فرق  
على تقدير الجواب المذكور من قبل العرض من المستحيل في الجواب ان  
يستلزم محالا اخر على تقدير الحدوث المذكور ان انكشافه كان من  
اعني

اعني ان يكون على شرط حادث فلا يمتنع المقدمة المذكورة في الايجاب المذكور  
وهذا بخلاف الايجاب المطلق لزم من الحدود على تقديره ليس من ذلك  
القبل فظهر من ان وم تلك المقدمة لعرض الايجاب المطلق وعدم لزوم  
للايجاب الخاص مع ان مستلزم عليه مشتمل لانه لا لازم لازم وان  
خير بان الحال لا يستلزم اي مح كان بل هذا اذا قدر وجوده ان يكون فيهما  
لخلق سببي وسببي لا طرح بر حذر افاضل في كتابه الكثير حيث قال  
فانتم عندنا العبدان في الشاء المناظرة عند من صار مستحيل في  
بهذا استعمال الامر من الامر بالبيان المطلق او الاستقوان في ان  
منه وذلك مستحيل لانه ان يستلزم مقتضى ما ادعيت استلزامه  
اي انه يكون له حال فلا يستلزم منه اخر واضح العناد فان لم لا يستلزم  
اي مح كان بل محالا اذا قدر وجوده كان بينهما اعلو سببي وسببي  
اشبه ما اوردنا نقله فظاهر ان ما نحن فيه ليس من هذا القبيل فثبت  
**قوله** واثبات القسم الاخر من الايجاب ان كان قلنا من مستلزمه  
هي هنا مع ان استعمال تلك المقدمة هي هنا في الجمال تلك الخصوصية في  
خصوصية ذلك الايجاب فقط في اثبات القسم الاخر من الايجاب انهم



وليس لا قبل مستلزم للشافى ان يكون الشافى مستوفى فلو كان مستوفى  
 ان ليس مستوفى وهذا الجواب محل وزان ومعاوان كاشف لان ذلك  
 المطلق فلو كان كذلك لكان مستوفى وهذا الجواب ثابت القسم الاخر  
 من الجواب او المستلزم من القلة مستوفى لعدم كاشفى استحقاقها من  
 لوايد انما كان مستوفى الجواب كما هو مذكور في الاشهر امكن استحقاقها فيه  
 ذكر ثبات القسم الاخر من هذه القلة فنتج ان عدم مدعية تلك القلة  
 مستوفى مستوفى وهذا الجواب غير مستوفى على ان يكون ان يكون ان هذا  
 الجواب لا وجه له لعدم فقير ذلك السؤال وهو في الحقيقة جواب  
 اخر غير من هذا ذكره الفاضل اليه فقام وعلمه وليس من هذا الى المستوفى  
 الخاص من هذا الجواب المستلزم فلا يلزم من كون تلك القلة المستوفى  
 الحق المستلزم ان يكون مستوفى لفهمها من اية الخيارات العينية تارة وفيه ان  
 الجواب المذكور في جواب من العلة المذكورة حاصلة ان الجواب المستوفى  
 وان كان مستوفى من كثر مستلزم للحق المستلزم المستلزم لتلك القلة  
 فهو مستلزم لهما من كون المستلزم المستلزم المستلزم المستلزم المستلزم  
 العلة من ذلك الاشكال بل الوجه في النقض هو المستلزم بما ذكره وكذا

اي قبل

اي قبل هذه العلة وان قلنا المقدم العلة باللائمة اللازم المستوفى  
 يلزم من الخطية اللائمة اللازم ان يكون مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 يلزم من اتمام الشئ عن نفسه لانه المستوفى المستوفى المستوفى المستوفى  
 تلك القلة من يلزم ان يكون المستوفى المستوفى المستوفى المستوفى  
 الاصل في ان الداء باللائمة مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 المستوفى في صورة المستوفى ولزم اللائمة المستوفى المستوفى المستوفى  
 مستوفى في الصورة الثانية فلا يتحقق الا في جوابا والشر في ذلك  
 المستوفى في الصورة الاولى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 يصادم المستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 ان يكون مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 ان يكون مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 المستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 من المستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 اللائمة المستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى  
 مستوفى المستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى مستوفى

ان يكون الشاخر اللازم اليه هو لا على العلة بل انهم هو ان كل مقتضى  
العلة يكون معلولها متاخرا عنها او بالحوالته بناء الكلام المذكور على  
الذوم لا من كونه صورة الفاعل على اعتبار المذكور فلا ينقض  
به وعلى الشاخر انهم هو لا من كونه على العلة للعلة ولا من كونه  
في هذا ولعل امره بالقدرة اشارة الى ما ذكرنا من ان لا وجودا  
لا على مقتضى الشاخر ولفظ مطلق الايجاب مع انه قال قبل ذكر الشاخر  
والاجواب المذكورين فيصير الشاخر في اثنائها الحكم الشاخر في نفسه  
مطلق الايجاب فلهذا وانه قد صرح هو بنفسه بكونه مطلق الايجاب  
قال لکنها انما تفرق عن الايجاب الشاخر والواجب به مطلق الايجاب  
كما صرح به او لا تلتزم عليه القول بالمتساوية من هذه الجهة اية وانت  
حيث بان مراده مطلق الايجاب الايجاب الحكم لا الشاخر فيصير اياه  
بالشرايط بين الحكم والتمسك لا من اعتبار ما يوجب انزاعه وعلى  
يذهب كل القدرين المذكورين لا لا ينفق ويكون ان يكون امره بال  
هذه اشارة الى ما ذكرنا من انهم الا ان يقال ان نظره ما ذكرنا  
او في نقل العلة في تقدير الحسنيين وانما خبره بان ما جاز له اليه

وقد مر

وقد مر في معنى كلامه من دون التكلف نعم برؤية ما اوردنا عليه  
فقد كثر **قوله** ولكنه قد ظهر حاله ما ذكرنا في قولنا انما يشترط القول كما  
وانت اية قد مررت ما فيه وبالجملة ما هو متعلق بهذا الكلام فقد ذكرنا  
بالجواب مع ذلك القول في بيان جميع القادرات وهو ان لا يكون  
كلامه في الشاخر **قوله** في الميزان من ذلك القول بل يعلم ان ذلك من  
منه يتبع في الصورة المضادة على قدر عدم الشيء في ذلك فلا بد  
من شق حادث وهكذا فيتم التسلسل فقله ان الحق مع الفاضل  
اليه ايضا قال في هذا **قوله** والشواهد بان مع تلك الاولية الخاصة بها  
ان الذات الاولى الوجودية والحقية بهذه الحقيقة ان لم يكن وفيه  
شرفها الاخر فذلك هو الوجوب وانما يمكن اية فلا يكون ذلك الاولي  
في حد ذاته او لا يوجب مسؤولية النسبة الى الحسنيين لا  
مع الذات في الطرفين فيحصل الى الاولوية اخرى وهكذا نقول  
حتى ينتهي الى الوجوب ويمكن ان يمنع الاحتياج الى الاولوية اخرى  
بالقول بان لم لا يكون ان يكون تلك الذات الحسية بهذه الحقيقة او  
الوجوب بنفس تلك الاولوية لا بالاولوية اخرى كما ان الذات الحسية



بالوجود وهو بنفسه ذلك الوجه لا يوجد آخر ولعل هذا هو  
الشيء الذي قدس ترويضه قال وقد نبي الاحتياج الى مرجع لم لا يظفر  
في وفي الطرف من جهة بهاء الحاصل من تلك العلة الخاصة وليس  
هذا بل نبي ناسخ بدعية وفيه احد النساويين او المروج  
ولا يحد في دفعه اعتبار الاول في ذلك لا نبي نبي الحقيقين  
في شواهد تلك ولعل الحق في العلة من اشياء الى هذا الامر  
بقوله في قوله القول بان الذات لا يكون له عدمه في المقام  
حاصل وان امكن عدمها بما هي فيكون نسبة هذه الاول في  
وعدمها منسوبة الى الذات وبالنسبة الى العلة الخاصة  
الفرقة اذ لو كانت اوجه الخيارات الى تلك العلة لما امكن عدمها  
بالنسبة اليها الاستدلال مرجع المروج في احتياج الذات في تلك  
الاولوية الى ما هو واما في قوله وهكذا في حق الشيء الى  
فقط كل ما آخر وتلك الى ما الحق في العلة من حيثها من منطق عليه  
ايتم فان قلت على الحق من العلة لا يستلزم الاحتياج المرجع بل  
ان لا يكون فرق بين الاولوية والوجوب مع ان فرق بينهما في الحكم

في

يراد به في ذلك فعل العرف بل في ما هو ان العقل يتجر من ملاحظته ويجوز  
الشيء بحكم بامتناع عدمه من وجوده خاصة له الى ملاحظته عدمه اخرى  
او امر اخر بهذا في قوله في الشيء فان العلة لا يحكم بغير ملاحظتها  
بامتناع عدم ذلك الشيء بل يحكم بغير ملاحظته استلزام مرجع المرجع  
وعلى هذا الاشكال لا منافاة في هذا قوله واما ما ذكره في ذلك فهو في  
معلق الاجاب فلا يتأنيب من ذهب العلم الى اشياء الى ان هذا البراد  
احد على التلويح الذي ذكره في كتابه الاستدلال الذي اورد  
اولا فلا كراه في كلام الحق في هذا على ما ينسب اليه الحق واما كراه  
في هذا الكتاب على ما قلناه في ذلك على ان اختلافه من ذهب الثاني في  
الكلام ظاهر ان يكون ليس في ما قلناه من ولا في ما قلناه في هذا  
الكتاب الى فلا وجه صيغة القول بعد الكلام المتقول ولا خفاء في ان  
العلم اختلافه في الاول فاشتهر من ما عليه على المقام فتذكر  
قوله اي جميعه الفعول والحد والمكسب والعرف بل في ما ان المحفوظ  
في الاول هو نفس الطبيعة لا غير وهي وان كانت من متلك من الحقيقة  
لكنها من المحفوظ اهم بخلاف الثاني فان المحفوظ هو الطبيعة

من غير ضرورة ما هذا **قوله** لا بد من الحق بقوله فان كان لا بد من  
 التقدم المذكور في قوله يلزم تقدمه بالشخص او القدم جميع الاجزاء الى  
 بل التقدم والقدم جميع الشخص العالم على مدعيه الاشياء بناء على  
 مدعيهم من ان لا يثبت في الوجود الا الله بل لا يخلو شي اخر  
**قوله** ان كلام الحق صهيحنا بناء على تقدير نفس رايه في طبيعة النظر  
 من خصوصية تقديره ان في بيان ملازمة القياس فانهم **قوله** وسلكوا  
 من ان تقديره ان يكون ان يكون من جهة سابقة ويكفي ان يعمل على  
 صفة اخرى فانهم **قوله** نعم في بعض الاحوال يكون الصادر الاول منه  
 ثم قد ياتي هذا الاحوال المذكور في حاشية الكشيمرية انهم على ما ذكر  
 في حاشية الحاشية لا في هذا انهم كما في الجلال ان ادعى تقدير  
 محل الايجاب على معناه المشهور يلزم على هذا كون العلة احسن  
 من الحق لا لا يتحقق وهو بضرورة وعلى تقدير جعله على العرف الذي  
 ذكره الحق يلزم من السلسل انما صفة او اسمها وقد اخذ في الدلالة  
 بطلانه من اننا نقول ليس هذا الاحوال باطل على الاطلاق بل على  
 التقدير الشافعي ان مثل ما يقولون المستلزم انما لا يبعد في العالم

معواخذ

مع اخذ بطلان السلسل منكم في الدليل هذا **قوله** قد دخل من صفة حاشية  
 اخذ ما يتبع في هذه لا يتبع ان هذا حديث الواسطة الذي اوردته المع  
 انه في هذا الحديث الواسطة المذكور لا في كما يقرر عند الرجوع  
 اليه فيقول يقول هذا ليس في السلسلة لا نقول له انه ليس حديثا  
 من حيث هو واسطه بين الواجب والعالم بمعنى جميع ما سوى الله جل  
 ما سئل من العلم فلا يخبر صفة عدم العقلية كما في هذا والاول  
 على انهم بانهم يثبت في ما سبق ان جميع ما سوى الله حادث في ما سبق  
 انهم على الصفة المذكورة وكلهم آخرهم هذا الاحوال اعم من هو ما سئل  
 انهم هذا او ما خروجه هذا فان كثيرا من المعاصرين قد وقعوا في مثل  
 هذه الحاشية المتعذرة وحققتهم ما ذكرناه هي هنا وقوله انهم اخبر  
 الحاشية في انما العلة اشارة الى ما ذكرناه اولي والى ما قلناه من قبض  
**قوله** مستلزم لتقدم الشيء على نفسه لا السلسل انما بيان الاول في  
 الاستلزام المذكور في ذات طبيعة العقل من حيث هي اذا كانت متاخفة  
 وهذا لجهة اخرى في عبادات يكون جميع افرادها متاخفة من ذلك الشرط  
 وعلى ما هو المعنى من يكون ذلك الشرط من جهة ذلك الافراد فيلزم



تارة عن نفسه وهو مقدم تقدم على نفسه ويسبق اليه وقدره  
 في الابدان العلية فذلك وانما الشافعي عدم استلزامه للشيء فظن  
 من الذين المذكور انما هو ان طبيعة الفعل جارية وانما هي متعلقة  
 تقدم تقدم الطبيعة فكيف يكون على ذلك انما هو ان تقدمه على  
 الاستلزام الاول لا بد من تسليم الاستلزام الثاني لا تقدم الشيء على  
 نفسه مستلزم للشيء كان الدور يستلزم التسلسل بل استلزام  
 لا اجل استلزام التقدم المنزه عن الاستلزام له ولا يتصل به  
 وقد ابدى على الرسالة المتناهية بالمشاهدة انما كانت متوقفا على  
 بقاءه على ان كان متوقفا على تقدمه اذ المتوقف على المتوقف على  
 الشيء متوقف على ذلك الشيء فيكون المتقدم على نفسه وعلة له  
 ان العلة غايية فيجب ان يكون متوقفا على متوقفا على متوقفا  
 فحصل على هذا الغرض متغايير انما هو ادراج ولا حيلة ولا حيلة  
 في مرتبة العلة كالتوقف في متوقف في قول المتقدم العلي في مرتبة تقدمه  
 العلي ليس هو العلي صدق عليه انما هو العلي والعلي انما هو العلي  
 لنفسه فيكون المتقدم العلي في مرتبة ذاته المتقدمة معلول لنفسه

الغرض

الغرض انما هو احد هاتين ولا حيلة وكذا تقول في هذا المتقدم العلي  
 فيكون الغرض انما هو احد هاتين ولا حيلة فقول فيكون الغرض متغايير متغايير  
 بعضها معلول بعض ويجوز ان يكون في ذات ذلك انما هو انما هو  
 محال انما هو لا يسبق اليه في هذه الحاشية انما هو في قول تقدم الشيء على  
 نفسه حال انما هو لا يسبق اليه محال انما هو عدم التغايير الذي بين  
 المتقدم والمتأخر فكيف يكون انما هو انما هو في قول تقدم الشيء على  
 كالمعرف والمجلة هذه العلة على المتقدم المذكور رتبة فلا يكون  
 التسلسل فذلك لا يستلزم او محال كان بل حال اذا قدر وجوبها  
 كان بينهما علق يسبي وميتي كما من مرتبة في قول تقدمه علة له  
 بين التقدم المذكور وعدم التغايير الزبور بل التغايير الذي  
 اقام من متوقفا على ذلك التقدم او من لوازمه كما ينبغي فلا وجه  
 لمطرق هذا الاحتمال في هذا الغرض فان قلت قد بقي بعد شي في  
 انما هو المتقدم العلي في مرتبة نفسه المتقدم صدق عليه انما هو  
 معلول لنفسه كما هو المعروف في الاستلزام انما هو متغايير المتغايير العلي  
 بل غاية ما هو انما هو ذلك انما هو تقدمه لنفسه فيكون انما هو يكون هناك

الفصح وهو العز وها هو الاخر فليس بعد تعريف حقيقة ما يتبادر  
 لا وجه لهذا الكلام ما اذا كانت الالفة المقترنة في مرتبة واحدة  
 عليها انه اول العز ومن ليس في تلك المرتبة والعز ومن ان  
 مصداق اول العز نفسه فيلزم ان يحصل لها في تلك المرتبة <sup>العلية</sup>  
 لنفسها فاذا كانت تلك العلة بالنسبة الى الالح الاول يلزم ان  
 يكون ذلك الالح في مرتبة ذات العلة وليس كذلك فيلزم ان يكون  
 بالنسبة الى وجه اخر فيلزم الحدور المذكور فان ذلك الالح ليس  
 في مرتبة العلة فاذ كانت تلك العلة بالنسبة الى وجه اخر يلزم  
 ان يكون الحدور المذكور هو كون الالح في مرتبة ذات العلة فذلك  
 لا اذله باللائحة العلة بالقياس الى ان الالح المتقدم بالقياس  
 الى الالح الاول فيلزم ان يكون علة لها في تلك المرتبة بالقياس الى  
 هذا الالح العز تقدمها عليه واما ان كانت بالنسبة الى وجه اخر فيلزم  
 باسوة يلزم ان يكون لها مرتبة اخرى متقدمة على ذلك الالح  
 ايها وهكذا فان ذلك على المنهج المنسوب كاهو المشهور  
 انه علة لاهل الاول بالنسبة الى الالح الاول بنفسها فيلزم على

ما ذكرته

ما ذكرته كون الالح الاول في مرتبة ذات العلة الاولى فذلك ان  
 اردت بهذا الكلام ان علة الالح الاول شرطه علة الالح الاول فذلك  
 لكن لا يلزم من كون الالح الاول في مرتبة ذات العلة الاولى كما  
 هو ذلك وان اردت به ان ذاته بذاتها مع قطع النظر عن جميعها  
 مصداق للعلة وهو الالح بالقياس الى العنوان فهو قديم ولم يبق لوابه  
 ان يكون قديم وقدم مع الالح بالقياس الى ذاته وقدمه بل هو حاصل الى  
 بعد تحقق ذات الالح ولا بأس فيه هذا على طريقة الجوهري وغيره  
 وبعض اخر يبين ان كل ما خارج عن مفهوم هذا الالح كالتعب فذلك لعل  
 الواحد يلزم ويقدم الشيء على نفسه دون التسلسل لزمه ولا  
 وبالمات دون التسلسل وان كان يلزم من التواني على <sup>فان</sup>  
 فانه المراد هو اللزوم الاول كما هو في فقهين <sup>والجواز في</sup>  
 فيلزم مما لا خلاف في ان ليس التسلسل ان يعمى بطلان نزاع <sup>بطلان</sup>  
 تقدم الشيء على نفسه الذي هو اللزوم الاخر في الشيء انما في  
 الدليل على عدم العرض وانما غير انهم قد فساده ان ليس <sup>بطلان</sup>  
 الثاني يجب يطل على تقدير التقدم كيف وان كان كل لما يمكن <sup>بعد</sup>



شئت الملائكة وشاهاها ابطالها لانه لا هو في الجاهة هذا الكلام  
 في هذا الكلام ليس به وجه الا على تقدير كون ابطال الثاني على تقدير  
 التقدم وهو ما لا ينفق به احد من المتكلمين والحق امر بالتأمل في  
 اشارة الى هذا ولا ينفق بالية من التكلف ودلالة التقدير قوله لا  
 التسلسل في الكلام وتلحق قوله بالية بما بعده **قوله** او يجوز ان  
 التسلسل يتم بان يكون الشرط خارجا من الشرط فلهذا  
 مما لا شبهة فيه فيعلم ان الحادث يتوقف على شرط حادث فزعم  
 التسلسل حينئذ انما هو كماله لا كماله وهو هذا الزعم وما ينبغي ان كان  
 لزوما او ليا وبالجمله العرض المذكور ليس بزم امرين تقدم الشيء  
 على نفسه والتسلسل عاقل فلهذا مقلو هذا يلزم ان يكون احد  
 المتكلمين مسئلة لا غير احد وشيخنا في هذا القول هو هذا مقلو  
 لقد ما فعل في تقديره من ان هذا العرض التسلسل يتم بزم ما  
 ان ذلك التسلسل هو تقدير تقدم طبيعة الفعل كما ذكرنا سابقا  
 وبالجمله على هذا يلزم اللزوم مع الشافعي وهو كيف يكون فانهما  
 متصادمان فطعا قلنا لما جاز ان ليس بزم صالصال اخر وما نحن  
 فيه

فيه من هذا القبيل فلا يصح فيه وهذا مل ما قالوا ان ابطال  
 مستلزم لا يتناع ما لان تحقق كل من المتكلمين يوجب انتفاء  
 وان زعمه صدر لا فاضل في كتابنا الكبير بقوله ولا يخفى في الزعم  
 فانه تحقق احد المتكلمين في نفس الامر مستلزم لا يتناع الاخر  
 لا تحققه على تقدير وقوعه وهو امر مع الاخر فحققه على ذلك  
 التقدير مستلزم لتحقيق الاخر لا يتناع من ان يلزم من تحقيق  
 انتفاء ما انتهى والباءت على ذلك في الحق هو خصوصية  
 الحال في نفس فانه الحكم الوجود مختلف حسب اختلاف افعاله  
 وهذه هي جهة الارتباط بين افعاله والحيثية في الكمال احد  
 هذا **قوله** فالعرض ان يتقدم التسلسل في الزعم احد  
 الاقل ولكن على ما عرفت في الحاشية السابقة لا وجه لهذا الكلام  
 ولا يخفى ان يجعل وجهه لتأمل الذي امر به حيثما اخذ  
 يتم لولم يلزم في صورة التسلسل تقدم الشيء على نفسه لا كان لهذا  
 الايراد في منع لزوم التسلسل حال قتال من وقد عرفت ان  
 بين الصورتين نقل وتفعل من في وجه التأمل حيثما احتاج

التفصيل

هذه وجوب التعلل لزوم انك على بعض الشقوق مع بطلان الشقوق  
 الاخرى يكفي ان الامر لا يستقيم الا براد انك من لازم بل يلزم الحذرة  
 الاخرى وان كان هذا قد راد وانما حصل ان الكلام يرجع الى الزيادة  
 على هذا الشق يلزم هذا الحدور على ذلك فلهذا يقولون في كل شق انه  
 لا يمكن ذلك لا يستلزم كراهية في الشق الاخر فليكن هذا وسكان وله  
 ان يرجع ويقولون يلزم هذا الشق الاول ان يتم على هذا الشق ومثل  
 هذا شايخ ولا يستقيم في مطالبه الا براد انك لا يلزم اوردوه بل يلزم هذه  
 الشق الاخر يتم الاحسن ان يجعل المستدل الحدور اللازم ايقها  
 صراط الحدور لا لا يتحقق هذا راجع الى المستدل ضيقه فالتام يجعل اللزوم  
 الا انك لم يضمن اليه تقدم الشق على نفسه انهم وانه لازم في الواقع  
 فالايراد عليه بعدم لزوم التعلل بوقف الشق على نفسه ضيقه هذا  
 فالتعلل هو الاول بعد الاخر من السكك في اقله لا يرد على ذلك  
 ما قال في ذلك انهم ايرادا فلهذا كان الحدور اكثر من المستدل انما  
 واحسنه لا يتحقق التمام انما يتحقق من حيث ان الاسرار يجعل المستدل  
 الحدور واللائم الى السلسل يتم فيها هو اقل من هذا راى تقدم الشق

ملو قسرا الزامه انك على ذلك القدر ما يتم بناء على ما تم هذا مفصل  
 ودلالتك على كثر الخسدة في اكثر الشقوق او في جميعها احسن المستدل  
 وهذا هو جبر حسن هذا وفي قراري ان المستدل انما نظرا وليس يقول  
 العشر من ان السلسل يتم في الاستدلال الى السلسل فلهذا الشق على  
 نفسه مرجح بل يقول ان في جملة الشق هي يلزم في الواقع الحدور  
 ان قوله المذكور ان فننظر القول بتقديم الشق على نفسه فزاد في  
 الواقع من الحدور اكثر من اللافل وهذا ما لا يتحققه فالقول بان  
 سيقف خفيف ويكون يجعل هذا وجها للتعلل الذي امر به فيها  
 اي في اخر حاشية الحاشية ولا يخفى الكلام على من يراى انهم  
 ان الكلام ليس الا في ابطال استدلالك وهو يحصل من الاستدلال  
 على المستدل وبطلان العزم في الدليل المذكور لا في هذا  
 متعارف في المناظر انك لا تتحقق وقد قلنا في حاشية هذه  
 ويجوز ان كنت هذا السؤال ليرى ان بعض المحققين قد عرفوا حاشية  
 حاشية في دفعه الايراد المذكور ان المقام ليس ان ابطال الاستدلال  
 وهو يحصل بذلك لا ابطال المدعى كيف وقد ادعى الحق في تمام





عند الله وأكثر المعتدلة من أكثر المتكلمين هذا قول فيكون التبع  
 مستقلا  
 بسبب وعلى هذا يكون كالمزاج لما يكون الكلام في قوله ان  
 التوقف ثم لما من ان احادش لا يتوقف على شرط واحد عند  
 الله واكثر المتكلمين انما عند الله كقولنا <sup>لكن</sup> او عند الباقين فلكذا وكذا  
 لعلنا هذا عند قوله لا وعلى انفسه لا يوجد العاطف على قوله لا ثم على  
 الاشارة الى قوله قبل هذه الحاشية وهي قدم الفعل المسمى الى حاشية  
 ان على هذه النسخة قوله لا ثم بيان ان المراد بالعدول ههنا حدث  
 الفعل المطلق لا يخفى بعد من العيادة مع ذكر قوله هو ما قبل  
 كما مر في الاشارة اليه ثم قوله وقد ذكرنا قبل قوله عن ما كان  
 له وجه لا يخفى كذا اورد في بعض النسخ بعد ما نقل عنه هذا  
 قوله وفي بعض النسخ جعل قوله لا ثم على هذا التوجيه اقل  
 التوجيه الذي جعل في هذا الية استدلاله الى ما ذكره قبل هذه  
 الحاشية من ان لزوم القدم <sup>لكن</sup> لا يوجب بالمعنى المذكور بل يقتضي الى  
 وعلى هذا يكون حاصله على ما قال ان التوقف على الشرط مع ان  
 لعلنا عند الفعل المطلق على تقدير ما لا يوجب تكون لزوم قد رتبة

على تقديره كما مر في الجاء المذكور يمكن ان يستلزم هذا الاخر وهو عدم  
 التوقف على شرط واحد المستلزم للتوقف على شرطين بل يتبع  
 في نفسه مستلزم لتوقف الشيء على نفسه اولا ولا يخفى بعد ما  
 من العيادة مع ذكر قوله لا ثم قبل قوله لا ثم ان لم يكن قد كان مذكورا  
 بعد كان له وجه لا يخفى على من له ادنى وقرة باساليب الكلام <sup>والعجيب</sup>  
 ان بعض النسخ او يرد بان البعد المذكور على توجيه بعض المتكلمين  
 المستلزم لم يوجد العاطف فيها ولم ينقطع بان تغير يد على توجيه  
 اية ولعل قوله المسمى العلة منه فانهم في الاشارة الى ما مر عليه  
 من البعد لا يعد كثيرا ان يكون اشارة الى ما مر على قول بعض <sup>المتكلمين</sup>  
 اية من البعد كما ذكرنا هذا قوله ولا يخفى ان التكلف في هذا التوجيه  
 الى التوجيه الثاني <sup>وهو</sup> على بعض الاحتمالات التي في النسخ ان ذلك  
 البعض هو ما نقله القاضى اليه من والده العلاء ثم اقل من التوجيه الاول  
 اقل الذي قاله القاضى اليه من قبل نفسه وهو الاطلاق <sup>وهو</sup> ان خارج  
 من ادب البحث وقد ظهر وجهه مما سبق انما هذه التوجيه ما  
 اية مما سبق انما قد ذكرنا وكذا قوله مستلزم على الوجه الاول خارج



من انما هذا انما هو كماله على مطلقه لا انما هو كماله على مطلقه  
 الملائكة على ما هو في ايدى الله من وجوه اخرى وهو ان ما هو في ايدى الله  
 مطلقا لا انما هو كماله على مطلقه بل انما هو كماله على مطلقه  
 من القياسات لا استنادا الى القياسات بل انما هو كماله على مطلقه  
 وبالجملة على هذا الملاك انما هو كماله على مطلقه وهو كماله على مطلقه  
 هذا المقام انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 جرد عليه الايراد لثبوت الدورية كذا وان اراد به مطلقا نفسه كالمحو  
 القدر والجملة كالمحذوف الذي هو نفسه من انما هو كماله على مطلقه  
 الا انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه ولكن يبقى الكلام  
 كالمحذوف الذي هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 بعد الايراد على الدليل المذكور كما لا يخفى على المناظرين بل يكون  
 معارضة للتقدم المحذور بغير منتهى بل هو كماله على مطلقه  
 مطلقا انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 يكون انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 الى الخ على جواب عن سؤال مقدمه قوله مستلزم على جزئية الدلائل

هو

هو قوله وانما استلزام الى الخ على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 مستلزم لتقدم الشيء على نفسه وانما هو كماله على مطلقه  
 انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 باذن شاعرا على انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 وبما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 المذكور الى الخ انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 لقوله انما هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 على نفسه وهو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 يستلزم هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 الهيكل على تقدير كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 العقل كالمحذوف الذي هو كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 من كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 هذا المقام مقدم الشيء على نفسه على تقدير انما هو كماله على مطلقه  
 حادثا على كماله على مطلقه انما هو كماله على مطلقه  
 عليه فهو ما ذكره في حاشيته في شرح كلام الحق حيث قال

كلام يعني اعلام بعد التخصيص ان حدوث الفعل المعلق على فذير الازمان  
بالفعل المذكور مع بل فيه يكون المعنى مثل ما في هو هو التوقف على  
الشرط فيما نحن فيه من ان تقدم الشيء على نفسه فالتوقف على الشرط  
هنا لا ينصرف فيه هذا قوله واما ان اراد الثالث فهو حق انه لو كان  
قد وقع في الحال في زمانه على ان قد ذكر قوله وليست شرعي ما وجبه  
دفعنا الى ان اراد الثالث كما هو الظاهر قد مر في وجهه وذكر  
قوله وفيه تأمل ان فعله لا يكون اول حادث فانت قلت لعل مراده  
باقول الحادث اهم من ان يكون واحدا او متعدد اعتبارا او غير  
مناه وح نقول لا فرق من ان يتغير الفعل حادثا وجب ان يكون  
له اول يتم والآخر من توقف ذلك الجبر على الحادث على شرط حادث  
لنم ان يكون جميع احواله متوقفا على ذلك الشرط فيجب ان يكون  
ما هو الاول ان ارادها متوقفا اية على ذلك الشرط وان كانت  
بجانبه متناهية متغيرة ونتم الكلام بالقول بان ذلك الشرط الحادث  
اقامه ان ذلك لا يوجد بل لم ان يكون الجبر وجودا ووجود الاحا  
لا يكون في المحض المذكور كما هو الحال ان يكون ذلك الشرط

جوز

حينئذ ولهذا حمل كلامه المعنى الاول من على الواحد الشخصي ولكن يمكن  
نفي هذا السؤال بحيث لا يرد عليه الايراد الثاني او لا يرد ولكن لا  
ان يقول على فقد مر حدوث جبر الفعل لم ان يكون لها فذير اولي  
او ثانيا يمكن ان يلزم خلافه من وجب لا يبالى بالمراد المذكور عليه  
ويمكن ان يكون قوله فاما على انما اشارة اليه قوله المعنى لا حاجة الى هذا  
التقييد بعد تعيين الجواب بالمعنى المذكور وان كان هذا المعنى حاصلا  
من المعنى قوله نعم الموجب بالمعنى للشهود ما وجب صدور الفعل عنه  
انما ان كان مراده به ما قاله سابقا المعنى ان يكون اصل الدان متناهيا  
له بل ارادة في هذا الحمل الامرين وليس المراد به ما كان اصله فانه لا يفرق  
صدور الفعل لا ينفى فان ذلك بشر المعنى العلة امر الى ان الحق للقول  
في هذا من الاجابات على ان المعنى لا يلزم فيه ان يكون اصل الدان كائنه  
او صدور الفعل وفيه كالمعنى للشهود في احتمال التخصيص وانفاس  
اليضا فاد ان يقول هي من ان لا يكون الا نادا ولا يبطى كونه فاصلا  
الموجب بالمعنى للشهود فلهذا الشرط حيث تفتت معتبر في صدق  
المعنى المقصود من الاجاب هي من حيث هو كذا لا يكون انما



فبذلك المعنى الشهور المذكور فانه غير معتبر فيه باصركم فبذلك  
 فاقول انهم **قوله** وهذا المعنى ليس مراد به من المعنى فانه ان كان  
 هذا المعنى مراد به فيمكن هذا المعنى اكثر خلاف من المعنى على  
 زعمه ما مراد هو المعنى المذكور **قوله** لا ويكفي في التفسير المذكور  
 ولعل في ارفاقهم اشارة الى وجوب حمل الالفاظ على المعنى  
 المشهور على ما حمله من هذه الجهة **قوله** بل قد ان التبادر من  
 الوجوب انما هو المعنى المعنى المقصود على وجهه اشارة الى ان  
 مراد من المعنى المعنى المعصود به هو ما قال به المصنف في كونها  
 فاقول انهم لو حملوا على قيم من المعنى المشهور كان لوجهه كالاخر **قوله** فانه  
 لا يمكن فيه ان يكون اصل الالفاظ كافية لا سبق فتأمل على امره بالناس **قوله**  
 للاشارة الى ما يقتضيه سالف الذكر **قوله** هذا المعنى اخر على الدليل  
 حاصله في حاله الخلف على التقدير المذكور اي من المعجب بالمعنى  
 المذكور وحدث امره ولم يكن له ما لا يخفى كما مر في **قوله** كما لا يخفى  
 به عبارة العرفي حيث قال هذا لا بد من كون العبد للمعنى بل هو منع  
 لاسيما لانهم وجبوا ان لا يلزم له سبق وما ذكره بقوله ان لو كان

حاد

حاد في التفسير كاشا الى سر هذا القائل سابقا فلو انهم قد علموا انهم  
 لا يعيبون من لا حاجة الى التفسير وجب الاستحالة وانما قالوا لبعض  
 اشعار بان يمكن حمل كل مراد على ما ينبغي الواقع وتحقق مراد المعنى  
 اكثر خلاف ما يوجب ظاهره عبارة كالاخر **قوله** اشرا سابقا الى حقا  
 هذا الامر اخر وقد اشرا انهم سابقا الى حقا هذا الامر اخر عليه  
 الحق في الامر اخر عليه هو ما اشرا اليه ايضا في قوله **قوله** لكن المقصود  
 لم يوجب اليسا الى كونها لا يمكن في التفسير الى راسها وانما المراد  
 والصواب ان يقول ان الاستدلال ان يكون المراد به هو المستدل في  
 باسناد يكون ان في بعض من كذا خلاف شيء وقوله فتأمل اخر العالم اشرا  
 الى ما اشرا اليه نقا وذكرناه سابقا فذكرنا ان المعنى ما يقرب ذلك الخلف  
 لازم حدوثه ان هذا انهم اعطى اخر على الدليل حاصله ان يلزم على  
 تقدير الالفاظ جميع حدوث الفعل المطلق الخلف فتأمل سواء وقف  
 على الشرط ام لا لان الشرط انما هو التامه ايم يجب ان يكون حاد **قوله**  
 على هذا التقدير فلا حاجة الى استحالة التمسك بالشروط على شرط  
 حادث وانما التمسك وبالمعنى من انما الاستدلال عليه من هذه الجهة

انما قد هذا على بل ليس حتى لان في هذا الامتنان بعد ودين بل بعد وث  
 في الحقيقة في هذا اعتبار التعلق فخط فغير اول السند لقل بعد من  
 الاستدلال قوله وما امرض عليه بعض المحققين من ان لم يثبت فيما سبق  
 جميع ما سوي الله الى لما قال بعض بل من التعلق فكم على التقدير المذكور  
 او رد عليه بعض المحققين ولا لا في هذا على حد صحيح ما سوى الله شخصا  
 ونوعا وهو ما لم يثبت فيما سبق بل لا يمكن للعقل اثباته واثباتا بعد تسليم  
 ذلك باق على تقدير التوقف على الشرط الثاني في يلزم التعلق دون  
 التعلق فكيف حكم يلزم التعلق حكم هيئتنا واثباتا والاستدلال  
 ليس على من هذا الاجاب في الارواح بل يلزم على تقدير حدوث الفعل  
 المعلق التعلق هذا حاصل في هذه الحالة وفي قوله ان كان بالواقع من انشأ  
 والقدان يقع لكاننا في خبره في قوله على ان قوله ان كان بالواقع من انشأ  
 حاصلات هذا الايراد هو الزيادة التي سيورد الله على قوله المحدث  
 والواسطة بين معقوله والبيان في هذا المعنى يد هيئتنا على ما نسميه بعض  
 المحققين وهو وارد على تقدير دعوى حدوث النوى ولا يثبت  
 على ذلك التقدير شي اخر والمحقق ان في على تقدير اثبات حدوثه

الفعل

الفعل مع الاجاب المذكور التعلق لازم كما عبره الحق هيئتنا وبالجملة  
 على فرض حدوث المذكور مع الاجاب المذكور لا يثبت فيه التعلق  
 التعلق بل هو لازم لهذه الحالة في اثبات الكلام هيئتنا على افتراض  
 المذكور وما ذكره من حديث التعلق لازم بناء عليه ولا يخفى قوله  
 لم يثبت فيما سبق حدوث جميع ما سوى الله الا ان هذا المعنى لا يثبت  
 الشا في ان هو القدم وليس الكلام هيئتنا بل السند لازم على تقدير  
 الاجاب القدم وابنه في نفس نفسه وازام حدوث السلسل على  
 ذلك ان في العقل يتوقف حدوثه على غير حادث ولما حل المحقق  
 او لا القدم هيئتنا على القدم التوقي على نفسه على حدوث طبيعة الفعل  
 قايوم على الدليل بناء على هذا المحل ان حدوثه والتعلق لازم على التقدير  
 المذكور فكم لا حل الاجاب على المعنى الذي مر في حاجتنا في اعتبار وقوعه  
 على غير حادث وازام السلسل فكم في هذا الظاهر ان لا يدخل لما ورد  
 بعض المحققين هيئتنا في واجب ان لم ينفذ به واهية من ان المعنى العاك  
 مع ذلك فكم ينفذ به انهم مع قايوم ومنصور ونهاية ظهوره في زمان  
 انصبا العيب ومن هذا التحقيق في خبر اثبات ان الله الذي سيورد



لا يتوجب بهما ان يخلو وورد على قولنا انما سطر من معقوله فتقوله هو  
 معجزة من الانداز في هذا الحدث التفرع او الشخص متقوله غير فلا  
 لغفل **قوله** وعلى انما انما على تقدير تعاقب الشرط او حاصله ان الغفل  
 لازم على ضرورة وسبب اليه الحق فيم والاختلاف لازم على جميع الصور بنا  
 على العرف للذكر في جميع قواه باطلاق انهم الغفل في الجمل لما فيه بعض  
 الحقيقة اطلاق لزوم انما انما معناه الحق وقال في سورة كما يلزم  
 دون الغفل اجاب الحق العباد من شره ان هذا القول في جميع بنا وعلى  
 العرف للذكر في خصوصه التوقف على الشرط المعانيه يلزم الغفل  
 الحق فيها من ورائه وقد يغفل في كل احوال في اشارة الى ما ذكره بهما  
 ولا حذفا في الجدل في اشارة الى ما ذكره او لا او ما ذكرنا في الجدل الحق  
 اية كما يشير اليه ولكن لا لان الغفل لا يما على لا مثله وهو كافي في  
 الحد ودرست الحق ما ذكره في ان يجعل قول بعض المحققين في اشارة الى  
 اشارة الى ما ذكره في هذا ولا حذفا في الجدل في اشارة الى ما ذكره اول  
 او ما ذكرنا في هذا ولا حذفا في الجدل في اشارة الى ما ذكره في  
 الحدود في شخصنا وقم ان الملام ان نسخ صحتها في بعضنا على حق  
 ما ذكرناه

ما ذكرناه في الصفوة وفي بعض اخر بدل قوله ان لزوم التوقف وورد  
 الغفل وعلى الاول يكون قوله ان لزوم التوقف وهو الحق له هو  
 خلاف العرف وعلى الثاني يكون ذلك الكلام في قوله اخرى متقوله  
 على عباد هو قوله ان لزوم الغفل وجزءه قوله على جز من الحدود  
 شخصنا وورد ما **قوله** فعلى هذا العرف يلزم الغفل التوقف على  
 في سطر التوقف هذه العبارة يوهان في سطر التوقف كاجل الزام الغفل  
 وهو غير صحيح الا ان يقر بانه ان الغفل لازم اليه وهو كافي في الزام  
 الحدود والحكم بسطر الحدود على تقدير الاجاب المذكور من غير  
 ان يتوقف الحكم المزبور على سطر التوقف هذا **قوله** هذا القول لا يستلزم  
 بان على هذا الشق كما يلزم ان يكون خلاف العرف في حق ويمكن ان يجعل  
 وجوب البطلان هذا القسم من التسلسل هي **قوله** ان على من الحدود  
 بالحق يلزم انما بالحق فغفل عن صحتها حاشية هي في هذا لا يخفى ان  
 هذا ليس بغير كثير الا انهم في بعض الشق على من وجوده ليس بغير  
 في الاستدلال في فسخ انتم واعدل لاساق في بين ما ذكره وبين ما ذكرنا  
 الحق هي **قوله** وعلى انما انما في اشارة الى الحق في **قوله** وقال انما في







لا يفتقر عليها انه على هذا المقدم الى وقد قلنا من هنا حاشيتي هذه  
ومادرك الكسبي وبشره وكذلك على تقدير اجزاء الشرايط تعاقبها  
لا يلزم الخلف لشم الخ **التمس** وهو كما نرى اذ هو العجاءة بما  
منه بل يجب القائل ان ادان ذكر الشؤفة انا قد قلنا لا لا يفتقر  
نعم بمر الشرايط اليه فذكره وهو قد مر هنا لشم يفتقر احوال ان يكون  
المصادق الاول من غير قدما وفتنار او لا يلزم الا قد مر لا جميع الا  
على ما ادها الشئ **قوله** كان اثبات حدوثها على ما قد مر انهما  
يتوقف على اثبات الاحتياج لانه لا يستدل لا عليه لانه  
الواجب تكملة على الاحتياج على ما مر وانما الثبات لا يكون قد مر على ما  
الشئ وقد قلنا من جهة حاشيتي هذه هذا اذ هو الاحتياج على  
المعنى المشهور واما القول على ما ذكره الخ في اثبات حدوث  
النفس كما يتوقف عليه بل على الاحتياج بالحق المشهور كما لا يفتقر على  
اقول من هذه الجهة معنى الخ في معنى الاحتياج على المعنى المشهور ويكون  
ان يكون كماله فاقدم في اخر الحاشية اشارة الى ما ذكره في هذه الحاشية  
ما اشرنا اليه ويمكن ان يكون اشارة الى ان اطلاق اللفظ اجماله وليس

على ما ينبغي بل يفتقر التفتيل والفتول بل ما ذكرناه ما والى اياه  
هو ان ان حاشية الخ في لشم كماله على الجميع كما هو الظاهر في الا  
كما ذكره اذا قلنا بل الصريح ان المتقائل بوجود النفس الجبرية وان  
حول على الجبريات الحاضرة كما يدل عليه بعض كل اثر في علمه لانه يثبتها  
سبق حدوث النفس على ما قد مر فلم يثبت حدوث الموجودات **قوله**  
او الذي من كونها في الواقع مع انه قد مر كلام ان خلا فمر **قوله**  
ويكون بناء على ما مر منها على كل ما سبق منه وبعده فلا يعبر ان  
يجعل اشارة الى هذا كما لا يعبر عنه البعد في هذا الكتاب الراعي  
في غاية الايمان ولا اشارة اليه بل فاقدم **قوله** وامر من بيان اثبات  
حدوث العالم بالاجزاء والتحديث وروى اي مما نحن فيه و  
حاصل الاعتراض ان اثبات حدوث العالم بالاجزاء والتحديث فاع  
على حبيبتيها وحبية قمار عوفة على كونها الشئ الماختر قوله  
ويحصل من الجوع ان اثبات حدوث العالم بها فاع على العلم  
بقدره فقل ان العلم بقدره هو قوله على اثبات حدوث العالم  
لذم الدور **قوله** والجواب ان العلم بمصدق الانبياء لا يتوقف



على القدرة بالحق الذي لا ينفك عن القدرة على هذه  
 الاثر من الحكام اليك كجود وود عليه نعم انما هذه العجزة على يد كاذب  
 مع انهم لا يقولون بالقدرة بهذا المعنى انتهى **قوله** وقد اشرنا اليه في  
 احدى النماذج المعجزة بقوله اقول اني عرفت ان ليس شيء منها الاثر  
 الاثر ان يجر مشهورة ان العجزة يحصل العلم بصدق ما جها الى **الشيء**  
 الى النقوس المستورة التي لا يعلم من العباد والخالق والتعريف  
 ولكن يحصل بغير هذا انما حصل العلم بصدق شيء من فاعلم  
 بقدرته وهذا قدره كانه في يد المور وتعلم امره بالناس الى انما  
 الى هذا البيان او الى ما سيجي من في بعض العلم بعد هذا الشك من قول  
 كاذب من اشكال ولكن بعد البيان المذكور لعله لا يفي الى اشكال فتعطين  
**قوله** يجب من يجر نعم من ان لم يخطئ انما علمه وقدره نعم وبعد  
 هذا انما انزل بعد من فوقه اثبات النبوة على وجود القدرة **قوله**  
 انهم اذا لا يتر على ذلك اللهم الا ان يكون ذلك امره في علمه على سبيل  
 الترتيل اي بعد تسليم الشرح بقول اثبات النبوة الى كذا بعد من  
 عباد كذا لا يخفى **قوله** ولا يخفى ما في كذا العلم بان انما العجزة الى **قوله**

ان دليله

ان دليله لا يدل على ما ادعاه بل على خلافه **قوله** ولا حاجة الى التمسك  
 بالبرهان في الدليل واعتباره مع ضرورة مستدرك فالدفع بما اشرنا  
 اليه ان هذا دليله وذلك دليل اخر ولا يلزم من ذلك الا احداهما ان يكون  
 الاخر لغوا او لعله فافهم في الاجزاء **قوله** اليه **قوله** هكذا يخفى من الابد  
 عليه لا في بعض النواحي بل بعد نقل الجواب المذكور فيه انما لا **قوله**  
 القدرة والاختصاص في الواقع له نعم انما يستلزم صدق الشيء في الواقع  
 لا العلم بل العلم انما يحصل العلم بغيره فلهذا يستلزم ان قد لا يجوز انما  
 تعلم العجزة على يد الكاذب فكيف يحصل لنا العلم بصدقه ودعوى  
 الابداع في حصول علمنا بصدقه بغير شواهد في الواقع من دون  
 علمنا به **مسألة** لا يخفى انه في ان قلت ما الفرق بين التقديرين فان  
 من غيره هو ما ذكرنا انما العلم ما لا لا يخفى فلهذا جعل من غيره في  
 تقديره من الذي اولا ثم يقدّر الدليل ثانيا بالتفريع عليه وهو  
 خلاف الادب والقول بان هذه المواضع باعتبار تركه الايراد انما في  
 الذي او رد الحق الى العلم في ذلك قوله واقسم مع غاية وهو من غيره  
 ونهاية ظهوره جيد لا يخفى **قوله** هو في كذا ان الله ولم يكن مع غيره

فإنه القاطع احتمال أن يكون المراد هو ما فهم في الفلاسفة كذا  
فمنها ما جيتنا يعرف فقلنا الخلق الحق امر من ويعلم أن ذلك  
على المدرك على تقدير عدم المعاد من العقل على من من كونه ثم نتا  
وأنما على ما هو الحق وهو الحق من الحق من الحق الزمان وليس فيها  
أما كما مرقت فلا فإن قلت فعلى هذا فما معنى ذلك إذا أمنا أن الحق يمكن  
أن يكون المراد منه الإشارة إلى كونه كونهها ووجوده امر فإلا شك  
مبداً كما قالوا من أن معنى من الوجود يكون معناه الله موجوداً  
وإلا لا شيء من الوجود بل هو وجوده من غير شيء بل هو  
الوجود كالكلمات ولكن أن يكون إشارة إلى أن كل من هذه وهو  
عالم الكل في معناه انه وجود وجوده بل هو وجوده من الوجودات  
ان هو ما هو من هذه معلوله وهو على الكل وإلا فمقتدر على  
الحق وهذا يكون في مرتبة العلة كما في مرتبة هذه إشارة إلى وجود  
اللاتصفي في الشريك وعلى من هذا المعنى يمكن أن يكون أن  
الوجود كما لا يعرف حق المعرفة الراشدين في العلم ووجود  
موتاه انه موجود ولا شيء من هذا كذا في الحقيقة بل جميعها

عاه

شأن من شأنه وجوده من حواره وأما الثاني فهو ان الحق باهق  
مبداً فهو به حق ذلك ولذا لا يكون لاحد من الخلق قدم في شئ  
وإذا كان قد باهق لم يظهر فقلنا هو الحق الخلق كما في الحق هذا  
أشار الشيخ العارف الحق في نفسه أن الحق الكتاب فهو له  
فهو له معقول يرى أنه لا شيء من كونه عليه شيئاً في بيت  
له والحق حال لا وجود له ولا استكمال ليس للمعاد انتهى وبعد  
هذا نقول كانه يقول ان كنت بحسب الذات المقدسة لا حجة فيها  
من العزيم بل ليس للغير هذا سبيل ولا دليل أم وكيف يكون لهم  
سبيل وقد منش الوجوه التي القيوم ولما كان ذاته العلة حقيقة  
الكمال وصفتها بالاشوب من نفس ونفسه واما والحق لم يعب  
الظواهر بل على حسب ما أمكن في كذا في النفس كور واتب  
مشورى نداه وچودته في سران روزن وبارود فاجب عليه  
الذات الظاهر ونسب الجاهل وهذا معنى قوله فاجبت أن امر في فعل  
لأنه على ما يرى فيها صورة ما على حسبها الما من ان لا دليل إلى  
وصوره واصله حقيقة وهذا معنى قولنا الخلق الخلق كونه





عندنا فهو ان كان له ثابته الكون المعجزة باعتبار ان من حيث هو  
 لكنه في ثابته في نفس الامر على انساب له في الفاعل الفاعلية والوجود  
 يتصل الفاعل بالآلة وذلك الاعتبار انهم وان كان في مرتبة من مرتبة  
 الواقع لا يكون لا يجب لثبات الوجود في الواقع لان الواقع لا يوجد  
 من تلك المرتبة والحق في ان المكان الذاتي امر عيني هو سبب في  
 الطريقة من نفس الذات الموصوفة بغيره واحدها وانما والحق  
 بامر عيني في حق من الفاعل لا يجب انما في الامر في الامر  
 هذا بخلاف الامر الوجودي فان الانشاء في مرتبة من مرتبة  
 به في الواقع فان هذا مثل ان كان في مرتبة من مرتبة لا يكون  
 مثل سبب في حقيقة في الواقع ولا في حقيقة في سبب في سبب  
 عدم مركز في الوجود بل ان لم يكن سبب في سبب في سبب في سبب  
 ان متعلق الطبيعة يتفق في ما وعدنا بعدم جميع الامور في لم  
 يظهر ما ذكره امتناع كون بعض المبادئ كالعمل معند للوجود  
 لا يلزم منه سبب في عدم والعقود في افادة الوجود والتعلق وانهم  
 هي ان المكان للمكان حقيقة ثابتة في الواقع لكن لا يلزم من ذلك

ان كان فاعل الشيء يكون فاعل الحقيقة كونه مكشوف الفاعلية له  
 حقيقة وجوده كما ان الغاية الحيوان مثلا لا يدخل لها في حقيقة  
 احاسا ولو سلم ان فاعلية لا يحصل الا بالمكان لكن لا يلزم كونه جز  
 المعند للوجود بل كما يكون سبب في وجودها كما ان فاعلية الحيوان في  
 ثابتة في حق من حقيقة ان يكون لها ثابتة في حق من حقيقة  
 الصورة وفي حقيقة في حقها لان يكون المادة هي الفاعلية في  
 وكيف ولو لم يكن عندهم حقيقة لان كان ولو شرط الاستقصاء  
 في صدور الاحكام عن العقول بواسطة حقيقة المكان والمكان  
 عدم فاعل الفاعل من وساطة المكان ثم المكان وان كان صفة  
 ثابتة للمكان لكن ليس في ذلك حكمة وحقيقة في حقيقة المكان  
 لا يكون له حقيقة اخرى سوى كونه حكمة وخصر صاعده المشايخ  
 الفاعلية بان الوجودات العارضة لها حقائق متوافقة في الذات  
 المشتركة في مفهوم شامل في حقيقة يلزم من نفى وساطة المكان  
 نفى وساطة الوجود فلا يمكن التسك في اثبات هذا المطلوب في حق  
 بذلك الحقيقة الضعيفة الشيء كماله بالظاهر ولكن ثابتة في حق من



الاول قوله في الترتيب الامكان الذي امر به في شأنه ان اذا برهن العقد  
 الامكان قد سلم فيقوم بل هذا الحق ضرورة او قلنا هذا ممكن  
 موجب قطعا وان اراد ان معنى الوجود معبر عنه وان كان عقدا عقدا  
 ايجازيا فلا يتم ان انصاف الشيء بهذا الامر لعدم وجوده في انحاء القول  
 لا يوجد انصافه بل الامر في الواقع بل لا فرق بينه وبين الامر الواقع  
 في عقد وهو عقد الثاني في امره الامكان وان كان صفته ثابتة لكن ان  
 فان ذلك من غير ان يراه في ان اراد ان كانت لكن ليس بعض جيل  
 الامكان بل في جيل اخر وهو جيل الوجود انتم وليس الامكان ان اذا كان  
 فاعلم الشيء كان فاعلم ان جميع جيل في الوجود ان يكون فاعلم الشيء  
 جميع الوجود لا من قبلهم عليه انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم  
 في ذلك في الواقع هيبة الامكان لكن صفته ثابتة في الواقع وان  
 اراد ان لا يلزم من دليله هذا الفرق وسأشبه الامكان لا الوجود مع ان  
 فغيره فقط انما قال في الدليل المذكور في المذهب قبل ان يكون التعريف  
 فاما لا يلزم عليه ان كل امر غير عليه ان بعد العلم بالامر الدليل المبرر  
 ومطلوبه في الوجود لهذا الابداد وهذا الدليل بعد تسليمه بل العقد

يلد

يدل على ان وسأشبه الوجود انتم ان حاصله ان الحق سلم لو كان  
 معينا الوجود لو كان لعدم مدخل في هذه الافادة وهو انما بعد  
 تسليم ملازمته ومطلوبه انما هو القول بان هذا يدل على ان  
 الامكان دون الوجود فالامر به انهم لا ان يكون ملازمه هذا  
 تاخر الى صورة تخصيص الدليل بالكم بما هو ممكن فكذا يقول  
 ان قلت في تخصيصه ان يوجد المدخل او مراد المدخل في دليله انتم  
 انتم انما سبب الختام في المدخل فاما ههنا ههنا ان انما هي ان صفة  
 او فاسئل في ذلك في ذلك الكتاب قبل ذكر هذه الجهة واما ان  
 او مراد انما حاصله تعليل في فعله وضعه ليس احكام العلة القاطنة  
 قد قال هذه العلة انما في الجسم لا شيئا من المعاني في القوة  
 وانصافه لا يكونا علة لوجود وكذا الصورة اذا لوجودها  
 دورا في القوى والاعمال في مقتضى الوجود ولو كان الجسم  
 علة لوجود لو كان لعدم معينا الوجود انتم انتم انتم انتم انتم  
 فاسيودده على الجهة المذكورة والجهاد باجواب بلا فرق اصلا  
 وهو من غريب جدا وانما قد كذا ان يخرج في هذه الحاشية

فما هو المقصود من هذا القول ان كانتا جديده فنقول قولنا في الاصل  
 كذا موجود بعد تاثير الفاعل فيستحق الاحداث يريد طيبا ان  
 هذه الحجة جديده على ان العلية والعلولية هي الوجودات لا هي  
 ووجودات الممكنات ووجودات ناقصة بحيث يكون النقص  
 معتبرا في مقامها ووجودها يظهر ان مفيد الوجود لو كان ناقصا معنى  
 ما بالقوة لك العدم شركة في افادة الوجود ولا يريد الا اعتبار  
 المذكور وحده وكونه محسب ان يجب عندنا ان ياتر على هذا المقدم  
 فنقول قولك في الاستدلال ان العدم شركة في افادة الوجود  
 ان اردت به ان هذا العدم شركة في افادة  
 الوجود بما هو وجود رقم وان اردت به ان يكون العدم شركة  
 في افادة الوجود الناقص ثم وبطلان ذلك ان يكون الوجود الناقص  
 والعدم للعدم ولا بأس به هذا قوله وفيه ما لا يخفى فاننا اذا  
 زادت المكنون على ان وجودها من غير ما هو المذكور كما لا يخفى قوله  
 ولا يخفى ما يفتاد به في قوله وليس هذا ان الواجب بالذات  
 منع من كونه ولو كان كذا كنتم ان يكون الواجب بالذات

الذي

الذي الوجود وتغنيه ثم وتفصيل الكلام في هذا المقام ان يقال  
 بقوله ما بالقوة وما بالعقل ان اراد بالاولا المحية وبالثاني  
 الوجود فنجد تسليم ذلك لا يحتاج فنقول ليس ما بالعقل المحسوس  
 محسوسا هو الواجب اذ الواجب هو ما بالعقل المحسوس بحسب  
 وذلك هو ما بالعقل بحسب العقل ولما لا خلاف في ان هذا  
 ناك وكذا ان اراد بهما الوجود والعدم او الامكان الذاتي  
 اراد بالقوة الاستعداد فيعطي النظم من الامور المذكورة  
 عليها ان جميع الممكنات لا يكون كان فلا يكون الحكم عليها ان  
 اراد شيئا اخر فعليه البيان حتى يتطويع فاننا لا نعلم ما يريد  
 عليه انهم ما اردوا به السيد الاستعداد فنقول قوله في الحقيقة  
 المحققة في الواقع وهي الاستعداد هي قوله وقولنا معنى  
 ما بالقوة على الاضافه وهي لامية هنا على ما يدل عليه كلامه  
 اي ان ما بالقوة لما هو القوة وهو مفهوم بالقوة الذات  
 وعلى هذا يلزم ان يكون الذات والصفة متمازيتين تحت  
 مفهوم ما بالقوة كما لا يخفى قوله يرجع الى الاعتراض الذي ذكرنا



وهو قوله ما عرفت من غير ان يكون له عين من غير ان يكون له عين  
 لا طائل من تحتها دعاء ذكره او لا من الاعمال ان ظاهره ان من ادعى  
 كذا ذكره استغنى ان انهم **توبه** واعرف ان بينه وبين الحش بالان  
 في حاله ان ما افعل على تقدير انما لا يتصور به مادة الشبهة  
 اذا لم يوجد لو اورد الايراد على الوجه المذكور لو لم يقد ذلك  
 ولكن لو وجد ان يقول من الحش ههنا يدعي ما هو في كلام  
 حيث استدلنا على ان العالم الجبراني الوجه هو في عينه في  
 عليه هذا الايراد ولا يضر عدم صحة مادة الشبهة بل ذكره هذا  
**توبه** كقد رتبنا اختيارنا على ان كانت الخطا من جهة الاشاعة  
 اي كان الله البارى ثم في مذهب الاسعري في جرحه كما ساد  
 ايضا لنا مقادير قد رتبنا وادارتنا ان لم يكن هذا في عينه  
 في اختيار العالم الجبراني ان كانت كل اى يكون لبعض الجبريات قد  
 واختار على ايجاب ذلك العالم بان يكون البارى وجده مقار  
 قد رتبنا وادارتنا ان كان بينهما فرق اذ في مذهبهم لا مدخل في  
 واختارنا في جرحه كما ساد استعمل تفصيله في الحق ومن ادعى

منه

منه ان الكس شرطه واسطة في الجاد ومن ان الكس لا يكون مدعى  
 له لان لا مدخل له في الجاد كما هو مذهب الاسعري الذي طبق  
 على ساد هذا قوله واجابا بالاعتناء في سلم الله في هذا الجبر  
 بعد من تامة جواب هو اصل الاعتناء المذكور ولا يرد منه عن  
 الحش الا وهو جبر بعيد فلا تغفل **توبه** قلت فرتبنا ان يكون مد  
 الفصل من الاعتناء الجبر في هذه الترتيب لا وجه لها في تقدير كون  
 المراد بالاجاب ههنا المعنى المذكور في الهاشبة نعم ان كان لها وجه فعلى  
 الترتيب في الرتبة العرف المشهور وكان خط بين العينين ههنا في القول  
 توبه وج في توجيه الكلام ولا يميز المرام هذا على التفسير ان ذكره  
 الحق في الجواب واما لو فرض المعنى المشهور كما هو الظاهر فلا وجه  
 في قوله بالان على ههنا الشارة بهذا ان العلم مدعى في توجيه كلام  
 المحقق ههنا ان مراده بالاجاب معناه المشهور وعدم معقول في القول  
 الواسع بالعلم من الاعتناء في هذا العلم بهذا الحكم بان العلم اعرف  
 من اللع وان المختار اعرف من الجوب فيكون ان جدر المختار من  
 الجوب وعلى هذا يتم الحكم من دون ان يكون من دون ان يكون ملغف

هذا ثم ان يكون مضافا الى هذا لا قبل ما يستلزم منها وجود شيء يتصور  
 به ان يكون له من حيثها شيء هو هذا فكل مقتضاها على الشك في الوجوب هذا  
 العبارة كان لفظ شيء يدل على الشيء الرابع الى الكلام ما هو العمل بنحوه  
 راجع الى العلة وجميع خبر راجع الى مقتضاها وقول يتصور معنى لفظ هذا  
 وانه قد يتصور له المعنى لا يكون مضافا لما يستلزم منها وجوده بان يتصور  
 به ان يكون هو صورة لها وقيل ان يكون شيء يتصور العلة كما في رعا  
 يستلزم خبره ليعنى ما يستلزم وجوده ويكون مضافا الى ان يكون هذا الى  
 ان يكون هذا لان هذا لما يستلزم منها وجود شيء يتصور العلم به  
 هو مقتضى هذا الى ان يتصور العلة على هذا الفرض وكذا ما يستلزم  
 وجوده على هذا التوجيه ان يكون يتصور به بعض حقيقة الخبر في رعا  
 الى العلة العلم ان يكون وفي بعض النسخ يتصور بها وجوده على التوجيه  
 الاخر كما قاله في ما على غير ما يكون ان يربط راجع الى الكلام ما هو العمل  
 الحال باعتبار كون خبره ثم لفظ هذا ذكر هو التوجيه الثاني الذي جعل  
 خبره في خبره به صفة الشيء وعلى هذا لفظ ما وجد في أكثر النسخ من كون  
 الخبر خبره مذكرا وقوله ان يكون هذا لان هذا لما يستلزم منها وجوده

الى العمل ليس وجبا الاستماع كون العمل في العمل في وجب لانه حاصل هذا  
 الكلام هو مذكرا ولعل في قوله ان اخر اشارته الى جميع ما ذكرنا ثم اخبر  
 من خبر الشيخ يجب انما فيه ما قلناه ان العمل يجب معرفة الله تعالى  
 هو مذكرا لوجوده معكم سوا كان واجبا او غيره ويجب معرفة الله تعالى  
 هو مذكرا لانه لا يربط العمل الى العمل ولا بان قال اننا معاشر الاطهار  
 عنو على العمل العلة التي يستلزم وجودها ما يشار اليه في هذه المباحث بان لا يكون  
 مضافا الى العمل لا يستلزم وجوده منها بان يتصور ذلك صورة لها  
 فان كانت هكذا ولكن بالتركيب او بالتحليل فهو فاعلة ولا صيرفها  
 وكذا ان كانت هكذا لم يردون ان يكون صورة لها كما تقول العلم بها  
 في اثرها المعلول على ما هو من خبر الشيخ وابنا على فاعلة ما هو مقتضى  
 من هذا الخبر لاشارة الى ان العمل على الشيء من حيث هو فاعلة لا يمكن  
 يكون قابلا لرجعي يكون في ذاته من جهة كونها على لرفع وجوده ثم يتبع  
 الامر من قبله وذلك لان الاطهار في وان خبره بان مذكرا في ما هو العمل  
 لرفع خبره الفاضل اليه من استثناء الخبر كذا ولعل الفاضل الى نعم  
 من كلام الشيخ هذا ان مراده ان العمل عند الاطهار من مقتضى الوجود





والمقابل  
 واما الوجود المطلق العاطف للعدم المطلق فذلك صحيح لم يتردد ان لم يكن  
 صحيحا احد في سلم مقدمات القول ان ليس بين مرق المسألة وبين  
 ان كان الحركة على حد من التسعة يطعمها او كان هذا السبب كاذبا فلا  
 الذي يقابل المصادق وهو ان هذا السبب لا يمكن والاشياء ذواته  
 على وجود الامر ثم وان لم يكن في ان على جهة ما وليس هذا الوجه بسبب  
 التوهم فان وان لم يتردد ان كان هذا التوهم من الوجود مع هذا  
 يجب ان يعلم ان الوجود انما هو ما هي حقيقة الوجود مع هذا  
 ما هي اصغف في الوجود والتميز ان يكون اصغف وجودا  
 الحركة انما هي ان تظهر من كل احدى الحركة في الوجود في الوجود  
 في الامكان في الوجود مع هذا ان في الوجود في الوجود في الوجود  
 بالكلية وهو علم التوهم في الوجود في الوجود في الوجود  
 والنتيجة ان تسر اجل شأنا وارفع ذكره ان في الوجود في الوجود  
 واحد يعلم ان معنى ما امر من في وجود الحركة في الوجود في الوجود  
 بل هذا بعينه كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 احد هذا قوله والتوهم ان كونها موجودة في الخارج ولكن على سبيل  
 ولعل

ولعل هذا يتجه هو المراد من ذلك الكلام المنقول كما في البسملة ان لا يعد  
 ان يدعى ان كونها موجودة في الخارج على الوجه المذكور في الخارج  
 التي تبين ان ما يدعى عليه وما قبل في نفسه من ان الاتصال بين الامور من  
 الحركة والسبب فيها اتصال بين موجود ومعدوم فيكون ان ليس  
 من ذلك بل هو اتصال بين موجودين كل في طريقه فان الماهي من الحركة  
 مثل معدوم في الحال والسبب في الوجود في طريقه كما هو قد وما  
 اجيب من ان النقض عليه بان لو لم يكن في الحركة المذكورة لا يمكن ان يكون  
 في الذهن انهم لم يبرزوا في سبيل من كل الماهي في الوجود في الوجود  
 بالفرق بين التوهم فان وجود الحركة يجب الخارج في الوجود في الوجود  
 والبقاء مع هذا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 كما ذكره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بين موجود ومعدوم بل هو اتصال بين موجودين باثنين معاً  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الاشكال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 هو ما ذكره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود



انهم اذ لم ياتوا من المبدأ فلهذا على الخلق ان ياتوا على ترجيح الشاف  
 لعدم معقولة العواطف في كلام الله تعالى في هذه الايات في كون  
 حركات العباد صاير منها **قوله** ان يكون ذلك الجرح القديم  
 المورود فيكون على هذه الصورة كون العزم مشطفا بالامور  
 او كون الواجبات او افعال هذه الصورة **قوله** ان يكون الموضوع متقدما  
 عليها بالوجود وعلى ما ذكره بلزم اما الاول والثاني وجب ان يكون  
 متقدما لظاهر لا يتصور بدون وجود اهل التمسك فكيف يمكن ان يكون الجرح  
 موجودا بذلك الجرح القديم واستطاعة ليعاد العالم **قوله** اما ان الجرح  
 هو الجواهر والامراض المادية وهي من اثار النفس الى تلك العواطف  
 وعلى هذا يكون الجرح في صفة كل من الجواهر والامراض المذكورة في  
 كلام الخلق **قوله** لا يلزم من عدم تاثير العباد في ما قد هو قديم  
 كونهم موقوف عليهم **قوله** لان هذا شأن الوجود لعدم تاثير العباد  
 في افعالهم **قوله** ان لم يقل ان ايات الافاضة من السبب لان الاشكال في  
 اتياءه على العواطف الواجب التاثير اسم من ان يقال بان الازادة من  
 او من العباد افعالهم اذ الفعل بعد تحقق الازادة الى العزم واجبه

الارادة

الازادة عن الحق او من العباد افعالهم واجبه بالنظر الى اسبابها وهكذا  
 يجوز عقابهم على ما لا يوجد لهم كمالا في هذه الايات على هذا التقدير  
 ولما عرفت اجاب بها اسم لكنه خارج عن طور هذا الكتاب واستوفى  
 وقد ذكرناه في رسالتنا الفارسية المسماة بالتحفة الحسية فانها  
 اليها ان كنت من الطالبين **قوله** ثم لا يخفى لنا ما اوردها على الخلق  
 افعالهم في هذا التوجيه ظهر من قوله **قوله** كما امرنا اليه سبحانه  
 الى في الحاشية المعينة بهذا القول على معنى لا يبين شيئا منها الى  
**قوله** او لعل في وقت الحروف استجوع الشريط الى الاثر فليعلم حد  
 الشريط في يلزم اما خلاف العزم والتم الباطل على الاطلاق عند التكاليف  
 فلا يمكن القول به فالدليل المذكور ينفي الاختيار بالحق الذي لا يخفى  
 لا فاضل في هذا معنى على القول بان ما من الموهوم وبيان التوجيه ان  
 فان قلت ان الله ليس بمقال به فهذا الدليل ينطبق على نفي الاختيار الذي  
 قاله الخلق مرصفا بنا على ما ذهب اليه المصنف القول بنفي الازادة  
 الموهوم وبالحمل هذا الدليل ينطبق على نفي الاختيار المذكور على  
 الوجه الذي رايتم فليشع جميع الى ما ذكره بعض المحواشي **قوله**

الحق العلة هو دورا عليه على ان هذا دليل على الاختيار الذي قال به  
 المليون خاصة ومن ثم الحق في الحق الذي ذكره فيلزم ان ينسب له  
 ملكه حسب جليل النظر في هذه الامور من هذا **قوله** وتبين انهم  
 الدليل بحيث يثبت الاختيار بالحق الذي ذكره الحق به وهو متبادر  
 حيث في ذلك خلاف جليل بل الجواب ما افاده الحق في دفعه فان قيل  
 فاما ان قلنا هذا ما يوجب الحق على القولين وكذا الحق على  
 على الحق ما ان لم يكن على ذلك حق فيحتاج الى ان كتاب بعض المتكلمين  
 ومع ذلك لم يكن اجزاء الكلام على التمام متساوية فلا يمكن ان يكون  
 من الامور عليه ان حمل على تمام من دون تحقق وهو محذور  
 ولعل قوله فاما انما افاده هذا البيان **قوله** وهي اخص من المعنى  
 المتفق عليه يشوب بين الحكم وهو محذور من الفعل ولا ضرورة بما  
 الى الذات من دون اعتبار الارادة ملكه سواء كانت المشية والية  
 ام لا **قوله** فاما انما افاده انما افاده اختصاص استلزام العام **قوله** وفيها  
 لان مقبلة لان حق العام مستلزم لتحق الحق والدليل الثاني لرافع لها  
 انهم فيحتاجون على حق الاختيار بالمعنى الذي ذكره الحق **قوله** والشيء  
 الشك

الشك ما جوبت بها من خصه به اي بالحق المتفق عليه باعتبار انه عام **قوله**  
 وفيه ان المعنى الذي يشكك القدرة الى قوله بل من وجه **قوله**  
 هذا بناء على ما فهم من ان القدرة المستلزم للعدم لا ينظم الارادة  
 والقدرة بالحق العام فتتفق به دوام المشية **قوله** ولعل هذا غفلة  
 من قبله فيستلزم من ذلك انما افاده ان الحكم لا يكتف في قدرة الابد  
 ثم بالنسبة الى كون كونه بالحق من الحكم بل في احدى عبارات من ذكر  
 ثم بحيث يتبع منه صدور ما بعد ذلك فهو من الحق واما انما افاده ان  
 الحكم من كونه من اختيار الحكم من معنى الحق وهذا الامكان بالنظر  
 الى الواقع في وجه متغيره وجبا الاختيار الذي ادماها صفة من دون **قوله**  
 الا انما عليه هذا **قوله** الا ان في الامور في وجه الانطباق لا في وجه  
 كلام العاقل المعكنة على ما صرح فان القدرة بالمعنى الذي ذكره  
 الحق الخ من القدرة بالحق المشهور ولا يقبل الوجه المذكور **قوله**  
**قوله** الا ان بالدليل المذكور على ما ذكره الشارع بحيث القدرة **قوله**  
 المشهور ما يباين ان يكون ان يثبت او يثبت في موضع اخر وقوله **قوله**  
 بذلك الدليل اي المركب المذكور **قوله** ولا يفتي باية من المتكلمين



والله اعلم بالصواب الذي اوردنا هذه التوجيهات الباردة  
 التي يجب ان يراعى **وهو** فلذلك لم يرد في قوله ان يكون ان يكون اشياء  
 الى ان التزم المذكور ليس صحيحا كما سيخرج من كلامه في الحاشية  
 المحققة في قوله ان يكون على ما اعتقد في ذلك من جهة بل العريضة اشياء  
 التي ايرادها في لفظ التناسب في كلام الحق لا تناسب ما ذكره في ذلك  
 العاقل او هذا لا يوافق على ان يكون كلام الله يا ومنه على  
 التزم المذكور في التناسب لا تناسب او الى فهم الحق وهو ان التناسب  
 يتناسب في هذا المعنى **وهو** من جهة لفظية حاصلها ان هذه  
 اي لفظية لا تقتضي على زيادة الارادة مع انما هي من الذات فالمتأ  
 قبله بالاعتبار اي وان كان يكون في قوله من حيث هو ان يكون  
 المرام الاقتضاه اعتباري وان كان في خلاف ذلك من تلك اللفظة  
 والفاصل الى اعتدائه من عدم فوجه الحق كلام الشارع بان يكون  
 التوجيه في التوجيه كما هو مقدم على ايراد بان اللفظ وان كان لا يأتى  
 عنه وشار الى بل لفظ التناسب لكن لا لا يقتضيه الشارع وهو  
 هذا فلا يلزم له وحاصل ان التوجيه المذكور يجب على لفظية التوجيه

وشار

وشار الى بل لفظ التناسب لكن يجب ان يشار على زعمه كما هو  
 فلذلك لم يرد في لفظه وبين ما قال الحق العلامه بعد الاتفاق ان  
 اللفظ من حيث هو لا يأتى عنه وان كان خلاف الظاهر من لفظه اشياء  
 التي بل لفظ التناسب ان عدم ذلك التاويل بناء على ما قال الحق العلامه  
 لاجل كون خلاف الظاهر وبناء على ما قال ذلك الفاضل لا يمتنع ان يكون  
 صواب القول بناء على التزم المذكور ويكون ان يكون اشار الى هذا الحق  
 في هذا فلا بد من القول بعدم انما كان هو العريضة في القول باللفظ  
 في الحاشية بناء على ما قرئ من القول بالعلم بالاصول بل في القول بان ما  
 هو هو ولا يمكن القول به من دون القول به فان قلت فعلى هذا الجواب  
 المذكور لا يرد من قبل التوجيه انما هو هو فقلت على زعم الحق  
 العلم به بل وقلت هي تافهة انتقضة وقوعه بأسبق منه وفي الامور  
 ما هو هو عند من كون التزم هو هو لان القول بالعلم بالاصول  
 كذلك قد مر ما هو هو في الغام فذكر على هذا يكون حاصل  
 ايمانه ان بعض الحقين قد اعترض ما هو من لفظ التوجيه المذكور في الحاشية  
 في جوابه وضم اليه مقدمه اخرى لا حاجة اليها ام لا لكن لا بد ان يكون

ان يقول ليس امره ان كان القول بان زمان الموهوم ممكن لا يكون له تصحيح <sup>الشيء</sup>  
 اذ بعد في السؤال في خصوصية اجراءه بان يقول لم اوجد له صلا في هذا <sup>الحق</sup>  
 من دون جهة اخرى فذلك من اعتبار شي اخر غير جهة اخرى في الجواب  
 المذكور في العاشية العلم بالاصل لدفع هذا التهمة باعتبار وجوده في اقتضاءها  
 العلم بعدم قبل ان يجازى له فغير ما صلح انه لا يخلو في خصوصية <sup>الشيء</sup>  
 الى التمسك بالعلم بالاصل بل هو قلنا ان كل من يدعي ان التمسك  
 بالعلم بالاصل يخلط السؤال ويجهل مادة الاستدلال فذلك ما ذكره كما  
 يظهر بادرنا لهذا ويمكن ان لا يغيره شيئا مما سبقناه وهو اعتبار  
 ذلك في الجواب المذكور في العاشية ومع ما صلح ان جواب الجواب على  
 مشتمل على استدلال ان فلا يثبت فيه مع القول بالزمان الموهوم بل ان  
 لا حاجة اليه ولكن يرد عليه انهم ما اوردناه اولا فغير مدعيه ما اوردناه  
 اليه بعد الاخر من ان المماليك من القاطنين بالزمان الموهوم ان <sup>كان</sup>  
 ذلك جوابا عن بطلان قصده لا يقتل <sup>قوله</sup> فان قلنا العلم يقتضي العلم <sup>بشيء</sup>  
 الموجود بحسب اختياره في ثالث والقبيل في بطلان العلم لا في بطلان <sup>العلم</sup>  
 فذلك ان لم يثبت زمانا الى قوله وان يقال ان في كلامه الى هذا الحد

الوجود وعدم ذلك الوجود في وقت واحد من الحالات وهذا <sup>العلم</sup>  
 من ذلك بل الوجود غير ان يشرى وقتا والعدم في وقت اخر وان كان  
 العدم في ذلك الوقت حاصلا له زمانا وهذا يقتضي اجراء الوجود <sup>العلم</sup>  
 في زمان واحد وهو <sup>قوله</sup> وبطلان الممكن ان يقتضي العلم بل ان <sup>صل</sup>  
 لا يرد على بعض الخياليين في توجيهه ان الممكن ان يقتضي العلم بل ان <sup>قوله</sup>  
 مدعيه شي اخر في ذلك الاقتضاء فذلك العلم يقتضي ان <sup>مطلق</sup>  
 او عدمه يثبت على الاقل بلزم الاقل وعلى الثاني وان لم يثبت  
 فذلك بل يثبت شي اخر في الوقت مثل حيث ان لم يكن ذلك الوقت  
 لم يقتضي العلم بل استلزامه الفاعل بالباء فتقل الكلام الى ذلك فتقول  
 انما اقدمهم او حادثه فعلى الاقل يلزم عدم العلم لا امتناع ارتقا  
 القديم وعلى الثاني يلزم اما التمسك او انتهاء الى ان يقدم فيلزم التمسك <sup>الاول</sup>  
 او عدم العلم لا امتناع التمسك فان تملك فقدم ان زمان الموهوم <sup>العلم</sup>  
 في كل امره بالانتماء الى اشارة هذا البيان ولكن قد مرقت ما في قصده  
<sup>قوله</sup> وفيه من ان في بعض الخياليين ما ذكره في الفاضل الى انما قال  
 من ان لم يثبت معين موقع الاشارة في كلامه من بل فكر بعد بيان هذا كونه الحق في <sup>ذلك</sup>



فلهذه العادة وقد جرت ان الله تعالى بالاجاب الخاص وبذلك من انشا  
 الى موجب الاشارة في هذا <sup>المراد</sup> بل لا بد من اختيار من ان يقرر من ان مقتضى  
 في تمام مقتضى ومقتضى العلم به بالحقبة هي هذا ان يد من هذا ان اذ كانت  
 الارادة موجبة لصدور الفعل كما يشهد عن الله تعالى وعلى هذا يكون الحقيقة  
 حسب العلم قائم <sup>قوله</sup> وقررت ان الله تعالى على ما ذكرنا تعليل الكلام عدم  
 التناقض والحقيقة وان قلنا بغير ان يكون وهذا القول تعليل الحقيقة  
 لا يتقبل هو ان في علم يمتنع قلنا ان الحقيقة لا يمكن عدم التناقض و  
 العكس قائم <sup>قوله</sup> لم لا يمتنع ان يكون العلم بهذا الوجه هو ان العلم بان الظاهر  
 من كلام الله تعالى الحاد من التفسير واحد وهو من كلام الله من كلام  
 الحق فان كل كلام على الاول به علمه الثاني وان كل على الثاني يرد  
 عليه الاول هذا اذا كان المراد من كلام الله تعالى ما اذا كان مقتضى  
 وجهه من تعليمه لم يظهر من من فضل من من من العلم بالانتماء وكان  
 اشارة الى هذا البيان <sup>قوله</sup> وفيه ما لم يظهر بالتمام كما يدل على عكس القول  
 لعل مراده قدس سره هو ان مقتضى العلم بالانتماء الى امره ليس على ما ذكره  
 الحق لعل مراده لعل الظاهر والنسب <sup>قوله</sup> والاشارة الى ان مقتضى الحق

لا ينافي

لا ينافي القول على ان يعلم نعم الوجوب بالاختيار والارادة <sup>قوله</sup> ووجه قولنا  
 بالاختيار الذي هو مراد المتكلمين الى ان يكون المراد من هذا المراد  
 هو المراد السابق من قوله لا يمتنع فان قد ذكرنا سابقا الى وجهه من كون المراد  
 القول بالعلم على ما على وجهه من وجهه الاول قوله قد ذكرنا سابقا الى  
 قوله وان المراد الثاني قوله وان المراد الثاني المراد الى امره وعلى ما ذكرنا سابقا  
 الوجه الثاني المراد من قوله هو ان مقتضى قوله هو لا ينافي  
 بسبب الارادة الى وهو قد ادعى التناقض بينهما <sup>قوله</sup> وهو لا ينافي  
 الوجوب بسبب الارادة وان كان من بين الذات قد مر من سابقه مرصا  
 فقد ذكرنا <sup>قوله</sup> والحق في هذا المراد وما في التامشيه السابقه  
 ما في التامشيه السابقه وان الحدوث ينافي كون الارادة والعلم بالاصل  
 من ينافي على الثاني وجوب الفعل بها وصحانه ينافي في العلم القديم  
 اي الاجاب بالمعنى المذكور في التامشيه فكيف يمكن مع هذا القول التامشيه  
 وما في هذه التامشيه هو بيان تناقض الاختيار بالمعنى المذكور على ما  
 يختارهم على من مع الوجوب بالاختيار ولا ينافي في ظاهر هذا هو  
 مراده <sup>قوله</sup> لان المتكلمين قد ادعى ان مقتضى العلم بالانتماء الى امره لا ينافي

الى الحق على الحق والافاضلهم معا **فرد** ان كانا من اهل الحق وجعلنا  
النافذ بين ما قدره الله في المشقة وبين الوجوب بالاختيار  
او لعدم قوتهم به فاقول **فرد** اننا لم نذكرنا في غير كمال  
الافاضلهم وقتهم **فرد** وفيه اشار الى ان ياتوا بالخروج  
الى ما صدر من الحق به حيث لا خلاف في الواقع وليس في الواقع من يجرى  
بالوجوب مع زيادة الامارة وقد قلنا اننا لم نجد بالافاضل  
بالعنف والبيان الذي ذكره فلا يقبل الامارة بعدم زيادة **فرد** وانت  
غير جرم وقد اوردتم **فرد** ويمكن دفعه بان كان كتب الحكماء  
بانهم عالم مردي حيث لا يمكن لاحد من الناس ان يعرفها فكيف  
استاد القول بالاجاب بالحق الاخر انهم بان يكون عندهم فذلك من قبل  
اشغال الطابع بالاجاب في كلامهم عن الاجاب بالحق المذكور لا  
نعم فلهذا من شدة مزاجهم انهم قالوا بانهم موصوفين بالحق والحق  
شعوا على ما فهم من القول بالاجاب وعلى ذكره فقصودهم من  
الاجاب وليس الا الحق المذكور وهو اننا قلنا الاختيار مع انهم  
بان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار فذلك شئ عليهم بعض الحقيقة

منها

منها على ان القول بانهم على ما افهم لا يمنع عليهم في القول المذكور  
لقول بالاجاب لا ينافي القدرة **فرد** وهذا وجه جديد في ذلك فان **فرد**  
ثم قال ان الحق في ما افهم بالحق الذي ينبغي ان يكون مراد المتكلمين  
الى انهم يريدون الحق الذي ان الوجوب مع الاختيار انما هو عند المتكلمين  
متاخران فالوجوب بالاختيار متاخر لان اختيار الحق منهم حسب الحقيقة  
فلا يمكن القول بما هو حاصل من ذلك الحق او رد عليهم او لا بانهم  
بعد هذا القول وجه لتبينهم على الحكماء في القول بالاجاب وانما بانهم  
لا يمكن القول به لا سئل ان القول بالانقياد لما فعله بالجملة كما قد قيل  
انكم لا تسعتم على الحكماء في القول بالاجاب فقلتم انهم يكونون قد رآه الباطل  
واختيار القول المراد كل من علم انهم هذا الشئ حينئذ القول  
بالاجاب متاخر للاختيار عندكم فكم على الحقيقة بقوت اختياره  
وقد رتبتم القول المذكور ثم قلنا لا يريد على الاشهر انهم لعدم قوتهم بالاجاب  
وفي هذا الكلام كانه اشار الى انهم على الحق انهم من وجوب وجوب  
ووجوبهم المتأخر فيما على ما هو متاخر في الاختيار كما قال في هذا  
المقام وجه جعل النزاع في الاجاب والاختيار هذا اجاعا الى وحدة



الاثر وهو شرط فان لم يكن محضاً فيه ومن هذا ظهر ان  
 المزبور فلا تغفل **قوله** فالحق ان هذا النزاع لا يوجب على ما قالنا  
 النزاع في الايجاب والاحتياط لا يوجب في الحقيقة ان يكون الايجاب **الاشعرى**  
 وتلك المبررة من عدم قوتهم بالايجاب والحاصل ان الفرية عند **المشكوك**  
 هي المذكورة على ما يقتضيه الوجوب والكان من الاشعرى من المتكلمين **قوله**  
 بالايجاب لهم في الحقيقة مع موافقته مع الحق في الاختيار بالحق  
 المذكور وان كان واجب الحق مشكوكاً به فليس في هذا النزاع الا **الاشعرى**  
 والتكليم والحاصل ان الحق على المتكلمين معاملة تكملان يتم به المحال في حق هذا  
 الحق من تمامه اكله موافقته معوم **قوله** في الحقيقة من حيث لا شعرون  
 نعم هذا النزاع صحيح للاشعرى معوم **قوله** فان مرادهم بالصفة هو الصفة  
 بالقياس الى الخلق بدون اعتبار الارادة ومع لا منافاة بين الفعل **قوله**  
 والاختيار فان الاختيار بالخير الى الذات والوجوب بانها ارادة  
**قوله** لا الامكان او فوقي على ما ذكره في لزوم عدم اسكان العقل والوجدان  
**قوله** وبعض القدر اسفراً فانه قلنا الصواب اسفراً لكونه لك الحق  
 محل هذه العبارة في الكلام المتكلمين على المعنى المذكور كما سلكه وبالمجمل انه

جيد وبيان الاختيار المختار عند المتكلمين فلا معنى في الرد عليه **قوله**  
 بان لا معنى لطلب العبارة الحافضة من كلام المتكلمين وبعض القدر **قوله**  
 ايق على ما لا يتقيم الا على مذهب الاشعرى وهو قد قلنا نعم **قوله**  
 كقولهم في حقنا فلو ان العدل على ان لا معنى لتلك العبارة **قوله**  
 ذلك فلو رد عليه الحق العدل ما اورد عليه من غير كيف جعل العبارة  
 الواجب ليقوم الكلام فانهم **قوله** قد عرفت للشارح بان ما ذكره كلام جعل  
 الحقائق فلهذا الاختصاص المذكور بالتكوير بالتمثيل يد على المعنى  
 اتم حيث قاله فينا ويمكن مراد من الوجوب والامكان للامكان **قوله**  
 ما اورد على انك وكيف يمكن تطبيق هذا الكلام على الجواب الحقيقة  
 الشافى الحق فلهذا لا يخفى في العمان الحق واجماله ان جعل الواحد  
 الاختلاف على بل لو لم يصل اليه بعد من الحق لكثرة نقص في الشرح  
 فان شأن التوضيح والتبيين اما تطبيق ذلك الكلام على الجواب  
 الاخر فليس في اختلاف بين وجوب الامر وان كان باعتبار ان بان  
 يكون واجبا باعتبار الارادة الانانية الغير لانه المتعلقة في الاول  
 بخلاف الفعل في وقت الذي هو المراد فوجبه والايجاب في ذلك **قوله**

فانما يختلف معادلاته لا يتغير فيه واما قبله فلا يكون ممكنا ان يجازي  
 ذلك الجواز او يزينا يقطع النظر منهما الى قبل الوقت المذكور  
 فلا منافاة بين حدوثه واختياره بالمعنى المذكور وبين القول  
 بوجوب الفعل بالاداة الذاتية العقلية وهذا هو الجواب الاول  
 ولكن فيه ما لا يخفى من التخلّف وعن هذا البيان ظهر لضعف ما ذهب  
 من الحق القائل انما اذا من عدم التطبيق هذا الجواب على السؤال  
 بعد تنبيهنا ان بعض التعارض حتى ينطبق على نفس الاختيار بالمعنى  
 الذي ذكره الثاني ان الجواب هو ما افاده الحق لا من الا ان يكون  
 من ضمن ما اوردناه هنا وكان في هذه الاشياء تناسب يناسب هذا  
 هذا قوله ان لو وجد قبله لزم التخلّف مع القائل بالضرورة  
 لقوله لا يكون موجودا الا ان كان قد قبله لزم التخلّف مع القائل  
 ان اراد به القائل ان لا قبله لزم مع انه في هذا القول في الثانية  
 وان اراد به القائل ان كان ما قبله عليه الخ وبالجواب هذا لتعليل العمل  
 فيلحق ان يطرح من بين قولك قد اشارنا سابقا الى انهم تسبقوا  
 بامر الله في الوجود فيجب على من قبله من ذلك الايراد بين  
 المذكورين

المذكورين انهم جعلوا من اجب العلة انما هو الحادث امر الله في  
 الحصول وجوده او بقاءه يجب ان يكون قائم حقيقة بانفسه كالمركبة  
 فانهم جعلوها شرط الوجود الحادث ومقتضاها يجب ان يكون ان  
 انقضاءه هو ان اوله وجود الحادث وهذا هو معنى التخلّف  
 الذي ذكره في جوابه المعنى هي هنا في ان وجوده ليس بغيره ان تمام العلة  
 فان دفع الايراد الثاني المذكور في ذلك فيهم واما ان دفعه لا يولد في  
 بيان في ما ذكرناه انهم لو كانت تلك العلة او العلة فيهما  
 انية الوجود فاجرة الذات وليس كذلك لما مر من تسبقهم في هذا  
 الحادث بالقديم بامر الله بل يجب ان يكون وحصوله ووجوبه  
 كل من الشقين المذكورين بان في هذه العلة موجودة قبلها بانها  
 بمعنى ان زمان وجودها من زمان وجودها ومقدم عليه بالذات  
 ولا يلزم عند ذلك التخلّف المذكور لما تنطبق عليه على زمانه  
 او في انهما موجودا قبلها بالان بمعنى ان الواسطة بينهما هي الان  
 يلزم التالي للخطاب المذكور وبالجواب يصح على ما ذكره في هذا  
 القول بالحق والقديم معاً الى الوجه المذكور ولعل قوله في هذا



البيان اشارة الى هذا البيان **قوله** فان قلنا فنجد وجود النظم المذكور  
 اي تمام وجوده هاهنا انقضائها ثم انما هي في سؤل الا يجب  
 ان نثير اليه والى فاعا اسوال فهو ان معنى قولهم ان تمام النظم  
 بانقضائها وان انقضائها هو جبره ان ثابتهما ما اذا كان  
 بمران ان الانقضاء هو عينه وان وجوده هو كذا ما نلنا معنى وكيف  
 وهو في حقه اجزاء التقييد وان ارادوا شيئا آخر كان بدو شيئا  
 قائما لاخره فاما الجواب فهو ان المراد ان الانقضاء ان يصدق  
 فيه ان الحركة قد ثبتت وحصلت في ظرفها وهو ان زمان الذي عليه  
 كانه حاصل فيه ولما كان لا يثبت على الحركة الا اذا انقضت ما  
 وهي هي هنا شطف بها في الا ان المذكور قلنا في جبره عليها اليه **قوله**  
 الآن وهذا هو معنى الحين المذكورة وهو يظهر معنى القلق والتعلق  
 المذكورين اتم ظهوره كما ماله هذا وقول من ان كثر من **قوله** فكيف يتجدد  
 عليه فقدم ما دامنا كافي الحاشية السابق والنسب الى عشرين اتم  
 لوجوده لما عرفت **قوله** قيل انما هي في البقاء الى العلل المعينة <sup>للوجود</sup>  
 الى ويمكن ان يجاب عنهما في هاتين طرفي وجود التعادلات عرفت **قوله**

ومن فرائد طر البقية كما ان آحاده وشرطه كاصل وجوده فلا يلزم  
 الحين والذكر ويمكن الرجوع الى جواب المغول في هذا وجه لا شك  
 عليه **قوله** انتم خيس بالمران ذلك الخلف انما يلزم على المتكلم **قوله**  
 من غير الايراد على الحق بان الايراد المذكور لا يرد على غير الاشهر  
 انهم من الفاعلين بحدوث العالم كل كالمه وسائر الحقائق معهم  
 كما يستفاد من كلامه في الجواب لهم الى الجواب الذي ذكره **قوله**  
 ذلك الايراد يتم بره على الفاعلين بالزمان انهم هم سبب الخليل  
 من النظم **قوله** فلهذا الكلام مطلبان ذكرنا في مضربها وتلويها  
 وقد خرجنا الى مضاعف كالاتي السابقة فذكرنا في مضربها وان لا  
 به لسا اكد بيل من القول بالزمان انهم هم على ما بينه سالفه فيلزم  
 عليهم انهم ايراد القلق المذكور في الواقع وهذا التقرير ما وقع  
 ايراد ان يخرج الفاعل الى ان تلك العاقل لا يرد عليهم الايراد المذكور  
 جبره كذا وان كان ذلك القول بالظواهر انما يرد والاصل انهم  
 مع قولهم بكذا لا يرد عليهم ايراد القلق المذكور على ان كل امرئ  
 بالقول انهم ولكن قد نعلم حال ما اشار الى ظهورها في تضاميت

كلالة الساطرة في تضامين كل انسا الساطرة فذكر والحق عليهم بان  
 الواجب كلابية ولا غاية له حسب ان يكون تعام لم يكن على قوام  
 ايراد عليهم من غير ايراد الخلف مع الخلف والعلم صحيح للتعريف الحق  
 بالعلم بالاصح كما علمت سابقا ولا يلزم عليه ان ايراد المدعى موز  
 على جوابه الاول والثاني على من اثنان الا ان يكون عرضا للزم على الثاني  
 الخ من جهة الاستدلال لا يكون فتأمل قوله وفيه نظر ان اول قوله  
 يختلف العلم الثامن من الخ الى علم كلام الله صلى الله عليه وسلم على ما سبق  
 من التعريف بين المتخلفين وعلى هذا يصح كلامه ولكن لا ان كل كلام الحق  
 هي عبارة من هذا القول بل القدر من مراده من العلم الشافعي في  
 السبب من السبب الشافعي حقا حتى الشك في ذلك على الحق العلام  
 كلام القاصد الخ على ما سبق بل جعله على ما هو القاصد من كلام الحق  
 ليكون مطابقا له فاورد عليه ما اورد عليه وعلى هذا الخلف الحق  
 القول مردوا بالحق العلام نظر الى ما هو الخلف من كلام الحق في هذا  
 القام فلو كان ذلك الشافعي الذي هو في بيان عليه للعلم بغيرها  
 فاورد عليه ايراد ان المذكور وعلى هذا لا يرد على الحق صلى الله عليه وسلم

الحق

الحق مع قوله ما قبل ان كل من عرف على معنى آخر فلا بد من علمه لا بد  
 المتبني على معنى اخر لعل عليه ان كل من الحق هي عبارة من هذا  
 لان العلم بل ينبغي ان يعلم على ما هو القاصد من كلامه مطابقا له  
 يرد عليه ما اورد عليه وحاصل القام في ان قوله ان كل من هذا هو  
 على ما سبق على ما هو القاصد من على الاول يرد عليه ان من مطابق  
 كل كلام الحق مع الله في بيانه وعلى الشافعي من وعلمه لا يرد ان المذكور  
 وقد ذكر من البيان المذكور وجه تلك الايراد فلا يخفى **قوله** واما  
 ثانيا فلا بد من تعريف بين مختلف الخ من العلم الثامن الى اى العجب  
 كما يظهر من قوله الاول لا فرق فيهم بين مختلف الخ الى قوله الاربعة  
**قوله** فليس ينبغي مخالفا لافنا حكم العقل بحالته لا يرد من حيث  
 ان مستلزم للترجيح بلا مرجح فان قلنا يخفى هذا يلزم ان لا يكون شره  
 الباري مثلا كما لا بد ان العلم حكم بحالته من حيث استلزم  
 لمزكيا الواجب مثلا وبالجملة ما الفرق بيننا قلنا الفرق ان العقل  
 لو تصور تصور عريك الباري على الوجه الذي في لما احتاج في الحكم  
 باقتناعه الى ما لا يخفى امر اخر بل يحرم ذلك حقيقة تلك الملة حقيقة حكم به



او صرف الشيء لا يفيد ولا يكون من غير الشرح فيه كما قال صاحب الشرح  
عظيم الله قد عرف الوجود الذي لا يتم من كلامه من غير ثانيا فاما  
فقد عودا لا يتوقف صرف الشيء في وجوده ووجوده الذي هو ذاته  
يدل على وجوده كما في الترتيل شهد الله انه لا اله الا هو وعلى من  
الحكماء ان يوافقوا ثم اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد  
وهذا العقل من ما نحن فيه فان العقل لا يحكم باستدلاله في طبعه انفس  
من ملا حظرة الترتيل على ما هو عليه بل لا يحكم باستدلاله من ملا حظرة العقل  
المتكدر فانه ليس ولا يكون ملا حظرة الغير حتما كما ان الحكماء المتكدرين  
ولا احد ان يقول انهم ان الحلال باللائحة ما لم يكن له اية علم لا ان لا يكون  
علم لها الا من خرج لا من ايات من كون شملت العدة من العلم بها الا بالذات  
وبين اسكن منه للشيء بل الترتيل وكل الامتيازات بين هاتين شرطتين  
انباري هاتين بالذات وبين اسكن من كبريا واجب ويصح بكونه كذا  
وهذا الحال الذي هم على هاتين العلم واما استدلالا اينا فانهم الاستدلال  
فخص قوله ثم لا يفتقر الى ان لا يكون الا كما لا يتحقق بغيره ثم ان هذا الكلام  
متعلق واما دليله فيظهر منه وجود ذلك الكلام على حسب ما ذكره

ويظهر

ويظهر من كلام الحق حيث قال فلا بد من بيان ان كان ذوا مراده امكان  
تختلف العلة التي تدفع اليه **قوله** ثم ان قد اشترط الله على اصحابه ان  
ويوضح العلة التي تدفع اليه الحق في قوله وهذا الاستدلال في الحق  
ويظهر ان كمال الذي القاصي الحاطم ان المراتب اسكال الخلف  
المنزلة ويحكيون بالانسان في ذلك الوقت وملة العلة وكانت  
كاتب في ان لا يدع على من قال ان ايمان الوهم قد هابك الى انما يدين  
جانب الجواب وكون كل سابق على مقتضى للاختراع وكون بعض اجزاء مقتضا  
للانجاء والغول بان ذلك الترتيل لا يكون ان يكون مقتضا الوهم لا  
معنى لمن ان الوهم ان لا يكون بين الله الشعايق في الوجودات وهو  
فانما يعلل الاول ما يعلل الثاني فبعد فاما انما اذ هو واقعا من لم يقل  
من ذلك كالمعتق من المتكلمين فيعد ما اخذت الخطا في يدك وقد ذكر  
ما قلنا عليك شرونا ان لا يعلمهم ايقه واما الجواب بعد الجواب المذكور  
لم يبق الا ان كمال على القائلين بالارتقاء الوهم حسب الجليل من  
من انفسه واقعا من قبل من حقق المتكلمين في انهم يعلمون ذلك الاستدلال  
انهم يجب ان يفيق من انفسه بعد الجواب المذكور لا يعلمهم ان كمال

اعم كامن من ثم على ظاهره فخص الحق لا ينفذ الا كماله لا ينفذ بالجهل بالذات  
 ايق من الثانية الاخرى لا يخرج من هذا **قوله** فقلت قد بان يريد الحق لا ينفذ  
 على ان يادة والحدوث كليهما بان يريد بان يريد على الزيادة ويجوز على الحق  
 او بان يدل هذا الجرح من حيث الجرح على ان يادة والحدوث معا  
 يدل كل منهما على كونهما لكن بان يريد مقتضى الزيادة وجب على كماله لا ينفذ  
 على كماله **قوله** فغير قبل فقلت انما هو مقتضى **قوله** في القولين ان قوله  
 على انما له على كماله لا ينفذ على من تارة عارفا باللسان **قوله** ويمكن ان  
 يكون انما هو على ظاهره **قوله** شعور ان كمال التكاليف على ما فيه الحق لا ينفذ  
 ليس على فان فيه هذا الجرح ما هو دليل العلم على عدم زيادة الارادة على  
 الداعي بقوله واستدل العلم على ان الارادة ليست امرا من سيرة الداعي  
 بانها لو كانت امرا من سيرة الداعي لزم انها في قدر القدرات فان هذا الامر ان  
 كان في الزمان بعد القدرات وان كان حاصلا احاطت بخصيص وجوده  
 ووجهه الى امر اخر وفيه ان قال الحق لزم ان يتناول تعدد القدرات لان  
 على ان كماله او كانت الارادة زيادة على الذات سواء كانت نفس الداعي  
 او امرا اخر فانه ليس هو ذلك فثبت ان العلم بالزيادة فيهم الزيادة فظاهره ثم

كاد

لا ينفذ على ان مقتضى العلم هذا لا ينفذ اثبات الارادة الزائدة على الذات  
 كما يشي به كلام الحق لا ينفذ انما يقتضيه من الابد المذكور بان لزم له  
 الحق من قبله على من يادة فثبت على الذات ولا ينفذ بكونه نفس  
 الداعي او لا ينفذ انما على من يادة فثبت على كل حال منها فلا ينفذ  
 الداعي انما ينفذ من الداعي وليس مقتضى من ان الارادة لما كانت  
 زيادة على الحق من العلم على علم احد الحدوث من البنس لا كانت منها  
 الداعي او ينفذ عليه على ما فيه الحق **قوله** ويمكن وفيه ما ذكره اخرا  
 ان لا يوجد ان يوجد من الجرح يكون مقتضى العلم لا يوجد ان يكون  
 القريب وهذا الحكم بالمتكلمين في العباد بين المتكلمين من صفات  
 ما سيجوز في شرح قوله العلم كذا ان الحكم بكل منهما مناف لما ذكره في  
 على ما ذكرناه في قوله بعد ما حكم بالانفاذ في وجوده فثبت على ان  
 ان مقتضى العلم اثبات الارادة الزائدة على الذات **قوله** ثم الحق يقتضيه  
 مقروى قوله الاول من الاول والثاني واحد والها واحد او يرجع  
 كل منهما على ما قال الى ان علم الانفكاك هو ابتداء الفعل في ذلك الوقت  
 الذي وجد فيه متاعا غير باطل اختلاف بين حاشين الطائفتين في



في الواقع فيها ويجب ان يكون ما كان سببها وقوله والثاني ليس معتقدا  
 على الاقل بل على الاول اذ لم يذكر الثاني الا في قوله في هذا وفي بعض  
 نصوصه التي هي معتقده على تسليم بعضهم يشهدون ان هذا الثاني هو هذا  
 قوله والا فبين الحديث في علم القدماء ولما احتلجوا الى الارادة الخاصة  
 لعل كما هو قد قيل على كل منهما انهم لم يوافقوا بين هذين القولين انما هو  
 بين وجوبه لا على المعنى الذي ينبغي ان يكون انما هو وجوبه  
 المعنى الذي ينبغي ان يكون في الخط الذي ذكره في قوله ان  
 الواجب الذي هو الوجوب بالولد هي تلك كل ام المعنى انما هو وجوبه  
 يدل على الاول فان قلت لا يخلو في كلامه بين الوجوبين لان ما رواه ان  
 واجب عند المعنى للمراد هي تلك لا انه واجب على المعنى المذكور كما ينبغي  
 والواجب بالمعنى المذكور واجب عند المعنى المذكور هي تلك معناه معلوم  
 كما جاء في هذا الحديث كل امرئ لا بد له من ولد ولكن يمكن ان يكون المراد  
 فيه ان ينبغي على المعنى للمراد هي تلك لا بد له من ولد معناه معلوم  
 الكلام ولا يخلو في الترمذي فان قلت كيف وهذا وقد اورد الشافعي العوضا الى  
 بان الذي هو الوجوب على الله تعالى لا يخلو في الترمذي على فان قيل

الذي

الذي اقام عليه يدل على الوجوب بمعنى التزم من صفات الله وانه هذا من  
 ذلك قوله فانما مقتضى هو ذلك بل مقتضى هو الذي يدل على وجوبه  
 والقول بان هذا من حيث هو ان الوجوبين هما امر خارج ما نحن  
 فيه وبذلك لا يلزم في الوجوب الذي في كلامه ان مقتضى هو المعنى للمراد  
 هي تلك او بالمعنى المذكور هذا قوله وهو مقتضى انما هو في قوله  
 وما سبق فذلك قوله ادخل قوله بامتناع الصدور في قوله في وقت  
 اي امتناعه في وجوبه فاما ما وجدنا في قوله ان مقتضى هو الذي في قوله  
 لكن لفظ التزم هو ما لا يمتنع الامتناع بالغير بل الامتناع في وقت  
 القول هذا اي امتناعه في كلامه ولا يمتنع على من يدعي ان مقتضى هو الذي في قوله  
 لا يمتنع الامتناع ولو دل على ان مقتضى هو مقتضى ما قلناه وبذلك يمتنع  
 بين ما ذكره وبين ما ذكره فمرد على المعنى هي تلك على ما ينبغي كلامه  
 حيث قال في هذا ان المراد بالامتناع الامتناع في غير من يجوز ان يكون هذا الامتناع  
 امتناعا دائما لا يجوز مقتضى ولا يمتنع العقل امتناعا او امتناعا بعد ما  
 قيل ان مقتضى هو الذي في وقت قبل ذلك الوقت على ما عرفت في كلام المعاني في قوله  
 سابقا قوله وبعضهم يقولون ان مقتضى هو مقتضى في غير ذلك الوقت

منه لذات الوقت الذي هو في ذلك الوقت لا يرد على ذلك الوقت  
العبارة التي هي واحدة على هذا القول يكون العلم في ذلك الوقت  
وعلى القول بوجوب الاستيعاب في الأصلية وان شئت قل على القول  
الاستيعاب المتأخر الذي هو على الشاغل في ذلك الوقت ان يكون في وقت متأخر  
ان يلا خطه الخاص في علمه بالحقائق وعلى الاثر لا يلزم جبر  
الشيء واحد على الاثر فيتم وعلى اثره يكون مجموعها الى شيء واحد  
هو الاستيعاب في ذلك الوقت من علم على علم وعلى علم لا يرد على الاستيعاب  
في بيان وهو مؤثر في العلم بالحق والظن ان المراد بالاستيعاب الاستيعاب  
بالعلم لا ان يكون في نظر من لا ينفك في العلم بالحق في ذلك الوقت  
القول من الحق في جوابه من سؤاله وهو ان يكون في ذلك الوقت  
شدة اجماع ان الاستيعاب في الحقيقة بالعلم في الاثر في ذلك الوقت  
فاجاب منه بان الاستيعاب في ذلك الوقت انما يستلزم ان يكون في ذلك الوقت  
بالعلم في ذلك الوقت في ذلك الوقت وهو غير العلم بالحق في ذلك الوقت  
على كل من الحق في العلم منه في ذلك الوقت انما يتم في السؤال في وقت الاستيعاب  
لذات الوقت استيعابا في الاثر في ذلك الوقت وهو سؤاله وهو في ذلك الوقت

ان

الاستيعاب في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
عليه ولا ينفك في العلم بالحق في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
اذا علم استيعابا في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
بالعلم في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
بعد ذلك في العلم بالحق في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
جامع بين الكل بين ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
المراد به وعلى هذا لم يكن كل شيء في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
كامل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
عليه ايراد امره في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
انهم حاله في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
سلوكها في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
فذلك من ان الشيء في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
من الشيء في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت  
لا يكون في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت



وقوله لم ينزل الله علما قلوبنا بل ابدل على غيرة العلم للارادة وعلى  
 حد وهي التي هي في الالهي من الوجود مثل ما روي عن كثيرين  
 انهم انزلوا في الدنيا من علم الله ومشيدها اختلاف ان لم يشأ  
 فقال العلم ليس هو المشيئة الا ان ما كان لا يتفق له انشاء الله ولا  
 نقول ما فعل كذا ان علم الله نفس انشاء الله ويل على قلوبهم ان لا  
 يذكروا ما كان الذي شاء الله ولم يشأ له شيئا في العلم والارادة  
 ان ينزل من اوجده الله تعالى في العلم نفسه ان خلق الاله بالمشيئة  
 واما ما ذكره في انشاء الله ان يكون العلم بالمشيئة فلهذا  
 فلا ينافي وجوده في غاية العلم وقدها ومشيئتها العلم الذي هو  
 الذات والوحد وكونه التعلق بحدوثه بل ان هذه التعلق والتعلق  
 بالقياس اليه ولا شك انهم انهم في العلم انشاء الله والى  
 ونحو صدره لا فاضل في كونه المستحق لاسرار الاله في فضل وجوده  
 فهو ان كان فلهذا مفهوم العلم من مفهوم الفهم ومنه ما كان  
 الارادة ومعلوم ان هذه المشيئة من مفهوم الفهم فكيف يكون العلم  
 الواجب فهم حقيقة واحدة بسيطة لا تتغير في العلم فلهذا الاختلاف في العلم

لا ينافي

لا ينافي البساطة المحضة لان كون صفات الواجب عين ذاته معناه ان  
 عينه وجوده هذه المعاني في صلبها لا ينفك عنها صلبها صفات وهي  
 ليس باوحد بل من حيث وجودها وحقيقتهما على وجودها  
 وحقيقة وليس بمتناه ان هذه الالفاظ مرادفة لها مفهوم واحد  
 والاله يكون حلقها مفيدا انتهى فان قلت الواحد الحق والبسيط  
 كيف يكون مصداق لغا هي مختلفة لانه ان يكون حقيقة صدق واحد  
 عين حقيقة صدق الاخر او غيرها والاول ينافي اختلاف تلك الحقيقة  
 عيب المفهوم لا ذكره صدره لا فضل في بهان ان بسيط الحقيقة  
 كمال الاشياء لا يخرج من حقيقة شئ منها من ان كان اذا كانت بسيطة  
 هو في ملكه وقلنا في ليس بمتبينة انه ان كان عينها حقيقة انه  
 ليس بمتبينة يكون ذاته بل ان صدق هذا السلب يكون الالهياب  
 والسلب شيئا واجدا وان لم يكن كما في عقل الانسان مثلا عقل  
 ليس بمتبينة ان يكون نفس عقل الانسان نفس عقل ليس بمتبينة  
 عبارة والشاغل ينافي البساطة الصرفة والوحدة العصرية في بسيط  
 الحق فكيف يكون مصداقا لان يذعن واحد فلهذا السلب الحق والوحد

الصفة المطلق لا جل باب الحقة وصدق الحقيقة المطلق يجب  
 ان يكون جاعلا للحقايق الصفات المعجدة الكليات العلم والارادة  
 والقدرة مثلا ما ان يكون حقيقة بنفس حقيقة هذه وهذه وهذه ولا  
 يلزم خلافه ان يكون حقيقة بان يكون مع الحقيقة تلك الصفات من غير  
 منها تكون حقيقة لها وصدقها بين ما من غير ما من غير ما من غير  
 الا ما في البرهان المذكور ان العرف هو هذا السبيل لا غير من هذا  
 السبيل وصدقها السبيل للصدق في وجود صدق وجود آخرها الم  
 فيها ما هي امتصاص اختلاف الصدق فاذ لم يكن اختلاف في الصدق  
 لم يكونا اثنين وهذا بخلاف ما من غير ما من غير ما من غير  
 الا في حقيقة على الوجه المذكور فاعقد ما قلنا اننا لا نجد اننا  
 فانه متجاوزا لربنا عظمه فان قلت ما الفرق بين هذا الذهب وبين  
 ما ذهب اليه جميعا من اشكاله ومن غير ذلك ومن غير ذلك من القول بان  
 الذات المقتضية احدية ثابتة متساوية الصفات كما انها هي ذاتها  
 يقولون بان الانكشاف مثلا يتبع على نفس الذات بذاتها لا يقول  
 برالفانين بالعينية فالفرق بين المذهبين وما معنى كل منهما قلت

ان الفانين بالعينية يقولون بان الذات مصدر الحق فهو ذات الحقيقة  
 حقيقة بخلاف الفانين بالنسبة فانهم يقولون مفهومها ذاتها  
 الذات ويقولون ان اطلاق الصفات عليها من باب الجاز دون  
 الحقيقة مثلا يقولون انهم ليس صدقها للعالمية يجب الحقيقة  
 بل لما ثبت على انكشافها لا تكشاف بل انكشاف على هذا هو اذ وكل  
 الصفات فان قلت يرجع لانهم الى اللفظ اطلاقا فحسب الحقيقة  
 والمجان وهو من في حينه لا يليق لا باب العقول في كتب العقول  
 ان لا يصدق هذا المبدأ بل انهم هذا يرجع الى ان كل معصية  
 الحقيقة ان يلزم على الفانين بالنسبة ان يكون في ذاتهم العبادات  
 نقصان ونقصان بل من انكشاف ايق في ذاته لا يلزم ان يكون  
 حقيقة العلم مثلا وحقيقة التي هي من الوجود وكلا مطلق في الحقيقة  
 مشتقة من الواجب وكل حقيقة سائر الصفات الجبرية والكافية  
 منهم مفهومها انما هي ذاتهم بخلاف الفانين بالعينية ولذا لم  
 يلتفت اليه من اشرف قلبه وانرا الحكم العقول من صفات العقول  
 والعجب انهم قلنا في هذا القول وتقول انهم باصناف البوصد



لاجله و قد اقول الاشعرى العالمين بان الصفات على الذات من الوجود  
 و لم يعلم ان قولهم انهم من الوجودات وانهم ليسوا بها هو بالحق جدا  
 كما علمت و ما ورد في الحديث من ان لا كمال للشيء حتى الصفات منه ليس  
 معناه ما فهموا بل المراد ان الصفات اشياء عن اولها و لا ملائمة الا  
 مع قطع النظر عن الصفات و مفهومها هذا هو هذا معنى لطيف شريف  
 و العرفان مكسب العلم على صفات خدود و هو و لكن هذا العلم  
 ملائمة انهم ان لا يزل لهم مع العالمين بالعبودية يجب الحق  
 راجع الى المقتضات ان كلهم لا يزل انما على حق التبادله كما يقول بها  
 الاشعرى و لكن لما فهم ان قيام من الاستغناء معتبر في حق الاستغناء  
 و انما هو من مميزات قام بها المبدأ و حقيقة و قد اريد الصفات  
 على الذات سلوا عنها هي الحقيقة بزم من الاولين مثلا قالوا ان العالم  
 موضوع لوقام بصفة العلم حقيقة و لما لم يجر هذه الصفة بزم على ما علم  
 الدليل على ان العالم عليه على الحقيقة لما زعموا ان معناه الحقيقي  
 هو الذات و لم يعلم ان ليس معناه الحقيقي بل معنى الحقيقي للصفات  
 على ما حققنا معنى لسطا و اما انك لا لبدا بانهم انهم مثل الحق

الوجود

للوجود و هو ما يقتضيه الغائب بهت و مراد فانه او ما قبله ان  
 لهم من ان يكون من قبل بئس الشئ لنفسه و عدم انكشاف الشئ عن نفسه  
 او بئس الغائب للغائب عنهم في الحقيقة طبع الى ان المشتقات و موضوع  
 الحق كذا و الحق كذا و لا يخلو ان العالمين بالانسان العالم سلك عليه يتم الحق  
 الذي يخلو عليه العالمين بالعبودية لكن يقولون ان الحق بيان و لا يخلو  
 العالمين بالعبودية و لا سلك لهم معهم في اطلاق هذا الحق عليه ثم هو  
 لا يزل عليه نفسه ثم يحكم العقل بغير الضرورة ان اطلاق العالم  
 في الشئ عليه ليس بواجب الجواز و هو انك من ان ما فهم من  
 المشتقات فاسد في نفسه **قوله** و اما ما ذكره الفاضل للمع من حديث  
 الزرادق اجماله الى قوله ان جميع او معقول يمكن ارجاعه الى ما ذكره لكن  
 على الوجه الذي ذكرنا اليه و لا يرد عليه ما اوردته **قوله** بل انما يقتضي شأنا  
 القول بالاجمال و الفصل في علمهم انهم ان يكون الواجب لهم في  
 المرتبة من الكمال مصلته على ما فهم من ظاهر الاجمال و الفصل و ان  
 اريد بعلم الاجمال ان ذلك من ذاته مع بساطة الحضرة و وحدانية الصفة  
 بعم جميع الاشياء على الوجه الفصل و اما الجواز انهم بعبودية واحدة هي

فانه القديم يعلم جميع الاشياء على الوجه التفصيل وبالحكمة انهم يصورونها  
 هي فانه الحق سبحانه يعلم جميع الاشياء مفصلا وبعبارة اخرى انه في معرفة ذاته  
 في هذه الاشياء جميعا على التفصيل يعلم التفصيل في حقائقها منتهى وجوبها  
 التفصيل في الحقائق منتهى وجوبها منتهى وجوبها منتهى وجوبها منتهى وجوبها  
 بان يكون على الشيء شيئا كونه وجوده ويكون له احوال والتفصيل  
 بالنظر الى الاشياء المتأخرة عليه ما ووجهه وتفصيل ما قلنا ووجهه منتهى وجوبها  
 الحق سبحانه لا يخلو على طلب الطالب هناك فانه لم يتم الا ان هذا  
 الدليل وكل ما بعده والظهور من ان هذا الكلام منتهى وجوبها على  
 التحقيق او على الارادة فلا تغفل مقوله انما يتحقق على من قال انه لا اجل  
 فانه قد لا يكون من التمام على تقديره فلا يكون من الفعل على احد قوله  
 كما هو في الشرح باعتبار كلامه في قوله بعد هذا قوله ثم هذا الذي هو هذا المعنى  
 الذي هو جواب العلم على امر من المقدمات المذكورة في قوله ولو كان  
 العرض لا يرد على هذا الملم كما هو في قوله كما ترى في جواب اسم الرب  
 باعتبار اعتبار القديم فيه قوله واستخرج بان الشيعة لا يتحقق على حق  
 القدرة المطلقة في حقيقة القدرة كما ان من فيه نفسه على ما قلنا من الغاية

السابع

السابع عليه من حق قوله ثم القدرة ما دام هذه الشيعة لا يتحقق على الحق  
 القدرة المطلقة كما امر من غير نفسه فلو ان هذه الشيعة في القدرة المطلقة  
 لا حاجة لها في دفعها الى ما قلنا ان القدرة المطلقة لا يتحقق على حق  
 القدرة المطلقة حتى يحصل الحق الجواب بقوله هذا لا يرد ما سبق في حق  
 القدرة المطلقة ليس على ما ينبغي له لانه لا على ان الشيعة في تلك القدرة  
 تكون فاعضه ويحتاج في دفعها الى ما ذكره في قوله ثم ما ذكره من الشيعة  
 جواب اسم الرب في قوله الى وجهها فذلك من وجهها لا حاجة في الحق  
 الى ما ذكره كانه انما هو على قدر ما يكون القدرة متعلقة بالحق  
 عند الحاجة لا حاجة له في الجواب من الشيعة المذكورة الى ما ذكره من الشيعة  
 من ان نفسه عليه كما امر من انما لا يتحقق على من قال بغيرها يا هذا الطريق  
 قد لا يحتاج الى الجواب من كونه في الحائض السابعة عليها في قوله فيجب حمل  
 كلامه على ان يصدق عليه وعلى القادر في حال العدم انه على قادر  
 على كل طرف في الفعل والاستقبال كل طرف في الفعل لا القدرة  
 والحاصل ان القدرة في الحال ومعلقها هو الفعل والشئ  
 في الاستقبال قوله ولو حمل قوله العدم على عدم القدرة او على



عدم الفعل على محقق الوجه العائز من يكون محقق كلامه هكذا ويكون محققاً  
 القدرة على المستقبل بالنسبة الى طرف في الوجود والعدم مع عدم القدرة  
 بالنسبة الى كلا الطرفين في الحال اي يكون ان يكون القدرة على المستقبل  
 بالنسبة الى الطرفين في الحال لا يكون القدرة بالنسبة الى الطرفين  
 في الحال والحال اهم من ان يكون حال الوجود والعدم فكل هذا  
 يكون جواباً عن ما قيل من ان كل من الشقين من دون حذف واحد  
 ولكونه لا يخرج من مبادئه كما لا يخفى ولا يمكن قبله ولكن خلق كل واحد الفعل  
 والتركيب في العنان في ذلك لا يعجز ويكفي في وجهه ان يجعل النظر  
 المذكور في غير ظرفه لا مكان ويكون الخبر فيه راجعاً الى القابل  
 بقدر ظرفه آخر معلوماً بالفضل والتركيب مع ضمير راجع الى كمال حال وجه  
 لا ينافي عليه قوله وهذا الحق معترف بورود هذا اليراد في هذا  
 مشتقاً للورد ودين ما قلنا ودين ما قال مع ان التفسير الذي ذكرنا  
 لا يرد عليه ان هذا خلاف ما ذكره فان وجه هذا يرجع عليه بعد آخر كما  
 مر من ذلك فمما تامل في العلم اشارة الى اننا وزعم هذا الحق في  
 الامارة المذكورة لا يرد على وجهه بل لا يخفى في وجهه ايضاً ان العلم

القدرة

القدرة المتعلقة بالطرفين في المستقبل اي يكون في الحال على وجهه يكون  
 نسبة الفعل والتركيب في المستقبل اليه بالنسبة اليه سماعاً اي يكون  
 مع هذه النسبة بحيث انضم اليها في سبب الوجود مثل ارادة الفعل  
 صان على تمامه ويتحقق برؤاؤه اليه سبباً لعدم مثل عدم ارادة  
 الفعل وان ارادة التركيب لم يثبت عليه الفعل ولا يرد عليه الا بالمد  
 الخاضع الى الجواب المذكور فيقول السامع ثم يرد عليه ان اعتبار  
 الاستقبال في الجواب ليس يكون الفعل فلا حاجة اليه ان يقيم ان يكون  
 من جهة ان يجب منه ما هو الحق منه فبعض ما يحتاج الى اعادة هذا <sup>التفصيل</sup>  
 المشهور مع ذكره سابقاً **قوله** فلا ولي ان يقال ان اعادة هذا التفصيل  
 ويمكن بعد ان يرجع كلام الفاضل العالمة بان يكون مقصوده ان  
 المحقق ذكره هي شامع ان سبق مشروعا فهذا الوجه المنه بان ردد  
 على الاشعار مع الاشارة الى انه آت من الخلق على ان هذا الثالث  
 والفقير كما سيجي لم يصرح به كقوله **قوله** القدرة من كلام الله تعالى  
 انما التعلق في مطلق القدرة الى الحق كيف يمكن ان يكون النزاع بين  
 العجز والاشعرية القائلين بالقدرة التامة التي من جملتها القدرة في

فقد

مطلق القدرة ولا كان كسادتهم جارية في قدرة الله اليق فالخلق ان يقال  
 كما قال الفاضل المعصوم في الما ينظر من عبارة شارب المقاصد ويخرج ان  
 التنازع في تعلق القدرة ولكن لا مطلقا بل في قدرة الخلق على ما لا يعلم  
 بعض اولئك لا يضاف الى ان يكون من انفسهم يقولون قدسها فلا يشعر به  
 من انفسهم بل ان قدرة الواحد لا يتعدى حدود تعلقها مع الفعل في  
 او يتصل بها هو الذي هو او العزم والمقتدر يقولون بتقديم تعلقها على  
 الفعل ولكن يجب لا يلزم منه تعلق اليه من العلة الشاملة ولا التعلق  
 بغيره وبين قولهم بوجوده عند وجود العلة الشاملة  
 يقولون بان في الانزل تعلق القدرة بان تحقق الفعل في الانزل في  
 الان الذي يتحقق بغيره ويخرج التنازع بينهما الى تنازع معقوف في  
 نسبة الفعل بالتقدم اليهم معقولا ولا يجب ان يحمل التنازع المذكور  
 على اللغوي بان من قال بالتقدم يقول بتقديم نفسه على الفعل  
 ومن قال بالمتأخر يقول بتقديم تعلقها بالفعل وما قال اللغوي العلة  
 من ان لا وجه لدعوى ابتداءه من الفصول من شارب المواقف لانه  
 اذا القدرة لا يتقدم الخلق على ما انما اليه من معنى التعلق ويظهر

منه

عشر اذ قد اشرح المواقف وهو لا يجب ان لا يجعل التنازع المذكور  
 في اذكر وهو طبعه وعلى الا شعر به انه لا وجه لحدوث تعلق قدرة الباء  
 وهو كلام اخر خارج من الختام فتصرف ثبت قوله قولا وجه لحدوث افاد  
 بعض الفضلاء بعدم شاسيته بالمقام هذا ان اراد بالقدرة انحاء تعلق  
 العبد لا هو القاد المتبادر ويمكن ان يوجه بعيدا بان مراده بالقدرة العلة  
 القدرة الفعلية بالحدوث بغيره سواء كان قدرة الحق او الخلق لكون  
 التنازع في الاقوال من حيث التعلق وفي الثانية من حيث اتصاله بالامر  
 عليه الا اراد المذكور قاقم قوله ويمكن ان يقر المراد من مثله ان التنازعين  
 ومنه هو او احدهما هو ما سبق للخلق في ذيل وفرد الحق قوله  
 ومن القدر ان لا يناسب مدعيه من خارجة الى حال البقاء انما هو علة  
 الوجود ولا في ليس الامر كما ذكره ان العلة وحده الوجود الخارج عنها الى  
 حال البقاء هو الوجود والقدرة ليست موجودة فلا شاق في تعلقه والبقاء  
 على ما في الشرح مع ما هو عندنا من كون حال البقاء انما هو علة  
 الخلق الوجود لا فاقول الحاد من احتياج الخلق الى العلة حال البقاء احتياجا  
 اليها باهي موجودة اي مع مقدمات العبد بها هو موجود ولا شك ان



قدرة الغاوي الموجد من جملته لا يعلم في كلامه ذلك الشا من الموجد  
 قد مر **قوله** مع عباده اذا الطمان الادلة المذكورة في هذا الباب سوية  
 في هذا الكتاب المتبرع بها العقاب **قوله** اذا التزاع في حال الوجود **قوله**  
 صيغ ان التزاع هي في ان الحدوث سواء كانت القدرة باثباته الفعل  
 ام لا ولا يقول بناء على هذا التوجيه يجب ان يفسر عند المحقق  
 من الدليل على البناء امن بعد الحدوث ولا يلزم التفسير بغيره  
 القدرة على الفعل بل انما يلزم ان القدرة لا يكون حال البقاء وهذا لم  
 من ان يكون حال الحدوث او فقد لم يلزم من المطلق بل ما  
 هو ام **قوله** من ولا يجب عليه ان لا يبطئ الحدوث البقاء هي **قوله**  
 اشتمل عليه قوله اذا التزاع في حال الوجود ولم يكن حاله الاطلاق هي  
 على جميع احوال الوجود ولكن قد مر في معناها مع ما هو مراد في هذا  
 المقام فغلط وجه ما اوردته وان لا وجه لما اوردته من قوله لا وجه  
 لما اوردته فظهر انه مراد على هذا الدليل من ما اوردته الحق **قوله**  
 ثم قال فيتمثل في جميعه اي كلام المم وهو قوله والثاني يجب ان ياتي في  
**قوله** وعلى هذا التوجيه يكون دليل على جواز في كل المتناهي وهو  
 قائلها

قد مر **قوله** في التزاع في الزمان **قوله** في كون القدرة الواحدة متعلقة **قوله**  
 في الزمان الثاني **قوله** وقد ظهر حاله بالذكري في الحاشية السابعة من ان لا  
 متناهي بين معنى القدرة وشملها بالحق **قوله** فلا يكون مكافئ  
 او يوقع الايمان في ثباتي الحال **قوله** فان في العقاب راسا الى ممتد  
 اسفل الكفران ولا يخلو هذا الحدوث اللازم على كل حال فيقول بعيد  
 وبما ذكرنا ظهر في كل الحق الحق في **قوله** فالحق في الجواب هو ما ذكرنا  
 الحق وهو الذي ذكره جوابا عن الامراء المذكور في الحاشية على الجواب  
 المذكور بتغيير الجواب فاقم **قوله** ويمكن ان يورد اية على هذا الجواب  
 او على الجواب المذكور او لا تأملوا الحق في الجواب **قوله** نعم لا يجوز  
 التغير بان كل واحد لا سلم في ذلك ان يكون كونه فيه **قوله** ويمكن  
 ان ياتي في يد قائله ان يكون ان يورد اية **قوله** نعم لو كان له ان يبلغ  
 آت اول قوله وليس ليس من صفات ذلك شئ فله على امر حال هو  
 ان يكون له ان يبلغ آت او لا كما مر في المعلقة المهددة او لا والحق  
 على الله حال فلا لا **قوله** وعلى هذا التوجيه ما ياتي في هذا المقال  
 من ان ما في الحق في العلم مذهبها هو ابطال المقام وهو من صحيح كذا ينبغي

قوله وان كان قولنا ان يكون الاسلام غير شرع ومع يكون الحق اول الذي يكون  
الاسلام غير لا يكون مكلفا بالاسلام فينتهي قوله فليس آتيا كل اى لا يكون  
اول ان يكون الاسلام غير قوله ان المكلف بالاسلام في كل حين وفيه  
سابقا عليه معناه ان الاسلام في كل حين التكليف به وفيه سابقا على  
ذلك الغير، وثقا المتبر هذا هكذا ان من قبل الجيب الاول فاقم قوله في غير  
التركيب وتكون الفعل مقدور على حصوله شرط التكليف هو مقدور  
الفعل ويكون في مقدمه به الصلحية بالحق المذكور بشرط التكليف هو  
تلك الصلحية التي تحقق حال عدمه لا يشهد به لا شك هذا لا يصح  
الاشكال اى الاشكال المذكور في الاستدلال لا يصح بحسب ان يكون الفعل في  
زمان التكليف مقدورا على تقدير الحيرة لا يكون كان اذ زمان التكليف  
قبل زمان الفعل فليس على هذا من تكليف الكافر بالايان تكليف من انما  
وهو لا شك ان يكون قوله وما اورد عليه بعض اوقات كذا بعض  
الحنين ثما لا يفتقر الازدواج في بعض الحشون بعد ما في المذكور  
وفي حيث كانا كان التكليف الحقيقى لا بما هو مقدور على تقدير  
وجوده بل ان يكون الكافر الذي يلى ويماش على الكفر غير قادر

على الايمان لان الخوض في القدر لا يكون اوسع الفعل ولم يجد  
من فعل الايمان فلا يكون قادرا على بيع تكليفه بالايمان والاولى لم تكلفه غير  
المقدور والحال ان الكافر الذي ما شى الى الكفر مكلف بالايمان بانفاق  
كافة المكلفين نعم ما ذكره الحق انما يكون له وجه في حق من آمن بعد <sup>الكفر</sup>  
فانه لما امن صدق عليه قوله وعلى الايمان على من كان كونا <sup>مكلف</sup> الكفر  
للفعل المشي وما اورد الحق العلة من الازدواج عليه بان هذا الازدواج  
ثما لا يستحق الازدواج في قوله واما عامر و بعض اوقات صليها  
فهو اقول <sup>ان يصح التكليف بالايمان</sup>  
في الحال ان يكون ذلك لان التكليف مقدم مقدم على الفعل يجب  
الزمان وبالجملة زمان الفعل بعد زمان التكليف وما لم ينقطع التكليف  
لم يكن الفعل ليصير التكليف بايقاع الفعل في الحال انما فلتا محل  
عرضه من العقوبة المذكورة العترة من الجهة الخصومة المشار اليها لغير الازدواج  
في زمان العدم ان وان لم يكون يصح من جهة الاخرى ولعل المنع المذكور  
في العاشرة السابقة مؤيد لهذا فاقم قوله اذ في زمان العدم يكون الفعل  
مقدور بالحق الذي هو شرط لصحة التكليف والحاصل ان شرطه



متفق في زمان العدم يكون الفعل قد دل بالحق لا كونه وهو <sup>محل</sup>  
 لصحة التكليف والحاصل ان شرطه متفق في زمان العدم فخرج ان  
 مقتضى التكليف ما يلزم الفعل فيه ايتم من هذه الجهة <sup>محل</sup> والفاضل  
 المقتضى ان يكون هذا الجواب على ما قاله المصنف في ان الجواب  
 من اصل الامر بل هو مقتضى الورد لا من فهم من هذا التكليف <sup>محل</sup> فحال  
 الايمان في الاستلزام التكليف بتجصيل الحاصل وهو <sup>محل</sup> وكذا يكون  
 ما قاله الجوابين من اصل الامر او جوابا واحدا منه ثم ان الفاضل <sup>محل</sup>  
 هذا الجواب جوابا عن الورد لا كونه <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> الجواب <sup>محل</sup>  
 الجواب الاول <sup>محل</sup> فحينئذ الحقل العدمي وبعضه من الخلق <sup>محل</sup> فحينئذ  
 ما قبل العدم <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ  
 العمل من الاستدلال <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 حتى ياتي التناقض <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 التكليف قبل زمان الفعل <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 لا يترتب ما قد يكون التكليف بالايمان <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 اختصاصه بحال الايمان <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>

في وقت

توهم وتقيم لكم جميع الواجبات <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 لا يترتب فيهما واستفاد <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 الاشياء <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 في وجه حسن كما ترى <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 الحق من العدم <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 الحاضر والزم على ما في الشواهد <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 باختيار الشق الثاني <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 في هذا الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 للتناقض <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 الاول من الاول <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 في باقي الحال <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 ما حله <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 الايمان <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 فالتكليف <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>  
 الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup> فحينئذ الجواب <sup>محل</sup>

ذكره في وجه المناقاة هيئتكم لا يحق في الحق ان يقرب من بيان المقودير  
الذكره ان في الحق في السؤل الاول ان تكلف الفاعل حال الفعل  
او كذا في الشا في كذا الجواب عن كل ما يناسب ما ذكره الفاضل  
العم وكذا في السؤل الثاني في جواز ان يغير المخلص حال القدرة  
في غير ذلك في الحق في الحق ان لا يغير المخلص في الحق في الحق  
ان الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
الفاصلين بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
في قول ان الفاعل يغير في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
ما لم يقرب في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
ببصر في اليوم الواحد من ان يكون في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
المخلص في اليوم الواحد من ان يكون في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
لان الذي يغير في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
قد كان جهات مبداء في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
جهات مؤثرة في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
على الارواح في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق

الهيئة

الهيئة في مؤثره لم يكن ذلك الذي وجدته في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
الوجود هو القوة على الفعل في بعض القوة ولا شك ان الكيفية الشا  
بالقدرة حاصله قبل الفعل ووجدتها بالهيئة ليست هي تمام القوة  
بل هي احد اجزاء القوة وان امكن فادرك كل لم الغرض على الوجه الذي  
فانما جازينا الى التفتيح عليهم وتبين صورة كل منهم انتهى وان  
جهد بان مقصوده هو ما قال الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
الكتاب الكبير قد علم بالاطلاق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
نقل قول هذا المعنى في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
بعضها الامكان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
ما لان قد انشأ في من ان تلك القوة لها الازم وهو الامكان ولم  
يعلم ان هذا الامكان لكونه استعدادا صريحا لا يحتاج الى الفعل في الحق في الحق في الحق في الحق  
حالة الامكان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
الذين يجب ان تكونها من القوة في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
ما هي موجودة في حق ذلك الوجود وانما المبدأ في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
مبدأ الامكان في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق



انما قيل ان كان الانسان لا يمكن ان يكون في عينه مبدأ فذلك لا  
 والا لزم ان يكون القوة بالقوة فعلا بالقياس الى شئ واحد  
 مع الشئ والى معرفته بان مبدأ القوة لا يمكن ان يكون  
 منه الا شئ واحد اكمل وجب منه وجود الآخر في صورة الخلقان  
 موضوع القام وموضوع الاستواء وهو صانع الوجه كيف يكون  
 شئ واحد له واحد فاما ان مبدأ صحة الفعل والترك فلا يجوز  
 يكون هو عين من زيادة شئ عليه مبدأ الفعل بخصوصه فهذا  
 القوة والقدرة على الصنع والامكان شئ واحد الفعل والوجود على  
 البتة والوجوب شئ اخر غير له فكيف يجوز لاحد في شئ غير الفعل  
 ودين الفعل ان يقول القوة على الشئ لا يكون الا في العقل ومن  
 فاعلم قليلا في مفهوم قلنا مبدأ الشئ يعلم ان سر هذا المبدأ حسب  
 هذا المفهوم يلزم ان يكون معصوما لعدم الله والامكان بالقياس  
 الى ما هو مبدأ له لان مبدأ الامر الذي لم لا ينبغي ان يقف فيه مبدأ  
 الشئ في شئ اخر انتهى القول واصل الامكان الدائم لهذه القوة ليس  
 استخراجه بالامر ما كان ذاك وهو لا يقول بان ما هو مبدأ القوة

مبدأ

بعيد من زيادة شئ عليه مبدأ الفعل بخصوصه وبالجملة هذا الشئ  
 من كل ما هو مبدأ امره على ما هو القدرة ان القدرة ان اعتبار  
 مع سائر شرائط التام بان يكون قوة مستمرة لجميع شرائط التام  
 في لا يكون الا في الفعل وهذا هو مبدأ الفاعلين بالخير وان لم  
 كل بل امتدت نفسها من غير شئ فيكون قبل وجودها وهذا  
 مراد الفاعلين بالقبلة والمحال ان ما اوردته صدره لا فاضل على ذلك  
 الفاضل هي هنا من وادام والعجب ان قد تعجب من هذا الاعتقاد  
 او امر العجب في حرك قال بعد قل كلام الشئ والعجب اعتدالهما  
 المتصور من ولم يدركه انعكس عليه العجب بل يكون امره اولى بهذا  
 عجب في عجب فبما هذا لم كان بعض ما قلنا من الشئ في قلنا  
 قلنا ما سوي ان تنظر في سوي في خط نقاب الخفاء عنه ونظركم  
 ان ما اوردته الشئ هي هنا من وجبه من وجبه اخر فقول قول لا يكون  
 في جيلان مفهوم مالم يتم فكيف يقوم بياتر القاعد اذا لم يكن له  
 قوة على القيام مالم يتم فلا يكون له حالة الفعول ان كان القيام فذلك  
 قيامه متعاقبا لا يمكن ان يقوم ولا احد ان يقول ان اراد استماع القيام

استقام حاله القوة فليس له ولا وجود فيه وان ارادتم قول اللاحق  
 الضام بغيره عليه وقوله فهذا القول لا يمتنع في حق الله تعالى  
 قبل في وجهه اذ حين لا يمتنع في وجهه حاله القوة لا يمتنع في  
 ان يرى شيئا لا يمتنع ولا مراد منه قوله فيكون امكانه ان يمتنع في  
 العالمين ما يتلوه فيكون الله في وجهه استقام حاله القوة لا يمتنع في  
 حصول التبع فلا يكون حصوله في امي انتهى والحاد هذا التقى اي  
 يجب ان يكون امي في تلك الحالة وعطلى عليه هذا فيها وهو يمتنع  
 وانما في القول والاحد منهم ان يجب متبعا فيكون عدم هذا الاطلاق  
 حاله القوة فيرى على الوجه بالقوة بعينه اذ في غير كان قاده  
 عليه بالفعل فان البصير ما له هذه القوة بالفعل او بالقوة بالفعل  
 المذكور فلم يلزم على ذلك التقدير ان يكون حاله القوة امي متبع  
 وقد جعل بعض الافاضل النزاع معناه لا يحصل على التغير وتكلام  
 الاسرار على التلازم والذمان معا فكل التقدم في كلام المحرر  
 هذا قوله تعالى اراد الله جعل العبد عليه لصدوره من ان كان  
 على هذا الوجه ما الخلق بين الجوان ومنه كما لم تحس والشارف قلت  
 الفرق

الفرق بيننا على من جعل الاسرار والنجاة بين الله تعالى مع فعل  
 الاول قدرة غير مؤثرة فيهم وفي الثاني لا يمتنع وبعضهم قال ان  
 الفرق بيننا وبين الله تعالى ليس للعبد استقام حاله القوة والمواد يكون مكسوبا  
 للعبد كونه مقار بالقدرة وادارة من ميان يكون هذا التبع في  
 ومنه في وجوده سوى كونه حاله القوة فان قلت فعلى هذا ما بين  
 القدرة فقلت صدقنا انما التاثير والاياد على ما خرج به الامري  
 حيث قال القدرة صفة وجودية من شأنها تاتي الايجاد والاحداث  
 بها على وجه يتصور من قامة الفعل بل ان التاثير والتاثر  
 بل لا من الفعل والقدرة العادية كل كذا لم يزل او وقع متعلقها  
 بقدره الله تعالى وبما لم يزل على ما يمتنع من شأنها الايجاد و  
 التاثير مع وجودها التاثير اما بالفعل للقدرة الباري او بالقوة  
 للقدرة العبدية يعني ان لم يزل يقع متعلقها بالقدرة الباري او الحرة  
 لكن لا وقع فلم يقع وقوله على وجه يتصور من قامة الفعل بل  
 من التاثير اما الحرة من في الجوان ومنه كما لم تحس والشارف قلت  
 المؤثرة والوجبة او المواد وخرج احدهما بل كان احدهما يبدل في



القدرة في الماضي حين تبدل أحدهما بالآخر هذا في القدرة الحادثة ولما  
 في القدرة القديمة فيشأى لبسها إلى الفعل والترك وجوان تحقيقها  
 لكل منهما من دون مرجح للشك لأن بعد التعلق لا يتبدل المتعلق ولا  
 يجوز أن يتبدل إيمانه كما يرجح لا بد عليه أن هذا لما لا يوجب  
 من أن القدرة الحادثة الحادثة لا يتغير بالظهور بل القدرة على الفعل  
 من القدرة على الترك ويمكن أن يقال أن جواز التبدل بالقدرة المختصة  
 بغير القدرة الحادثة بمعنى أن نفس هذه الطبيعة لا يقتضي خصوصية  
 الفعل والترك بل نسبة كل منهما إلى تلك الطبيعة سواء وهذا لا يستلزم  
 أن يكون قوة الواحد مستأداً والغيرية المرغوبة فيهم بل يجوز  
 أن يكون خصوصية بعض الأجزاء مقتضية للتعلق بطرف وخصوصية  
 بعض آخر مقتضية للتعلق بطرف آخر ولا يكون القدرة الواحدة  
 الشخصية مختصة بالطرفين بل كانت القدرة على الفعل من القدرة على  
 الترك هذا **قوله** ولا بد له لا بعد فيه **قوله** على أنه يمكن المناشئة فيه  
 إلى فعل بعض الأجزاء قبل أن يذهب هذا شيء عليه لا على وجوده فلا يمكن  
 حول تلك المناشئة عليه ولوجوب بناء ذلك الكلام على العجز ولا

لما ورد

لما ورد عليه هذا **قوله** وهذا بعد له لا لا أدلهم وكلامهم على أن التبدل  
 بينهما في الحقيقة والمعية الزمانية كقول المعصية هنا ويمكن أن يقال  
 على المستقبل مع عدمه من الحال وفيه قيد عليه كثير لا يخفى على  
 الخلق **قوله** وذكر الكسب لا يطابق على من ذهب إلى أنه لا يكون  
 التماس في الخطايا على من ذهب المعتزلة وهذا لا يطابق على من ذهب  
 إلى أنه ما وإن كان يكون تفسير التماس في الخطايا على من ذهب إلى أنه لا  
 وجب يكون المراد بالتأثير المذكور التأثير بالخلق بمعنى المذكور وعلى  
 أي من المعنيين الذي يوجب إيراد بعض الحقائق كما لا يخفى ولعل المراد بالتأثير  
 أحد الحاشية إشارة إلى وقوعها من التراجع يكون معنوية كما فهم  
 بعض الحقائق وقال ابن الأثير لا يذكر وهذا لا يتحقق التراجع بل فهم  
 كما عرفنا من ذلك باعتبار ما أشار إليه سابقاً بعد نقل كلام بعض  
 الحقائق في كون هذا التراجع معنوية بقوله وهذا بعد وقد مرقت  
 وبعده هذا **قوله** والآنم القلق وهو خط عندنا لا شعير إيه  
 كما ذكره الحق العلاء به سلفاً **قوله** يعني أن اختيار المولى  
 الإبراهيمي التقريبي بالقدرة المذكورة في الحاشية الذي هو محل

تفريقا بين الحاصلات المستلزمة لتتابع تحقق القدرة مع محال  
 الوجود محال لعدم التماس احتاد في وجوده ان القدرة على استقبال  
 مع الوجود في الحال وهذا يشعر بان متنازه هو ان القدرة على الشيء  
 لا يكون حاله صورا ولا كانه شئ في ان يكون مثل ما ذكره الحق سبحانه  
 وهو **قدرة** والامكان المناسب يتقاربان في انشاء كمال لفظ الوجود  
 مع ان الجواب على ذلك المقدر بغيره قائم فانه للمراعى في هذا ان  
 غاية الابعاد حيث قد تجاوز الحد في الاختصاص من حيث على ان مراده  
 من ذلك الامكان الاحكام الخاص ما في الغير للشيء على ان كان تحقق  
 القدرة على ان يكون هو ذاته مع الوجود **تارة** لا يتحقق من غير  
 كما يحكم بالوجود استلزاما حاصله ان الغنى لما يحكم بعدم ان كان لتمام القدرة  
 لا مع الوجود ولا مع العدم اذ ما لم ان يبالا بياختلاف في نفسه من غير  
 فالذات لا يمكن وقد عرفت ان الامكان المذكور يكون بالغير العام  
 فلا كلام على ما قال الحق **تارة** اي لا يساعد غيره ويمكن ان يقال  
 على المستقبل مع العدم في الحال وهذا الجوع **تارة** فلا يتحقق بعد  
 صنعها ما بعده فلان النظر من كلام الحق ان ما لا يساعد هو لفظه يمكن

فقط

فقط لا يتم ولكن الكلام على ما ذكره وتبين انظر من كلامه ان عدم الشئ  
 المذكور لا اجل كما لا يتم على عدم ذلك الذهاب وخلافه كما هو بينا **تارة**  
 الحق ان العلم لا اجل عدم مغايرة لفظ الغنى على ما هو في هذا النوع  
 كيف ولا دخل للقول المذكور في ما ذكره على انه على هذا لم يكن لفظه  
 يمكن دخل في عدم المساعدة مع ان هذا في اللفظ لا يخرج من كلام الحق  
 واما ضعف لعدم اشارة بما ذكره كالاختلاف **تارة** لا يكون ولا يكون  
 في نفسه الا ان هذه الاولوية بالنسبة الى الاحوال المذكور وفيه شبهة  
 معا وجهها بالنسبة الى ذلك الاحوال او بالاساعدة على فهمه على  
 كما يشير اليه الحق العلامة في قبل البيان وكان وجهها بالعبارة الى  
 توجيه الشارح الصفة بكمال المن من توجيهه على يتم وليس عدم  
 وورد ما اورد عليه ان لفظ بدهية **تارة** كاستلزامه ثم  
 يرد على الحق ان كان النزاع في هذه المسئلة لفظيا على ما ذكره فلا  
 وجه لهذا التوجيه ومعلوم ان المقصود في هذا الاشهر ان لا يكون  
 نظرا الى ان العلم لا يتغير بل هو الحق عند من كون هذا النزاع  
 لفظيا فلا وجه لكل من هذا التوجيه او يكون بناء هذا التوجيه على

6



ان نظرنا في هذا القول في ظاهر الامر هذا **قوله** وكذا الحال في القدرة  
على العدم إشارة الى ان العدم من الفعل المذكور هو الوجود وكذا العدم  
او العجز وتلك العدم للقدرة بالغا لئلا **قوله** فاجاب بان القدرة على  
الفعل المستقبلي في حال ان الدليل المذكور لا يدل على الوجود وهو  
محقق القدرة مع الفعل لا قبله بل على ان القدرة على الوجود في حال  
العدم ليس في حال العدم ولا يدل على ان القدرة على الوجود تاف في حال  
العدم في حال العدم ولا يدل على ان القدرة على الوجود في حال العدم  
على العدم فانه يدل على ان القدرة على العدم في حال الوجود ليس في حال  
الوجود ولا يدل على ان القدرة على العدم في حال العدم في حال  
الوجود بل في حال العدم وبالمثل الدليل المذكور لا يفي بمحقق القدرة  
على الفعل المستقبلي في حال العدم بل في حال العدم ان كان حال العدم  
انهم مثلا فكيف يقدرون على الوجود في حال العدم سابقا فيصير **قوله** فاجاب  
ان قيل هذا جوابا لمن اطلق بمحقق القدرة قبل الفعل مع ان سؤالا  
هذه الواجب او العبد بخلاف الاول فانه مخصوص في قدرة العبد **قوله**  
على انه يظهر من هذا قول الاشعري ويظهر من محقق **قوله** فلا يرد

من عدم

من عدم المناسبة لمناجاة الخلق من وجوبه لا إعادة الخلق مع  
سببه في كلامه في معنى الامور **قوله** جواب بان انكر القدرة الانانية  
بان يقول ليس بقدرة البارئ الا في شئنا على كذا **قوله** وجب يرد في جواب  
من الوجهين في الامور من المذكورين وهو عدم المناسبة بالخام  
والثاني مع الذكر سابقا **قوله** لكن ظاهره بارقة العلم الصقي بموجبه  
التم لوقته هذا بعد ان كان في الوجود في ادعاء من الصقيبة العباد  
بوجوب العلم فاعلم لا يخفى على من اراد ان يتبين باساليب الكلام **قوله**  
وهذا قريب الوجه لا ينافي سابغ الخلق من وجهين مع عدم ذكره  
ام فلا يلزم من هذا العلم انه يمكن ان يكون لكل واحد من  
خلافات المذكورة على السمع المنزود قابل ويمكن ان لا يكون بل يكون  
مجرد الاحتمال على هذا يكون كلامه على ما ذكره وقالوا يمكن ان يتوهم  
فلا تغفل **قوله** وقال بعض الافاضل في شرح كلام الحنفى والعلم  
جعل في العلم واتقاء الفعل ليس من العلم من غير هذا ذكره  
لما ذكره مع ان ذلك القول من الوجهين ليس في كلام الحنفى بل  
على هذا ويكون الواحد بالقدرة هو القدرة المطلقة وهذا هو **قوله** وج

فيقيم هذا على انه يجب ان يكون المراد من التقدير طبعها فليست  
 هذا في هذا القول وهو ان لا تنسب القدرة الى الطرفين على السواء  
 او هذا دليل على ان يجب ان لا لا شرع في ذلك وهو الحق او دليل  
 على ان لا على امتعة ما في الامور من ان لا لا در سبق بالقدرة والارادة  
 فلا يكون ان لا او ان القدرة والاختيار انما يتوجه الى الله ليس هو اصل  
 ان يحصل لها اصل ولا لا يتوجه من انفسه امتناع القدرة الى تكوين  
 الحق في هذه الامور من السبق في الزمان وقدره واللازمة لا تنافي الا في الزمان  
 فحصل لها اصل ينسحب له القدرة ليس يتبع بل واجب ان لا له اعطاء  
 مرة اخرى وابتداء القدرة انما هو في ابتداء التكوين كما في النفس او كمن  
 استمر الى استمر الى ان لا يتبدل في قدره القدرة استمر المقصود في  
 حكم ابتداء القدرة في حكم استمره ولا يمكن ان يتلوا احدهما على الاخر  
 بوجه ما وجد من انفسه لا يمكن الحكم بان لا يكون في الحق ان لا القدرة  
 ان كان اختياره عين ذلك كما لو اجاب التعارض عند الحكم او فانه محرجون  
 يكون فيهم فاعلا بالاختيار الذي هو عين ذلك وجب دون من باقيا  
 لا بالقدرة لا يتم جعله بالقدرة لا اختياره ان لا يكون من غير من

فلا يقولون قد نعم فاعلا بالقدرة لا اختياره او كان اختياره قد بان لهما  
 عليه كما لو اجاب اقيم عند بعض جاز ان لا يمكن القدر الى من دون  
 ان ومن دون واما لو كان اختياره حاد ما قلنا وان كان الحق في حق  
 الحق ان ليس هذا الحوادث لا تنسب له التمكن في بل القدر فيهم الى الله  
 ان لا احد الحق من غير ان لا يكون عندنا ظهر بطلان الاحتمال الثالث  
 في جهة وجوب ان لا يمكن القدر الى الله نعم مع اختياره وان كان الاحتمال  
 الثاني يوافق اقيم باطلا في جهة هذا ان الله يجب من في الامور  
 العاقل ان لا يمكن القدر الى اختياره على ما في المتكلمين او مراده  
 من القدر ما ذكرناه ان لا يكون اختياره حاد وان لا يكون ليس يتاخر  
 القدرين بما تنسب الاستناد القدر الى القدر على ما ذكرنا كما في جهة  
 البصر ما في جهة ان لا يمكن قله واما حمله على ان لا يكون ان لا  
 القدر بالقدرة المتنازع فيها اللزوم وعدم حدوث الفعل الى ان لا القدر  
 القدر يتبع على يجب ان يكون كل من الفعل والارادة متفكلا في هذا  
 لا يمكن ان يتحقق القدر الى ان لا يكون ثابت قد مر امتنع مدعى على  
 ما قالوا ان لا يمكن من هذا حاشيتي في هذه هكذا وقع في حاشية القدر



المعهود وقرأ فيهم بناء على ان ما كنت قد مررت عليه واما ان لم يتم  
تلك القارة فليست ببلد ومثل بلدي زعموا فانهم يشعرون ان على  
الحمل المذكور بعضا من ضار تلك القدرات ان كانت مستقلة  
يلزم منها ان لا يكون الزوال القادر بالقدرة المتناهي فيها للزوال  
لحدوث الفعل والافلا بل ان نجد ان لم يتم من تلك القدرة فكيف يمكن  
عليها واثباتها وهو منزه على ثباته ومعلوم ان تلك القدرة من غير  
هذه فافلا يلزم منها ان يكون هذا لا يستلزم اليه وهو محال ومحقق الوجه قبل  
القدرة انما ينفرد فافهم **قوله** ادع بغيره من الانية في الاستكمال ان يكون  
القبلي من بدل الانية **قوله** فذكر الانية لبيان ذلك ولا يشك ان قد مر له  
اشارة الى بيان ان القدرة القديمة على نعم من يفعل بعد وقتها فلا  
خروج على من جرم ليس هو ولكن به عليه به هذا انما يناسب في ربح  
كلام المعه ويمكن ان يراهم في وجه الاستدعاء لاشارة الى ان الوجه الاول  
وان كان لا يجرى في تلك القدرة المعادة فيكون الوجه الثاني غير في القدرة  
القديمة اية فلم يكن الكلام خارجا عما هو المقصود بالذات في المقام  
مع الاشارة الى عبء انهم غفطت **قوله** واما ما ذكره بعض الفضلاء من

يقول

يقول على ان العوارض المعادة في العمل لها على المستند بان ما ذكره  
على حق القدرة بالشيء المعادة في كلامه وهو انكم وقد نظروا حجة  
عائشة في هذه الامور القديمة لو كانت فلا يربح من هذا الوجه لا يدل  
على حق القدرة عليها الا لا ينفق انتهى وهذا لا يدل على ان جرد ذلك الكلام  
على مثل ما جازاه عليه **قوله** فحينئذ ان عدمها في هذا العوارض في الحقيقة  
هو الذي في القدرة القادرة ان كاشي من الانية بالاشارة وعلينا  
كل هذا من البصير من الفضل وودع عليه ما نقلنا عن ابيهم كما اشرفنا  
اليه فظهر ان لا يطابقه والخارج من الادب اية لا لا ينفق **قوله** كذلك  
بقدره **قوله** ثم هي حيث ان لا يجرى انتم لو شاف في ان لا يجد ذلك الجوار  
ان لا تكون له اشارة فلم يجرى هذا **قوله** لكن هذا كما اشرفنا اليه انما يستقيم  
اذا وجد عدم كونه الا في مقدور بالوجه اليه الذي ذكرناه ومن التوجه  
الاولى وكون يمكن تحجبه اليه حيث يخلق عليه انهم اقام على الاول  
فيان يجرى ان العار ووهو انتفاء الفعل وهو ليس بفعل العدم  
في ادائي والارنى كما يكون انما المقادير على ما تم في حجب الامور العار  
والانتفاء فيجب ان يكون القدرة به وان كان انما بل هذا هو فان معنى





حصل اليها من حاشيتها من غير ان يتعلق بغيره قبل ذلك لانها قد  
 قد ذكرنا انها في ذيل الباب فانظر في اي موضعها مستندة الى قوله  
 ارادتموه وهو على ما بين الاقوال يكون في الواسطة الثاني انهم من الاقوال  
 في الواسطة اربع الواسطة ان يكون في موضعها ما كان في موضعها الاول والثاني  
 ان المهم في هذا البحث هو البحث الثالث فان قلت كيف هو بينا في شرح  
 كلام الله عز وجل في التحقيق وما لم بالدينين وهو بتدليله  
 كما في ادق احوال من ذهب الى انهم قد ثبت المراد من في الواسطة هي  
 في الواسطة في الاقوال مستند بان يثبت الواجب شيئا ويثبت  
 شيئا اخر فلا يثبت في في الواسطة مع في الاقوال في الواسطة  
 الاشارة الى انهم قد ثبتوا في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 وان الله قد ثبت في الاقوال في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 لا انهم قد ثبتوا في الواسطة من حيثها في الاقوال في الواسطة  
 وان الله قد ثبت في الاقوال في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 الاشارة الى انهم قد ثبتوا في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 الاشارة الى انهم قد ثبتوا في الواسطة من حيثها في الاقوال

بانت

بانت الى الجليل في الواسطة في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 كونه مستندة الى قوله عز وجل في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 وان كان ما نقل من هذا البحث في هذا المقام كلام في الاقوال  
 كما سيجي في الشرح وفي قوله عز وجل في الواسطة من حيثها في الاقوال  
 على هذا بان على الكلام على دليل الاختيار يعني المدون فيكون المراد  
 انما كان المدون ما بالالف في جميع الموجودات في الاقوال في الاقوال  
 جميع ما سوى الله عز وجل فيكون اختياره ما بالالف في جميع الموجودات  
 حاشية لا يثبت في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 هو المعنى الثالث في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 التي هي في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 كل واحد من الكميات المحددة في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 يتعلق بالحدود على سبيل الاختيار في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 الاشارة الى انهم قد ثبتوا في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 الاشارة الى انهم قد ثبتوا في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال  
 الاشارة الى انهم قد ثبتوا في الاقوال في الاقوال في الاقوال في الاقوال

القول الله بنار الله لا يتقدمه غيره وأما قوله لا يتقدمه غيره على ما ثبت  
 جميع المطالبات المذكورة أي الاحتمالات المذكورة على الثاني من الأول  
 ولكن بعد فهمه ان الامكان اذا كانت ملزمة للعدم وبشرط كان يحتمل إمكان  
 مقدور بالبرهان واسطر كان احتمال لا يتقدمه العلم ولكن محتمل  
 الإيماء عليه ان يكون لا يتقدمه بالبرهان وان التوقيع برأي ان لا يكون  
 ان يتقدمه على البرهان في تلك المطالبات المذكورة مع اختلافها  
 بل ان لم يتقدمه فلهذا كل واحد من القضايا المذكورة بالامكان والله وان كان  
 لا يتقدمه فاعلا خاصا بل يقتضيه فاعلا عاما والله وان لم يتقدمه فلهذا  
 فان كان كافيا في عدم وقوعه الله الثاني فكم في القول كان كافيا  
 في عدم وقوعه فكم في سواد الثاني فكم في القول كان كافيا  
 العلم بغيره وليس في القول من ما يتقدمه في عدم وقوعه بالبرهان  
 فلو لم يكن على عدم وقوعه كل واحد ولا أحد **قوله** ان يتقدمه بالبرهان  
 فلهذا وعنده من الدليل للعدم وهو في ان الحاجة مستوفى  
 المكثات والحاجات فاذا كان بعض منها مقدور بالبرهان ان كان كل  
 ادمقدور بالبرهان ومقدور بل يتقدمه فكم في المكثات

قوله

قال يحيى والافيه تقدمه هو قد فقطع **قوله** لا يتقدمه غيره لا يخافه وان  
 الامكان الصدور بالبرهان من ضيق ضيق الدليل المذكور وقصده عليه جدي  
 بنده من البرهان **قوله** لا يتقدمه بالبرهان في الشرع والمكان في القاموس  
 المذكورين بعد فهمه فكم في ذلك في ذلك الامراء في القول فكم  
 ان لا يخرج **قوله** كل مقدور **قوله** كل مقدور **قوله** كل مقدور **قوله** كل مقدور  
 لا يتم العلم بالحق في الامكان الصدور عن العلم بالبرهان في العلم  
 للعدم وبشرط كان كافيا بالبرهان الصدور عن العلم بالبرهان في العلم  
 الصدور عن العلم بكم ما الا ان يكون مراد بالبرهان في العلم  
 ان يكون لا يتقدمه فكم في البرهان **قوله** ويمكن اختصاره في هذا  
 التعليل بان يتقدمه بالبرهان ما ذكره الفقيه **قوله** ان لم يتقدمه في  
 الاوساط بعد فهمه العلم بالبرهان في العلم واحد الفقيه في العلم  
 لا في العلم في العلم في العلم **قوله** لا يتقدمه بالبرهان في العلم  
 في العلم في العلم في العلم **قوله** لا يتقدمه بالبرهان في العلم  
 في العلم في العلم في العلم **قوله** لا يتقدمه بالبرهان في العلم  
 في العلم في العلم في العلم **قوله** لا يتقدمه بالبرهان في العلم



مشتمل على القول بالعدم من غير ان يكون له ان يكون له  
 على نحو التعريف والارادة له ان يكون الصدور عن الوجود  
 ما ذكره وعلى الثاني من حاجة الى التعليل المذكور على ان يكون  
 الخارج ما قبله على الوجود من غير ان يكون له ان يكون له  
 يخرج من حيث الازالة عن الصدور من حيث الازالة من  
 يتبع من الخارج من حيث الوجود على الملأ ثم ان يلزم من الوجود  
 المتكبر في الخارج ان يكون له ان يكون له الصدور عن الوجود  
 ولا يلزم على صدوره المخرج المذكور وان ورد عليه المخرج الذي  
 ولكنها موجودة في ان المخرج وهو ان يكون له الحق كانه الاول  
 اراد على بعض الحقيقة فينبغي ان يكون له ان يكون له المخرج  
 جبراً وان كان له ان يكون له الحق وجب ان يكون له مخرج  
 كما هو التقدير من كلام الحق **ولا** لعدم الاحتياج اليه من  
 تكليفه لا وسيله من حيث ان يكون له ان يكون له الحق انما هو  
 في حاشية الاشارة الى ان يكون له ان يكون له الحق انما هو  
 دون الشك الذي هو الحق كانه من وجود العالم القاطن  
 المراد

المراد به معناه المتبادر ولعل اعتباره ليكون دليلاً على كبريائه  
 باعتباره من غير الحق من معنى القدرة والاعتبار من حيث  
 على فهم الحق فيكون دليلاً على كبريائه المذكورة ووجوب  
 بالارادة في كبريائه الاحتياج بالحق المذكور وهذا احسن من التوجيه  
 السابق لا تراعي ان يكون له الحق مع انه لا يلزم من هذا المخرج الثاني في الاول  
 على ان الاول ولكن مع هذا لا يلزم من كونه لا ثم ان كل ممكن  
 له ان يكون الصدور عن الغرض بالنظر الى ان الغرض له هو الحق  
 في الختام فعدم الازالة عن الوجود لا يندفع **بما** لا يكون صدوره  
 الا من كان معدوم ان اراد ذلك المعدوم من حيث كونه معدوماً  
 وفي حال عدمه يكون ان يكون معدوم من حيث كونه معدوماً  
 ويلزم على هذا الترداد بطلان اثبات الصافي وان اذ ان المخرج  
 جاز ان يكون معدوم من حيث كونه معدوماً من حيث عدمه اي يكون  
 معدوم من حيث كونه معدوماً لكن المعدوم في قطع النظر عن ان يكون له  
 لنقل الصدور بانه قد يعجز حيث استدل الوجود الى الغير ولم  
 اهم من ان يكون معدوماً او معدوماً ثم خص الغرض بالوجود

ليصدق هذا اليراد الذي لم يندفع احتجانه من غير واضطر على ان القوا  
 هيئت الاستاد وجوده فكن الحق لكن العدوم لا استاد العدوم الى  
 العدم الا ان في ماله صدق ولكن هو ممكن معدوم اي بعد وجوده  
 وان لم يحقق اصلا او وجد صدق منه على اخر وان لم يوجد  
 اصلا وهكذا سطر سطر الكلام في ذلك الممكن الذي في النهاية ولكن  
 بعد تسليم المقدم الاول والقول بان الواجب منه هو سلسلة القوا  
 وان معنى عدمه انه قد هو الذي ذكره في وجه الحق في كونه لا يظهر  
 بالناسل فتأمل **قوله** ونسلم في ما يصدق على اجابا الطلب الثاني  
 الثالث لعدم مغير غير ان عرض الحق هي من ذلك البيان فيع الاثر  
 المذكورين في الشرح واما الثالث فليكن بغيره ان القادر على اجابا  
 العلاقة على ان يعمد على ما بالقد وان كان بالازوهو على  
 من قال بان الممكن لا يمكن ان يوجد ممكن اخر من سلسله اسطر  
 جدا لا شرف في اصلا وعلى ما ذهب اليه الحق في وجه اخر من استثناء  
 الحركة كما سبق فيقال انهم القادر على اجابا المحرك وانهم القادر  
 على اجابا هو صوفين بالتحريك والتحرك ضرورة وذلك هو  
 الحركة

الحركة فتم اذ لم يرد الحركة فتم بذاها متبع باللائك اذا القوا  
 المعوم وسيجتمع الحق اقيم ثم اورد ان بعض الخريجات الممكنة يتبع  
 وحش بالشيء اليه ثم واجاب بان اقتلعه انما هو بالنظر الى علمه وان  
 لا بالنظر الى قدره **قوله** بان يدل الممكن في موضع الصغر على  
 بل يقوله **قوله** بل هذا والدليل المذكور على الوجه الذي هو بالحقيقة  
 هو ما ذكرنا من ان يورد لبيان اني صيد تادير مع الى ذلك وذلك  
 اليه فلا يرد عليه ما اوردته او لا في من قوله وانهم بعد ليات الشرح  
 وحديث العالم بليت الحق الاول بل انفسم دليل اخر وانما جيب  
 باز يكتفى على كلام الحق عليه ولكن به عليه ان كلامه يكون خا  
 قوا هو المعوم في البحث اذ لا يتحقق الا على ايات المقلبة الاوردون  
 الثاني والثالث والعجيب ان الحق في العلم لم يعبه من اخالات  
 كلام الحق مع انه لا يرد عليه الا انما اليه وهو سهل وكل الحق  
 لا ياتي عنده **قوله** وهو ان كلا البصلي لتعلق اجابا العنبر سوا  
 موجود ام لا **قوله** فلو حمل كلام الحق على لبيان ذلك يكون ط  
 لا خيلوا عليه ولكن صير صغرى القياس عن ان يكون ح من لز



فإن ما يصلح للعلل الإلهية لا يصلح للعلل الطبيعية كما لا يصلح قوله  
 الخ لا يراد بالثاني أنهم ولكن يراد على وجه الإرادة الثالث وقد  
 عرفنا دفعه بقوله **قوله** والتأني في المقام ليس إلا <sup>العلم</sup> **قوله**  
 المستقلة لا يثبت عليها الخ فلا يلزم مقصوده **قوله** أن غاية ما يلزم قوا  
 ذكر أن يكون جهة العلم أن ليس كل بل يلزم ما ذكر أن يكون <sup>العلم</sup> **قوله**  
 أيتم كما لا يخفى على من تدبر فيه هذا إذا كان مراده أن لا يلزم قوا ذكر  
 التلزام لا يثبتها هو القدر أما إذا كان مراده أن ما هو العلم ما ذكره  
 هو التلزام لا يثبت فيه قدره أو في الشكوك وكان جواب الحق **قوله**  
 عن هذا الإرادة تنزل في بقية **قوله** سواء كان واحدا أو تعدد بالثاني  
 متعدد لما لا يكون ذلك الجبر على ما على جميع ما سواء من الكائنات  
 وليس المراد على هذا أن كل واحدة من على الكائنات على هذا التقدير  
 كاللزم من الدلائل كما هو ظاهر **قوله** هذا هو اللزوم السابق **قوله** ما ذكره  
 الحق فلا يلزم ما هو ظاهر الترجيع من الكلام السابق إلى السابق بهذا  
 الحذف فيكون كل واحد من الحق والحق قدره فانه خير من أن أراد ما سبق  
 من كل مراد لا سيما من أن حركات العباد صادرة عنهم فلا ينافيه

ما قاله

ما قاله ههنا الدليل على عدم القدرة بل لا واسطة أن جميع الموجودات  
 أو الكائنات بالحق على قدره وراثته وحاصل من تعليلها أنه يجب  
 لو شاء إحياء كل موجود وكنى لا وجود وهو لا يستلزم وضع التلزم  
 فلا يثبت في كون حركات العباد صادرة عنهم بالحق ولا حاجة إلى القول  
 بأن كل ما يثبت لاجتماع عن الكلام السابق وإن أراد ما سبق ما ذكره <sup>قوله</sup>  
 هذا العنوان من قوله سواء كان الصدور بواسطه أو على واسطه فلا ينافي  
 أيتم جبره بين ما ذكره بعيدا من الدليل أو لا هو فالسؤال ينبغي  
 بل هو من الضرورة أنه الواجب أن كان قادرا على إحياء العالم كان قادرا  
 على إحياء فرد بالحق الذي ذكرنا قبله أنه يتم قوا رعي إحياء الجميع **قوله**  
 المذكور في القوانين للنفقات **قوله** هذا أن من هو قادرا على إحياء العالم قادرا  
 على إحياء فرد **قوله** ولي صيغ الكلام وهو أن قادرا على إحياء العالم أنما  
 قادرا على إحياء فرد **قوله** أو معنى قوله وعلى الأقل ما يلزم عموم القدرة  
 بالشيء إلى جميع الموجودات على الفرد من المذكور **قوله** على الثاني يلزم من  
 اشتراكه خصوصية واحدة بالقياس إلى خصوصية وبأنظر إلى  
 علمين وهو من جابر قال لعين الحقين في شواهد الكلام في بحث

استماع شارد العلين المستقلين على وجه معلول واحد شخصي بعد  
 ما ذكرنا استماع ذلك على سبيل الابعاد ونظرا لمرارة على سبيل التبادلية  
 المتبادلي او التعاقبي والتحقيق استماع كل واحد باجمعا وذلك لا بد منه  
 ان كان المعلوم من خصوصية شئ ما بوجود معلول معين من حيث  
 هو معين دون آخر ولا يحد من ان يكون ذلك المخصوصية مشتركة  
 بين هذا المعين وبين غيره والظاهر ان يكون مرجحة لهذا المعين  
 من حيث هو هذا المعين بالقدرة المشتركة بينه وبين غيره فمما ج  
 خصوصية هذا المعين في مرجح اخر زائد على ذلك المخصوصية التي  
 فرضت للعلنة فكلاهما لا يحدان اشتراك خصوصية واحدة للعلنة الواحدة  
 بالقياس الى معلولين فكذلك لا يجوز اشتراك خصوصية واحدة الى  
 الواحد بالقياس الى علمين بل لو فرض ان كان كل واحد من العلمين الى القدرة  
 المشتركة بين العلمين فكل واحد من العلمين في العلنة كانتا المخصوصية  
 الواحدة حقيقة للعلنة والقدرة المشتركة بين المتحد ككل واحد من  
 فيكون العلنة بالحققة هي القدرة المشتركة لكل واحد من العلمين  
 وهذا كاشف بناء على المقدمة البدئية الثالثة بان الظاهر على لحي  
 الفعل

الفاعل قادر على ايجاد فعله من ان الفاعل الموجود الفاعل فعل هو في  
 الحقيقة موجود لان ذلك الفعل وان ذلك الفاعل الزايف ذلك لا اثر  
 موجود ففعله بناء على ما ذكرنا الاستعداد المذكور من جهة وان قدر  
 منطوقه الجوهري لوقوعها بايجادهم لا غير ولكن لا حد ان يختار الشئ  
 ويخرج النوار بان يقول ان ادانته لوشاة لا وجود لكن بواسطة ذلك  
 الفاعل بان يحصل الفاعل المثلث ويتغير من فعله ان يكون فعله مشروطا  
 بعدم مشيئة فاعله يتغير ما شاء لم يصدر منه بل منه ويكون هو الز  
 له وهذا صريح على ان المخصوصية لا يميز بين المعلول والعلنة المستقلة  
 بانه على استقلاله ان لم يكن بخير وبين نفس الموجود واما اذا وجب ان  
 يكون بين نفس الموجود وموجبه فلا يقيد بقصره <sup>الممكن</sup> لا على جميع  
 فيه الا اننا انما نشتره لما ذكرنا من المناقشتين وقد اشرنا الى ذلك في  
 احديهما وهي الثانية فنذكر والمخالف في هذا المقام كقول الفاضل  
 الخطي القوام من ان من قائل في مقدور ان يشره لا يخطا مصنفه  
 عظم به ان حصل العلم القطعي بالعام ولم يثبت الى افعال هذا <sup>الشكوك</sup>  
 ولا وهام وذلك بعد ما قد علمنا اننا اقم من ايات الظاهر و



والاخبار المتخارفة او ان يتصل بسلب الخبر على انه تم فوسل منه  
 القدرة على الشيء وعلى شئ لم يكن من كمال وسلب كمال وهو  
 مناف لبساطة المنة وصدرة الصفة والقدرة مع كمال على كمال  
 فكيف من هذا ان قدره قدرة على كل شئ مع كونه معين <sup>حق</sup> وان الله  
 بالوحدة الحقيقية المحضة والحقيقة ان كانت من غير <sup>كثرة</sup> فيكون <sup>كثرة</sup>  
 صادرة من عدم العلم والارادة والاختيار في هذا المقام على ان لا يلزم  
 من مجرد كون الفاعل <sup>كثرة</sup> ان يكون مختاراً بالنية والوجوب <sup>كثرة</sup>  
 عند انقضاء بعض افعالها اختياري وبعضها غير اختياري كحركة  
 النجوم ثم بعد ان تمام بساطة طرقه كونه من الاختيار المحض لزم ولكن  
 ليس بشئ متمايز ولا امر ههنا <sup>كثرة</sup> فيكون جميع الموجودات <sup>كثرة</sup>  
 عندها وما يصح الوجود معك والوفا بالضرورة ههنا <sup>كثرة</sup> ان يكون  
 بالافعال وبالخلق وكان للقدرة الثانية معنى فليزمن ان يكون جميع الممكنات  
 مقدورة له قبل واسطر نفسي الاول <sup>كثرة</sup> والوفا كمالاً مفصلاً  
 سبيل الله الخفي على ايقوله فن لم يجوز ان فيه إشارة الى ان هذا <sup>كثرة</sup>  
 من الخفي إشارة الى ان جميع كلام الله وان جميع احواله وهو ما ذكر

ان بعض من الوجود معكم هو انه تم على جميع المذاهب كل ان الله الخفي له  
 لا يقول له كمالاً اننا اليه <sup>كثرة</sup> لكن كلام الخفي ما في من جعله على الطوائف  
 مراد من كلامه الا ان من القول المذكور هو قوله فن لم يجوز ان مع آخر  
 ليس بل ما هو الخفي على هذا الاحتمال ايقه قوله ومن حرك كما ان الله لا ي  
 على الاحتمال هو ذلك وذلك انه قد يدل على ان الاجساد من الله بالنية  
 الحركية كانت مركبات الاجسام من ذرات بل عابزين وهو ينافي ما قاله  
 عن ان مفيد الوجود هو الله ولكن ليس من بعض الخفي ان  
 الخفي فن لم يجوز ان قوله والمحال إشارة الى ذلك التفصيل بل  
 ان قوله فن لم يجوز ان قوله ومن مجرد إشارة الى كمال الخفي قوله  
 فالخفي في جميع كلام الخفي هو ما ذكرنا من جعله في جميعها واحداً كلاً  
 الله وهو قوله قوله الخفي فن لم يجوز ان على الخفي الذي مر منه <sup>كثرة</sup>  
 ذلك القول تفصيل لكون الجميع مفيداً له نعم من دون ان يكون  
 من ثم في جميع كلام الله مشتملاً على ثبات ان جميعه <sup>كثرة</sup> ورابطاً <sup>كثرة</sup>  
 بالخفي الذي ذكره وقال لا بالوفا ان يكون كل من الخفيين اعرف من جود  
 ومن لم يجوز ان جميعاً كلام الله وإشارة الى توضيحين له كل منهما دال

على ان الحق قد وجد له في ذاته اسما هذا **المراد** ليس حاصل الكلام السابق بل  
 حقيقة الحق على هذا يكون معناه ما حصل ما يقتضي انما يقتضي كذا **المراد**  
 على هذا جعل المسمى في الحق على تقدير كون الحق في المسمى المطلق  
 لا المستفاد ان على تقدير ان يكون الحق في المسمى لا احتمال للمادة في الماد كونه  
 قوله متبع الفاعل منه بغير ما هو الذي ذكرنا في الاشكال بالحق  
 المذكور متبع لعدم تلك التكملة **المراد** لا يمكن جعلها على ما ذكره ولكن  
 القدر الاول في قوله على المسمى المسمى في **المراد** اذا لمكان لا يتبدل  
 الا بالاجزالي المسمى في المسمى في الوجوه لان وجوده في ذاته وجود واجب  
 ان يكون له في وجوده ولا يتبدل وجوده في المسمى في وجوب  
 ان يكون واجبا او يقتضي اليه **المراد** فيجب ان لا يتبدل في المسمى في وجوبه  
 الى الاولان على التقدم الاول وهو قوله لا يمكن ان يكون المسمى في المسمى  
 الواجب بالاجزالي في ذاته وهو قوله وتأثير المسمى في الواجب لا يكون  
 على سبيل الاجاب وحاصلها اننا نعلم ان ما في المسمى في الواجب ليس على  
 سبيل الاجاب بل الحق المذكور بالفعل في ذاته بالنسبة الى جميع التكملة  
 كل معنى له في كل معنى كان تأثيره في المسمى على سبيل الاجاب في المسمى  
 يلزم

يلزم ان يكون جميع التكملة في المسمى في ذاته وهذا هو المسمى في ذاته **المراد**  
 لا يرد على قوله في بعض الحق نظام المسمى الذي نظره سابقا لما اخذ في  
 من ان مقتضى الوجود مع المسمى في الواجب وبما يجلي بافهام **المراد**  
 يتدفع ذلك الحق وقوله او يصلح معدوم حاله مثلا في حال ذلك **المراد**  
 مثل الممكن المعدوم الاول في ان يصلح معدوم **المراد** في المسمى في ذاته  
 عرفه في ذاته فان قلنا ان الوجود وجوده في المسمى في ذاته الاول  
 ظهره في ذاته **المراد** في المسمى في ذاته في الوجود وملك التكملة **المراد**  
 مستندا الى الواجب على سبيل الاجاب منه على التكملة الثانية كان **المراد**  
 او الى عدم اخر منه على التكملة الاولى ولكن لاحد ان يقول في المسمى  
 الاول انما ان اد استنادا منها الى الواجب بالنظر الى المسمى في ذاته الاول فلا  
 خبر في كونه سابقا وان اراد ان لا يملك المسمى في ذاته في الوجود لان الوجود  
 العرف والموجود في الحق لا يقتضي الوجود لوجوب مناسبة بين **المراد**  
 والمسمى كما لا يخفى فان ذلك هنا يجري في الاول في ذاته **المراد** ولكن لما لم  
 مضرا تاهنا في الحق في المسمى في ذاته في المسمى في ذاته في المسمى في ذاته  
 هذا انما في الوجودات في المسمى في ذاته في المسمى في ذاته في المسمى في ذاته



القدرية عند ولا بعض الفاعل في العز الموجود من أم ولكن قد  
 حاله اية فاسبق قد ذكر قوله في الحق في القول المعتر لم يتفعل لا لا  
 يحصل لهذا الكلام مع القول يكون الصفات من الذات كما في قوله  
 الحق فيكون أو كون تلك الذات بسيطة ثابتة بها كما يقول بل المعتر  
 لما عرفنا سابقا في قوله لا شجرة الفاعل حدوث خلق الأداة أو  
 من يقول بعد فيقول الأداة هي المشتبه وجعل المعنى المعقول المعوم  
 القدرة على القولين المذكورين أن يكونا وجودا فهو يجب له وجود  
 فكان وجوده من الحق للفعال العالم المراد بواسطة أو بغير واسطة و  
 انهم من أن يكونا فاعلين بآ ولا نعم من أن يكونا الذليل الذي لا يملك  
 به عليه فإخبارهم لا هتافهم أن ما نقل عنهم خلاف هذا لما نقل عنهم  
 عند و العباد ليس يجب أن شاءهم وقوع وان لم يشاء لم يقع كالغدا  
 اليه سابقا **قوله** بل مراده أنهم بقوا في العباد عليه الحق على هذا القول  
 يكون توصيف الله المعتر لم يكونه فالحق بأن أفعال العباد مقدورة  
 لهم لعمري أن على هذا الحق أن يقال المعتر لم يمتصص خلق الأجسام  
 بقدره الباري وهو في القاطن في مراده أن المعتر لم يفعل بل كان

القول

الفاعل العباد لأن قدرتهم دون قدرة الباري وهو في القاطن أن يتفعل  
 مراد من المعتر لم يمتصص كالأجسام أن قدرتهم دون قدرته فقام  
 جاز أن يكون مقدور ما في باب الفعل وقد قادر فلا يجوز أن يكون  
 لبعض المعتر أن يمتصص مع قدرة العباد دون قدرته فقام فيكون  
 مقدور لما لا يمتصص في كبرياؤه على قدرته فيكون هو السابق لاجازاته  
 مقربا في الكلام سهل لا وقع له بعد وصفه المراد وعلوه في المقدور  
 البديهة المذكورة القائلان القادر على أفعال العباد فقام على إيمان  
 فعله هذا هو الأول في وجود وصفه المراد في وصفه الحق في القول  
 من كلام الله في هذا قوله تعالى لا وقع له بعد وصفه المراد في وجوده  
 الحق في المعتر من كلام الله في هذا قوله تعالى لا وقع له بعد وصفه المراد في وجوده  
 إذا لم يمتصص سهل استقام في هذه الكتب **قوله** فيكون انفراد حقيقة على  
 الضمير وهي قوله بأن في المقدور العباد على رأى المعتر له أن لا تارة  
 يكون في الضمير إلى أن تلك الضمير يحتاج إليها الذي يكون أن يقول فعل  
 أفعال العباد إلى كبرياؤه عليها لا يمتصص ذلك الإله لا يمكن أن يكون  
 هذا الدليل أنهم مثل ما أورد على الدليل السابق إلى أن يكون لا يمكن أن لا يكون

صحيح القدر ويزيل من صحيح العاجز الى المورث ثم ولو سلمنا ان  
كل هو متحد ورفعه وقد رتبتم في صحيح هذا الوجه وتكون جملته  
التحقق او على الايراد انهم وحيث يكون حاصلات الاستكسال المذكور  
منه على كذا لا يجري من قبل الحق لمصلح الله لهم بل هو في العدم  
في جاز ان يكون حصة من بعض العدد وماتت الاشياء التي من  
تعلق القدر به مع الترتيب من قبلهم اي على مجموع القدر او انما  
به على مجموعها ولو كان مراده ما فهم الحق العلم بالخصر الدليل  
ثبوت في الدليل الا قد يجهل هذا قوله وان لم يرد ذلك في هذا القدر  
يقول لا يكون امرا في العدد وماتت وتبين ان صحيح القدر يزيله في الجمل  
وجب ان يكون صحيح له بالقياس اليه ثم والامر الامتياز في العدد  
وبهذا الترتيب كل الشئ في الحق يتحقق عليه في كل من بين المؤمنين  
التي لا يتحقق عليه انما اختصاص هذا الكلام بوجه الحق العدم بل يعرف  
على الاشارة الى الذين ذكرناه الحق فعلى العمل على الايمان على الوجه الذي  
ذكرناه فقولان الحق وانما على انما في عدم الفرق بين المؤمنين وتو  
الحق فلم يضر في الايراد على وجه الحق لولا انما يعدم وجود الايراد

على

على وجه الحق المانع في اشارة الحاردين على انهم وعلى العمل على  
التوجيه كما ذكره الحق العلم انه يقول انهم هذا التوجيه لا يندفع  
عنه الايراد الذي يرد عليه قبله الا لا فرق بين المؤمنين فلا فائدة لهذا القول  
في عدم توجيه المانع المذكور ثم ذكره حق المانع المذكور كما يرد عليه  
كما على وجه الشرح ولا على من ذهب عنهم وعلى العمل على التحقيق كما  
يقول ان بعض الحق على التحقيق لا فرق بين المؤمنين ثم ذكره حق ان  
المنع المذكور كما يرد عليه ثم ان كان يكون فطر الخلق في عدم  
التمايز ام لا لا يعقل في الاشارة الى الحق لا فرق بين المؤمنين  
في ردة الحق ان يستعمل في الاختلاف لا يخصص في ثبوت العدد ومات  
الذي قال به بعضهم بل العلم المقدم على الايمان وجريان العادة على خصوص  
الغيزات واختلاف الحيات وانفسها باللازم والذاتيات كلها متساوية  
مدى الاختلاف فالفرق بين المؤمنين ليس الا في طريق اثبات العقيدة  
الحق مبنيا على الاختلاف وان اهل في الوجهة فوشى ثم انما لا يتفق  
كل ام منى في غير ما ذكر الحق العلم به في اختلاف في امرهم  
كلام على هذا الاستكسال الى مقصوده ان يقرر في الحوادث الايراد على هذا



الاستدلال وما ذكره في دفعه لا دخل له في هذا الاستدلال وليس هذا  
 الاستدلال وليس هذا الاستدلال مبدئاً عليه اذ بعده فظهر المطلوب  
 فظهر من كلامه في الاستدلال بل هو كلام آخر بل هو كلام آخر بل هو كلام آخر  
 قد رتب لكل واحد من هذه العبارات ثم كان يرد عليه من غير ما يرد في الاستدلال  
 ومن هنا ظهر ان في كلامه المعنى الاول هو انما هو اشارة الى ما يرد على المعنى  
 بل انما هو اشارة الى ان ما ذكره في دفعه لا يدخل في الاستدلال بل هو كلام آخر  
 الدليل المذكور من قبل لا شعور الشاغل انهم لا يسمونهم ولا يسمونهم  
 واليه اشارة بقوله في الثالث ان بعد فاشية لا يشترط ما هو الذي يجب  
 الخطا حتى يقتضي جميع الكلمات ثم واليه اشارة بقوله في بيانها في  
 وحديث العلم بنظام العز في تحقيق النظام لان في هذا التحقيق بعد ما  
 من غير ما ان يكون في وجهه كما قال الفاضل في دفعه في كلامه اذ هذا  
 بيان فائدة تخصيص اليد القصيرة بالاعتراض في بعض المقامات بل هو من  
 لانه لا يلزم عندهم من كون الشيء في وجهه كما ان في هذا النظام من جهة  
 عندهم فينتج ثلثي القدرة المستحقة في هذا في الاشهر فاعلم ان هذا  
 ان هذا الفيد حيث لا يتبع مدغم من خلاف ما جرد عليه ما ذكر من الجواز

الشيء

انتهى وهذا هو ما وصل اليه من حاشية ذلك الفاضل في دفعه اليه  
 في بعض ذكره في شاق المأثية والعظيمة **قوله** وجعل البقي ما ذهب  
 اليه الاشياء لعله اضعف من البقي المذكور ان كان ضعفاً وبالحال  
 لا باعث له على ان يكون كما لا ينبغي **قوله** وبالحال هذا اشارة الى ما ذكره في الحاشية  
 ولكن يمكن ان يرد على وجهه من الامارة وهو انها على الوجه الذي  
**قوله** بل هو دليل آخر على الذي تقدم في ان فلا يخرج هذه الفقرة لا  
 الذي ان يجب ان ينضم اليها ان يتم في وجهه الفاعل في وجهه  
 للدليل على الذي اذهب ان ينضم اليها ان يتم في وجهه الفاعل في وجهه  
 فهو مقتضى الدليل على الذي المذكور ولا يصح ان يكون دليلان على  
 مطلب واحد مشتركين في مقدمه واحدة فلهذا من هذه المقدمة  
 مع تلك القضية العشرة في الدليل المذكور دليل مستقل على الذي يجب  
 ان على هذا الوجه يكون من الدليل المذكور وبالحال امر الى ان  
 وجهه لا يتبادر في الدليل المذكور بل يندفع عند الاما والخبر ولا يرد في القضية  
 الحثيرة فيه دليل مستقل على الذي فاعلم ان هذا دليل على الذي في  
 عليه نفسه وهو غير جازم بل هو امر بالثبوت اشارة الى هذا

هذا تارة وعلى ما مر من انما يفرق ما يوجب عليه ظاهره ان من انما التوجب  
 الجواب هو ذلك وما قاله الحق من انه لا لازم وادارة للزوم  
 والله ان ين في وقع الامراض ان يكون له عدم الزوم الذي ادعاه الحق  
 ليس عدم الزوم كون الخصومة ما فرغ من تعلق القدرة المطلقة حتى يق  
 ان الله لم يخلق في هذه من مطابق لما قاله الله بل عدم الزوم جواز ذلك  
 ما ادعاه الله وهو غير العقل لعدم التناقض المذكور في ما يوجب بالادعاء  
 المذكور باعتبار ما قاله لو ان كل احوال قدرة على ايجاد الفاعل قدرة على ايجاد  
 فاعله فلهذا لم يخلق في تلك القدرة وان تكون متاينة لذلك الحيوان  
 ولكن بانفسهم تلك القدرة البدنية متاينة فلا يزداد عن الحقيقة وهذا  
 قوله بل يمتثل ان يكون للاضراب وهو الله فوفق مما هي متاينة جواز ان  
 يكون المصنوع بها من غير كاحر به الحق لزم من قوله وانما عطف  
 بل من بعد الحق او ان يوجب فلهذا انما للاضراب منهي قوله والله ان  
 لم يمت ما فرغ من الحقيقة التي وعلى هذا يكون كل من يخلق ما يوجب على ما الله  
 وجعل منها ما جعلها من غير ما قام زيد بل هو فيكون من ذلك كما قلنا  
 الرضى الرضى من ان مال هذا ان فلهذا اسقاط القدرة الشاملة من

لما ذكره الفاعل لهذا الحق من انما ان قدره ان كل من يوجبها من  
 من الحكم المتعلق المفهوم من الحصر المذكور فالحصر لا يثبت هذا الحق وانما  
 هذا الحق من البيان فلا يلزم على ان الحق المذكور بالنبذة الى القدرة  
 الشاملة المستوجبة باعتبار انما على الادارة من ان الله لا يخلق لاجل خصوص  
 هذا من ثم من ان الله لم يخلق ما فرغ من تعلق القدرة اجماع من ان يكون  
 منصفة بموصف الشمول لا وعلى هذا الذي في عدم الله ولكن لا يخلق  
 عن الكلف لا يخلق قوله بان يكون الحق ان لخصوصية ما فرغ من  
 تعلق القدرة الشاملة بل بان من تعلق الادارة وعلى هذا الزوم في الحق  
 ولا يبعد ان يعدم من الغريب حسب ظاهره لفظ ونظم الكلام في الا  
 لهما الحكم الا لا يمتثل على الشاق لهما ولا يجمع ان الحكم المذكور بالنبذة  
 الى ايجادها ليس على خلق من بالنبذة الى ايجادها ويجب في ايجادها ان  
 يكون كذلك هذا ان اقول ان كل هذه الاضراب من المانع للنبذة  
 الى القدرة الشاملة المستوجبة فيجعل ما يوجبها لا يكون من منسوبها  
 الى ما جعلها من قام زيد بل هو فيكون كل من يخلق لاجل ان الحكم على  
 زيد بالقيام يحصل ان يخلق فيكون قائما وان لا يصح فيكون في قوله ان



مروقات ثم يشرع في ذلك ثم لا يفرق بين صدق وصدق من الواجب حتى يوضح  
ويقول هذا لا يجوز بحسب من صدق وصدق من الواجب **ثم** قد ذكرنا  
على نعم الحق **ثم** كان يقول قد سلم الحق انه ما له هو ذلك لكن  
ان كان لا ينافي ما هو لزم هيئتنا من عدم القدرة من ان كل ما مقدور  
لغيره فهو ممكن والواجب لم يوجب ان يكون له مقدور الغير فليس  
لواجب لزم المتناقضات وما ذكره الله لا يوجب ذلك فلا يرد عليه ما ذكر  
الحق في قوله على يد علمه ان الظاهر ان بناء الله على ما يقتضيه المقام على  
انه الذي ان كل ممكن فهو مقدور لغيره فغير ضروري ان يكون له ما ذكره  
ان يكون من غير الاشارة الى سادس ذلك الشيء يتم ويكون كل واحد هذا  
مبنياً عليه ويمكن ان يكون قد لم يقل الاشارة اليه **ثم** وكان هو لما سبق  
منه في تدبر الحقين **ثم** كان يجيب بانه قد ينافي على ما قلنا الحق  
كما اشار اليه الحق في العدم في بيان التنوير الاول والاول **ثم** الحق  
لا يخفى ان الذي ان شئنا الذات الى هذا لزم ما ذكره سابقاً وما ذكره  
لا محال خصوصاً على ان الله هيئتنا اعني شئنا في الذات بالشيء الى  
جميع الكمالات الذي هو لزم ما ذكره او كما وجهه لما كان من الحق  
هيئتنا

هيئتنا اجلال كلام الله بجميع اجزائه وخصوصاً ان ذلك ما ذكره وفعل  
ما قلنا **ثم** قد ظهر ما يتعلق به فيما سبق من ان هذا لا ينافي الا  
عن الدليل في الحقيقة بل هو كلام آخر مع انه لا ينافي من هذا المقام في  
التيقن **ثم** الحق به شئنا التنوير **ثم** على ان الله قد جزم من هذا  
التيقن من الحق يمكن ان يكون اشارة الى غلطنا في هذا المقام ومع  
يقول ما ذكره الله في شأن ربهم ليس هو شئنا بل شئنا من  
هذه ويمكن ان يكون اشارة الى انهم في غير ما قلنا في بعض  
منهم وما على ما ذكره الله وجواباً عما ذكره وبعض آخر من  
هكذا وجواباً على ذلك الشئ به هو ما قاله العلم الاول **ثم** او كما  
يؤمنون في هذا هو ان نظام اذهار ان قول الله في بعض  
مقدوره الدليل على ان الله قد لا يصدر عنه شئ وقد اخذ في بياننا  
على الاول لا يصدر عنه شئ وهو مقصوده وبالجواب ما ذكره في بيان  
على الاول دليل تام على الذي قلنا ان حال دليل في ذلك وهو غير  
جائز **ثم** هذا لا يقتضي بناء على الوجه الاول وعلى ذلك يكون حال  
الحياب انما ان اراد ان كان كل لا يصدر عنه شئ في يوم وان

ابداعه كان كذا لا يصدر عنه الشر الحضر او ما يقاوى شره وجزءه  
 الغالب شره على جزءه فهو كذا لكن على هذا لا حاجة الى تقدير المبدأ ان  
 الامور ليست بحقيقة حتى يخلع المبدأ موجود هذا هو التقدير المشهور  
 ويمكن تقديره بنحو اخر هو انه لو كان الامر كما هو الزم ان يصدر عنه  
 الشر التالي بعد مندم فليكن المبدأ والمبدأ يكون الجواب  
 الزايل اليه من قوله يمكن ان اعمد وعلى هذا يكون الجواب المذكور مقبولا  
 على ذلك لا بد من اولى قد شره ويمكن تقديره بحيث يكون معارضة هذا  
 ثم قد يرد علينا ان شره ليس عليه وهو ان الامور انظر الى كذا  
 لم لا يكون متفقاً فقول مستبعد ان شره انما الشر الحضر عليه وعدم متفق  
 واما ما يقاوى شره وجزءه او الغالب شره فليكن الموجود من حيث  
 هو موجوده وباعتبار شره على الموجوده وان شره من غير كذا او لا  
 ان هذا الشر من الادييات مندم ولذا المتفق ان شره انما شره لا شره  
 فالامر الذي عليه يكون جزاء ابا بالقدرة ان شره انما شره او لا  
 النظام على اعملى فشره بالقياس الى جزئيه مقبولة ومقبولة  
 ان المتضمن المذكورين لا يتحققان فان ذلك كيف لا يكون الغالب

شره

شره موجودا والحال ان كل موجود من الكائنات شره غلب شره  
 وجودها الحاصل من مبدأها الغير المتناهي فليكن الشره واجب شره  
 ان يكون ما يشره عليه من الادييات هو الشره فان قلت فلا حاجة الى  
 حسب شرهها يصدر عنها الشره فليكن ان يكون شرهها الشره بجزءه  
 متناهي كما ان عدتها ان لم تدم تناهي او واجب وتناهي وجودها  
 وبالمثل ليس شرهها ان شرهها متناهي او واجب وتناهي وجودها  
 وجودها الى الوجود والقياس الى واجب فليكن شرهها شرهها الى  
 اعمد لا الى واجب على انه لا يشره ان على هذا لا يلزم الاحتياج الى تقدير  
 المبدأ ان هو موجوده لا مضاف فليكن شرهها شرهها الى شرهها  
 هذا وكون من الشاكرين واقام على ان شرهها لا وكون على الاوّل ان شرهها  
 لشرهها عليه مقابل مع تلك الشبهة على ذلك التقدير بحيث لا يكون شرهها  
 فتصور فان قلت كيف لا يكون شرهها مقابل مع شرهها على ذلك التقدير بحيث  
 لا يكون شرهها فتصور والحال ان شرهها بجزءه موجوده مقابل شرهها تمام  
 وهو ان يقال ان شرهها على ذلك التقدير ان شرهها لا يمكن صدور  
 العدم عن الوجود المحض وبما وجهه كان فهو شره وان ارادنا



ان لعدم الحق او الغالب واللساء ولا يكون مدوره من فهمه وكان لا  
تقد المبدأ الوجودي ولا وجوده على ما كان في كماله العقل لعدم وجوده  
ما شئت غالب لما عرفت ان كل وجود ممكن فعدمه غالب على وجوده على  
ما عرفت الا ان في المبدأ بطلان الشر على الخلق كعدمه حاصل بالذات و  
الوجود بالعرض كسواء يكون وبسواء يعاينها بالذات او بالعرض وما  
في متجدها عدم تحقيق هذه المبادئ وكونها حاصل من غير ما عرفت  
البر في المبادئ السابقة هذا وما على ان في المبادئ المذكورة يتقدم على  
ايقظ حفظه فصار الحاصلات الجواب المذكور على كل من التفسيرين  
يتقدم على كل من التفسيرين لشبهه كما علمت هذا **قوله** اما بعد في الشرع  
عن الكمالات المحلولة لا الاظهار في ان اودع بمبدأ الشر الذي قلناه  
المبدأ المستقل في الذات ايقظ فالحاصل انه البر اذ كانت الكمالات المحلولة  
تقبل على احتكاكها بالانفائض والاعدام وان اردت بالمبدأ المستقل في  
العقل وان لم يكن مستقلا في الذات كما قد علمت كلام الجوابين حيث قالوا ان  
امر من هذا وجه من ان على ما نقل عنهم الحق فخلق كاشك في ان من  
هو قادر على العباد الفاعل قادر على اياد فخلق وان لم يتحقق اذ اودع

الفضل

الفضل وان كان بالشر العز ووقبل بل ما قلنا سابقا من ان تلك الشرع  
والاعدام وان اردت تلك الوجودات كما ينقل احاجزها الى هذا  
بطلانها لان اولها في المقتصر **قوله** ان الشر الحقيقي يحق لعدم وجوده  
من موجود الله كما لا يقر بان اذ ان الشر الحقيقي عدم فهو ممكن  
لا يخلو في المبدأ سجد وان اردت ان الشرع عدم فهو ممكن **قوله**  
يصلح من الواجب بشر الشر وكونه من حيث ان شره يكون محلا لم  
المسلم على هذا المبدأ او لا وما على الثاني فلا يمتنع من هذه المبادئ  
ان كان يكون فخلق الى الخلق والحل فخلق فخلق الاشارة الى فاعلم **قوله** في  
الشيئ المبدأ بما هو عبدا وان لم يكن فاقاصد من بها قدرة الواجب  
**قوله** اذ لا يلزم العدم قدرة تقيم على الشر الحاصل وهذا على بعض التوازي  
جميع ما على بعض التوازي الى الحق ان يقاوم عدم القدرة بالنسبة الى  
الكمالات وهذه الامور ليست بمكاث **قوله** ورجع فلا فاعلمهم مع  
فانهم لم يلقوا فاقهم بهذا الاشارة الى ان هذا وان كان في جميعها من  
حيث يرجع الى من هب السليم لكن لا يبرحها جبر لان ما يثبت  
من صيغ الاحبار من الهداية الاحبار ان مثل هذه التوجهات خلاف

معتقدهم هذا لا يخفى انه على هذا الامل حقيقة التوجه من بللهم **قوله**  
 ولا يصح عليك ان على قاعدة ان الوجود غير ممكن القول بشره الا من  
 بللهم وان ورد بللهم الا من وجوده لا يكون صدور الشر  
 الكلايه من هذا القول من الوجود اما ان يكون فيه قصورك وعذرك  
 كثير فتعقل الكلام ان تلك العدماء ولا بد ان يقال ان الوجود لا يتم ذلك  
 الوجود وانما يعزله المستغنى عن سببها من وجود بللهم فيقول عن  
 ان لا امر هذا بل لا شك وبطلان وعقل قال وقيل هذا **قوله** في الكلام  
 من ذلك ايضا المذكور في ذلك ايضا **قوله** لو كان مرادهم بللهم  
 هو الشيطان لا يمكن ان يردع الشيطان ان يكون في الوجود  
 مطلقا لا كشخص فلا يرد **قوله** اذ لا شك في وجود بللهم ان ينهوا ذلك  
**قوله** فلا يستقيم قوله ولهذا جعلناه اذ هو كمال الوجود وهو متف  
 فوجه ذلك ان معنى قوله ولهذا جعلناه على هذا القول انما لا  
 المنكر ان يكون الخير والشر في كلامهم كان غيرا متساويا كان  
 شره ايضا على البعض الخير والشر الوافين واستدلوا بهم هذا على  
 الوجود وانهم من استقيم التبريل ما يتعلم من نبي الملا نصر وبتلان انما

مع انه يمكن سادسا على ذلك التقدير من منه الملازم كما مر من ذلك يكون  
 على هذا التوجه ذلك القول مستقيما هذا **قوله** انما يتك بان الى هذا  
 هذا هو انظر من كلام ذلك البعض من الانا من **قوله** وج يستقيم الكلام  
 فان قلت بل لا يستقيم انهم للزوم الحد والمذكر بعبارة على هذا  
 انهم لا يلزم ان يكون بغير وجود الوجود ان والاعلام في العالم شئ واحد  
 لو كان هو البديهي من انفراد شرا متساويا هو ذلك هذا انما على ان  
 باهم وجوده لا يميز فيه وكذا العدم باهم عدم شرا في غير ذلك  
 بالخير والشر الحق هو الوجود وانعدم الذي هو اياها كان هذا  
**قوله** وج لم يظهر وجه الدفاع الذي على هذا الوجه قد ذكر الحق ولا  
 قد ذكره الله اذ على هذا الوجه لا يمكن مع قوله الواحد لا يكون حرا  
 ولا شرا ولا يفي لزم هذا على حسب ما فهم الحق ولكن لاحداث  
 بين الملازم المذكور بعد هذا الوجه ايتم فان المراد بالخير والشر  
 المتضاد اما الوجود والعدم والعدم الذي يكون الازم على تقدير  
 الجدة وانما ان يكون شئ خاص بعبارة وجوده انما وعدها بعبارة او ان  
 والعدم الذي هو اياها غير متضاد شرا هو وج يكون الازم على ذلك



التقدير ان يكون شيء واحد وجد اضطراراً لعدم واقع على ان يكون خالفاً  
على الثاني فيما قبل منع للقيمة العقلية ان يدل لعدم عدم يتبين كون احد  
من لوازم الوجود ولا يحتاج الى فعل عليه وهذا قد سبق في قوله **الخط**  
على ما عطف على ان لا يتم على هذا الاحتمال ان يتبين جلاله ان اتى الى انهم  
قد ذكره الله ويكن بعيداً ان يكون امره بالثبات على الاشياء الى هذا البيان  
هذا **قوله** والحق لم يتغير من ذلك لاصل الفهم والبقاء بما ذكره الشارح  
لما كان القدرين قوابل سابق ما سبق من الجواب المذكور في كلامه **سابق**  
هذا في كلامه على منعه احد من ان يراد به ما سبق في كلامه ما سبق في كلامه  
او كلام الله وان لم يكن غير سابق او جلد فانت حين بان في  
الشفاف بل الاول ان يدل الكلام على ظاهره على ما ذكره الله في  
هذا بعد التفسير المذكور في قوله لا يتم بين الثلاثة فظهر على هذا  
ما هو مستقيم على انه المردود من حاجة الى الجواب الذي ذكره  
الحق العدل من حيث الغفل من هذا التوجيه المالحق في قوله **قوله** بنا  
على القيمة المذكورة وهي ان فعل الوجود واجب ان يكون وهذا التبرار  
**قوله** على المستقيم على هذا الحكم ان التوجيه الذي يخلو من بعض الافاضل

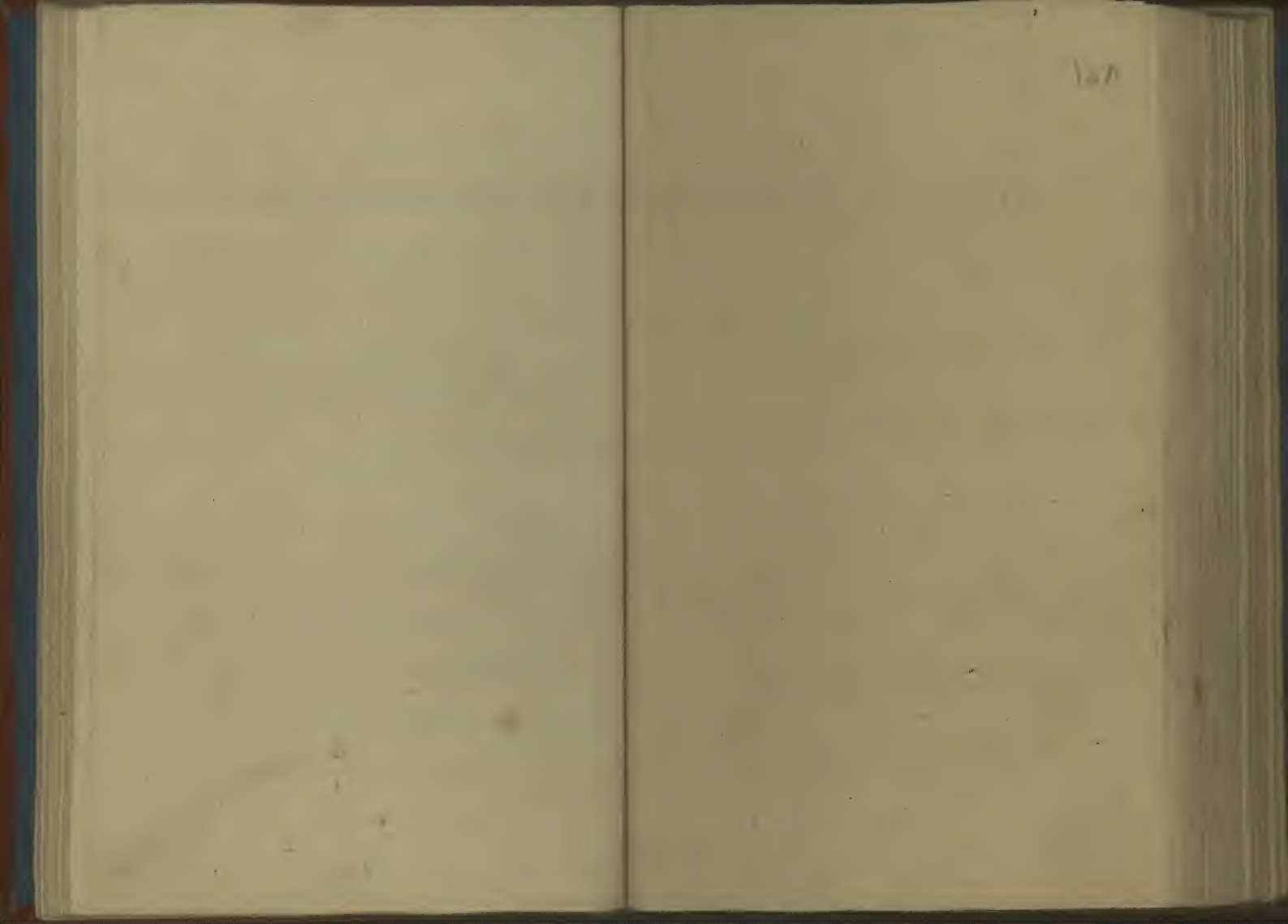
ذكر

**قوله** وانما تنظر الى التوجيه الاول الذي لا يعتبر فيه ان الخبر هو الوجود  
والشر هو عدمه ولا يكون حاصل التوجيه الثاني في العالم شروياً وبقياً  
ومبداً مما يجب ان يكون اثنين وان لم يكن على واحد من هذين  
وشرهما بالحق المذكور هذا هو مراده وفيه في حق المقام **قوله**  
ولا تقتل في ان ما ذكره ههنا لا يجوز من قبل بعض الافاضل كما يظهر في  
ثباته **قوله** كما ان التوجيه الثاني في التوجيه الحق لا يقتل فيكون **قوله**  
انه هذا التوجيه بنا على التوجيه الاول **قوله** حتى ان حاصل شبهتهم هو  
ما ذكره في كلام الحق ان الماهية هي ان حاصل شبهتهم كما ذكره **قوله**  
بهم منهم وانما حلول هذا المأكل في ههنا يكمل من الوجهين المذكورين  
استناد الغفلة الى الحق من التوجيه الثاني والحكم بان نظره الى الاول **قوله**  
هذا الكلام في شرح كلام الحق نعم على ما ذكره الروي كاحصه ويمكن ان  
يحل قوله والمأصل على حاصل المقام ويكون انشاء الى ان ما ذكره في قوله  
الشبه في ما ذكره لا يفرق بينهما طيس هي شبه التوجيه بل شبهتهم هي ما ذكره  
وجوابها هو ما سبق هذا **قوله** بل لا بد من الاضطرار لا يصح عدمها فيها  
يتبين منها التبع السليم ولا يلتفت العقل المستقيم هذا الخبر ما ليس في معناه











تسبب الله الخلق والوجود

لان منشأ الاستقارم بل الاستقارم يجب احقق في موته معشوم الذات  
 المستقرة الذات ليست مستقرة لان الصانع هو ذات الصانع بالذات فلو كانت  
 والاغلب كل الحلقه من وصف ثابت وانما صفة انشاء الخلق  
 الا ما منه في الابداع مقدس على نفسه وانه نعم ومن قبله العالم المخلوق والمصنوع  
 الا كما في حادث زمان في آت من قبله فانه عن التسرع والوجود الداعي  
 ما نسب الى الاقوال ومن القول بالقدم مطلقا المقام لعدم دلالة الحق الما  
 وكلانهم مع من واما حق اصر القدم قدم الابداع والصنع وتسرع على عالم  
 الامر وهو قول كمن لا قدم المصنوع والمخلوق مع ان الابداع لغيره متسرع  
 بتسرع وانه نعم وليس وجوده وقا واستمر وقران بالاقتران بل من مشي  
 بوجوده وابق ببقائه ثم شأن ما سواه اى شأن ما سواه باصروا  
 فان الموجود الامكان في له اعتبار ان اعتبار الصانع والافسدة وانما اعتبار  
 الصانع وانما تباينه بعلية نعم عن الشرط في الابداع بما لا اعتبار الاول  
 ليس له رتبة الا ما منه بل ثناء الاستفاد والاعلان والتعريف اللوا

نعم

يوجب وبالا اعتبار ان في ترجيح شأنه الى شأن علته واعلية رتبة من  
 مراتب وجوده فالصدق قابل وفعال ولكن فاعلية وجوده وليس له  
 استقلاله في فاعليته وهذا هو امر بين امرين ومنه عن كل رتبة رتبة  
 فصار ظهور اعلم ان للاشياء اعتبارين اعتبارا عما سواها واما  
 واعتبارا عما شق وزا طوار وبتجلياته وظهوره وانما من خلقه فاعلية  
 واحتمال من خلقه فاعلية هو الاول والاخر والظاهر والباطن لكن ما هو  
 ثم وجها لله ما سواه غير محدود فاعية غير مفعول من مفعول لا يروى في وجوه  
 لا يخفى بل من خلق من خلقه من والى فبان قوة البصر عدوثة  
 وتكون غير محدود والمدر والادراك والمدر كمن يكون  
 من خلق واحد وخلق فاعية لها اعتبارها وانما هو على الوجود والمقابلان  
 لا يهتمان ومنها الحدود وما ليس به حد فان فعل الطبيعة  
 ايقان هذه واسئلة لا تسمى بالامن بجهات الفاعلية والاهتمار  
 العلوية من دون المبيوتية بالاستعدادات والخصائص الامكانية و  
 الاستعدادات المادية ومن ههنا قيل دادحق قابلية شرطية

ملكه شرط كماله وادوات خارجة كالحق والصدق والعدل والبر والعدل  
وكان واحدا فيستند الى ذلك واحد يقتضي بطلان الاشياء الدالة بالحقا  
يقوت صفة لا يقوت من ان توجد في غير من خلقه وحكم القدر يقوت بصفة  
لا يقوت من ان من الاشياء بالقدرة والادوات الاشياء غير المتضمن له  
والمحصل ان الاشياء مفعلة في ذاتها فاعرف انفسها اليه وهو المعنى  
الطلق اي من جميع الجهات والحق ما يقوت عدم الاحتياج ولا يقوت انما  
من يقوت التناقض والحق والصدق والعدل والبر والعدل  
ليس حتى لا يشترط الوجود كالاختصاص وجريان في العرف التي ذكرها في  
طريق البحر كالمحدوث والحق الذي لا ياتيه بالاطل من بين يديه ولا  
من خلقه هو ان السبغ لا يفرق ان هو كذا في حدوثه واشياءهما من جها  
الى تصنيف الاشياء ويكون ان من ذاتيات المعقولات ما هي مقومات وحجج  
ما هي حادثات والقياسات الدالة لا تطل بالادوات بل بالعرض بطلان الفصل  
ما هو من الابداء ما هو ما لا يجرى من قبل الجاهل الفاعل الباقي بالظفر  
يقتضي هذا الانتفاء اما هو انتفاء الاستدلال لا الايجاب لا

وكان ما يقيد المقام هو الثاني اللهم الا بغير من الاعتبارات اعلم ان  
يقتضيها العقل كالمقتضى في نيل كامل فان مصداق كل مفهوم واحد ومطل  
صدقة وبطلان ما صدر كحكاية بطلان الحق مع قطع النظر عن اية حقيقة  
او جهة اخرى كانت لا يمكن ان يكون خالف متخالفا للذات متباينة  
المعاني غير مشتركة في ذات اصل ولا يمكن ان يحكم على الامور المتخالفة من  
حيث كونها متخالفة بل جهة جامعة فيها اصل حكم واحد كاصح برش  
في جواب شبهة ان كون المعرفة والاعمال والشرعية هو المتساوية  
تقبلوه وهو الحق بحقيقة الثبوتية وان في حقيقة الثبوتية كما سبق ذكره  
حقيقة هذه الاشياء كالحق مستكلمها وقل من وصل اليه ولا يتيسر الا  
التي لا يفرق من حقيقة وحقيقة الوجود في ذاتها في الاشياء  
يغير من احد طائفة بالوجود في اكثر واضواء تابعه بين الرغبات  
والحقيقة بكون لا يتصور بكون ان من هذه الاشياء التي يقوت بصفة لا  
يقوت من ان لا يحصلها يرجع الى انتفاء الصرف والاحتياج اليه فظهر  
ظهور تاما ان الاشياء لا ينفرد بهم وبين خلقه لا في المعاني الاحتيا



التي لا تخط لها من العينية والحدودية وان كان ما طاعتها بالها حقيقة واحدة  
وحقيقة واحدة مختلفة بالكل والنقص والتمام والحاجة م خالق كل  
شيء بصيغة الحق او خالق كل شيء من الاشياء وهو لم يلد من شيء  
لان يكون واحدا منها ومن احادها وان كان كل الاشياء على وجهه  
واعلى محتمل ثم ان يكون الماد من الخلق ام من ان يكون من عالم الا  
ان خلق واما اذا جعلت الصلة لاشياء فلا بد من ان يراد من الخلق ما  
يقابل عالم الامر كما اشار اليه بقوله في هذا العالم م المتفرد  
نصف التوحيد الا ان هو المسمى في توحيد الاحوال او لا موشة الحق  
الا انه من الشريك في الاحوال والصفات والذات استعداد  
قابل لا ينافي ما تقر به من ان النفس حادثة عن بدن البدن  
فان النفس باهي متعلقة بالبدن متعلقة كما اتحاد الصور بالمادة ومن  
جهة وبهذا الاعتبار ليست روحا مخرجة ونورا بل كلمة ومن حيث  
مخرجها ونورا بلقيتها وروحها فيها التي حادثة بالذات بل حادثة  
بالعن من رتبة البدن من مخرج مخرجها احكامها الى حادثة

والمعنى

ولا يلزم من ان يكون قدما ان كان مخلوقا من الله تعالى  
الاشياء انكشافه لا يشبه شيئا منها فان وجود الماد ليس بوجود ما يشبه  
فيها ولا تشابه بينهما ولا تشابه اصلا فانهم ذلك الماد كجيت الذي هو  
طائفة منهم لا يشترط ذلك العقل وذهب طائفة اخرى الى القول بالثبوت وصفا  
الحقيقة وكلاهما انما هو الى التمثيل ثم رتبنا الجليل م يكشف عن  
قول النبي م التوحيد ظاهر في باطنه وباطنه في ظاهره م  
لا يرى وباطنه موجود لا يخفى بطلب بكل مكان ولا يحد مكان طرفة  
عين حاسب غير مقصور حاضر غير محدود وبوجه يكشف عنها قوله  
سوا الاول والاخر والظاهر والباطن وموتهم طاهر غير مخلوق في  
جيت بهم في غير في الطهر ولا ينفق طهورا لما سواه ولما بلغ في الطهر  
الى العاية قلب وقوى ظهوره المغير الرهاية خفي في العاية بحيث  
من القول كما احتجب عن الاصباح ايام من خفي طهره ايام من احتجب  
لتجاع نور المركب ونفي المركب عما ثبت له المبدأ سواء كان  
من باب شهود الحق لنفسه او لغيره نسبة واحد الى مخرج

منها لا يخرج شيء من فصل من شيء في كل منها لا كذا في شيء في شيء  
 في قوله وان في علوم هذا هو ثلثه مع كل واحد من الاشياء وبيان  
 اخرى فبما ذكرنا معنى انهم تاملوا الاشياء ولا تاملوا بالحققة و  
 الوسايط القليلة من جهة في القرب والبعيد عن تصديقها من جهة  
 على الترتيب الضعيف من جهة كونه على الاجزاء والاعلى من جهة من جهة  
 له في كونها على اللغز في رتبة الاجزاء وهكذا وصف الترتيب  
 هو التفاوت في امكانات الاشياء المرتبة في امكانات الدائرة فان  
 الصادق الاول لا يمكن الثاني بالنظر الى ذاته وهكذا بالذات والذات  
 الاجزائية التي هي نفس اجزاءه تسمى في الغيبة الاستوائية واحدة الى  
 على العرش استوى وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فليتب  
 ان هذا المذهب لا يتوافق لانهم لا يقولون بالوسايط فانهم كان  
 اول اول كيف في الامادة دائما اول كيف وكيف الاستعداد في كل  
 اخر بل ان يخلو من مساواة عالم خلق الذي هو من العوالم التي  
 وتتم في صفات افعال من الوجود وكل من اعز الله اربابا وله كان بالذات

او بالعرض كالعرض فانهم اما يعرفوا الاشياء في اما يعرفوا الاشياء لا  
 كذا في شيء من سواه لا يعرف الشيء باية وجه كما كانت الواسطة بالاشياء حقيقة  
 الشبهة فان الشيء حقيقة الشبهة ومساواة اطوار وجوده وعكس فوج  
 ليس بظاهر الا بغيره وهو العالم بالحققة يظهر بغيره ويظهر بغيره  
 فهو بالصوت والامر في صورته وظهر ما ذوات الاشياء لا يعرف  
 الاشياء بالذات بل بغيره والاشياء فان كثرة الفعل والاشياء  
 معا توجب انهم تاملوا النفس بالذات شيئا فشيئا حتى يفتقروا الى  
 الى العاوية فيفسرهم المدة ويحل الاصل وهذا الذي اظهره اما تصور  
 بالموت الطبيعي لا الاعتراض الذي هو في الحث والاشياء تدبر في  
 ما في غامض بل واستجاب الاستجاب صيرورة الموت والاشياء  
 ان لا يكون وهذا يعرف بالمسوية بالعدم والزمان والمادة وكل ما هو  
 كل ما في مكان وكل ما كان اول اخر لا يفسر ذاته بل بغيره لا يفسر  
 له بالحق والاشياء كالنفس ذات الكائنات الحادثة هو مركب القوام  
 من اربعة يكون بالقوة وهي المادة ومن اخرية يكون بصير بالفعال



وهو الموقوف وكان اول اعمال وصفه رائدة واخرها باستجاب وصيرورة  
في المادة كان اولها الموقوف كان آخرها العلة العائنة معانية الى هذا  
لغات الاعمال العلية فقط وهذا خلاف الواجب ثم فان العائنة  
بمعنى العلة العائنة فيهم المانع بين ذاته وتم معانية لها علية بها  
ذاته لا يجاهه وصنع الذي يرتب على ذاته وتم وهو ان الذي كثر  
كن وما يوق على خلقه فان القوى الارضية المثلثة القلبية سكون  
في اوراق قلوب المثلثة اللوحية وصف جلاله في هذا شرح حاله  
فيتم جوده اليه بما يتصفون من المذبح القبيح وصف جلاله في هذا  
حاله وكلها وصف كماله هو الاول والآخر والوسط والآخر والآخر  
فاهر اعلمها اذ ارجت الارض على اضطرار وتوكلت بحورها  
وان لم يتحرك في الوضع كالماء القوة وضعف الارض انقاسوا  
كرها قاتل ادينا طائعين العقول المار بالحقول العقول  
النفسية المشككة التي وقعت في السلسلة الارضية دون العقول  
الكلمية التي وقعت في الطول فانهما عشاق صرغ غلظ في تلك فاهما

سكون

سباقون ٤ بلا يكون تارة كان تحت الاضافة واعلم مناهم ان وجوده  
تقريباً كان صواباً بل من نهاية وهو كل الوجودات بنحو العمل لا يوجد  
شي من الاشياء وجوده في كل الاشياء وليس في شي منها يحتاج الى  
مع بعض غلظة في حق بعض العلية الغير المتحركة والنقص ولكن العلية  
التي لا تتجيب الغير في العلية القوسية هو معكم ايها الكثر خارج عن الا  
لا يخرج شي عن شي واحلها كماله بل وجود رائد عليه ووجود  
معها اما الاول فقط واما الثاني فضاء كان الله ولم يكن معه شيء وكلمة  
مع شيء بل يتم ان يكون موجوداً بوجود رائد بطريق اولي وجبه  
ان بعض الموجودات لا تكتمل مع كون موجود بوجود رائد على انه  
مع وجوده في ضرب من العقل هو من ملائمة الزمان والآخر  
به تكيف حال ما هو موجود من زيادة الوجود هو قبل بل قبله  
كل بل لا يلزم من كون قبل كل كون ثم قبل نفسه وانه نعم ليس هو احد  
من الاعداد ولا من الاشياء فانه الواحد بالوحد حقيقة ولا يشمله كل  
الامر اذ لان ذلك مشاكلة الواحد العلي فاضافة فان

القبليتين من الصفات الاضافية المضافة على ذاتهم في الوجود  
 المرتبة على نفس نوع ذاته ثم وهي صفة لا تجزأ عن الاشياء العالمية  
 وهي تدل على وجود كل ذات في ذاته في صفة صفة لا تضاف الى ذات  
 هي اضافة الصفة الى الاشياء في نسبة الاستوائية الى من على العرش  
 استوى والعرش هي من جميع المراتب الحقيقية تلك النسبة الاستوائية  
 انما هي امر تليها الحق والامر هو ذاته ويجوز ان يعلم ان صفاته  
 مطلقا حقيقة كانية او اضافة غير كانية كلها هي ذاتها ولكن يجب ان  
 بالفرق بين تلك القبليتين في الحقيقة فان الصفات الاضافية  
 على ذاتها جازمة مع كونها ذاتا على مرتبة ذاته ومن هذا هو  
 يحفظ المرتبة ويجوز ان يفسر على هذا وجهها فاعلم على ما يحصل  
 ما حصله هذا الجليل الكريم من فضل الله العظيم يرجع الى اركان ثلثة  
 الاول دوام فياضة سبحانه يدوم ذاته على ذاته في الثاني كونها  
 المثال الصوري والاول الثاني الذي هو جودها فيكون الذي هو  
 بالقرينة السبيل الثالث كونه منزه عن عالم الطبيعة والكون

الطبيعي

الطبيعي ما لا يضاف الى امهات باقية في وجودها فيكون كانه فيكون  
 قوله ثم يكون في قوله ثم اذا اراد شيئا ان يقول ان يكون شيئا في حيث ان  
 بصيغة المتعارفين ومن هذا ان المقام مقام مرتبة الامم ان ذات من  
 الامم قد ذات في الامم الا انهم فضلوا عن غيرهم من الامم والامم  
 والتشبه بالاشياء التي هي ثم فاعلم ان الامم انما صاروا على هذا من الامم  
 كصفة تقوم الى العالم فيكون هو الامم الا انهم فضلوا عن غيرهم من الامم  
 ليرتفع آباء الامم من الغنى والفقير الذي هو مفهوم به ولا يجوز ان  
 الامم وهذا الحاصل بل في نسبة الامم الى الامم بان لا يكون نسبة  
 عين الانسحاب من الامم بباط الى جازمة كوجودات الهاتفة الذات  
 الا كانية في صفات الهاتفة واما الهاتفات العالمية فهي من صفات الهاتفة  
 او بصفة الامم ذات ولا استقلال لها في الامم بباط الى الامم كما لا استقلال  
 لها في كونها سادسة صفة ثم واما في الانسحاب عندهم الى غير فاعلم ان  
 صفة الامم في مرتبة ذاته وهو صفة المطلقة من غير الامم بباط الى الامم  
 الاضافية في ذاته على ان جازمة وتصله صفة ثم بعد مرتبة الامم



هكذا ينبغي ان نفهم برتعلق تلك الاشياء بالاشياء التي لم يكن بربك ان يكون  
كل شيء قد تم تهيئته من قبل التوحيد كما بان في علم النبي صلى الله عليه وسلم  
بالمرتبة التي هو فيها العلم بالحق والحق من الاشياء جازية وتم تارة وكل علم  
هو ما يثبت عن الحق من موضوعه والحق من الحق ان الحق والاثبات اولا  
وعلى ان هذه الذات لا تميز ولا تميز ولا بعد العلم بهيئة ذلك الشيء الذي  
فيه وبعد العلم بهيئة وجوده فكلية هي تارة الى العلم بوجوده وكلية هي  
ايماء الى معرفة بهيئة عجب الاستعداد بقدر وسعنا من الاشياء وان قطع  
عن ملكة فكلية قد علمنا العلم بهيئة وانتهى بهيئة هو العلم بهيئة  
ثم ان ههنا تميزه بجله بهيئة ما هي نفس هو بهيئة وانتهى بهيئة العلم بهيئة  
عن العلمين يتعين الحق عن العوارض واللواحق الذاتية وهو منها  
اثبات محال فيتم وعدم كونه مولدا ومولودا ونفي الكسوة من  
السلطنة وعلينا السلب ارجع الى الاثبات والاثبات الصفات الثبوتية  
لا يثبت حقيقة الا عن هاتين الجهتين بوجه كل من كذا اذا تحققت  
ان هو بهيئة جازية بسيط لا تتركيب فيه اسكن وبسيط الكمال والكمال البسيط

هو كل الكالات الوحدانية فثبت ان الوجود البسيط الذي هو عين ذاته الالهية  
كل الكالات للوجود باهو موجود من العلم والقدرة والحيوة والارادة والتمتع  
والصبر وما دار بهما وسببها اذا الوجود حقيقة هو لاصل الاشياء  
الاختلاف لا يحق وبرهن عليه بان الشئ في المعرفة في شئ من الاشياء  
بحقيقة شئ منها بل الحقيقة بالاشياء الحقيقة الوجود الحق وتب عليها انا  
واحكامها فثبت ان اثباته نعم وجوده في مرتبة ذاته الالهية البسيطة  
الواحدة بالوحدانية حقيقة توجب العلم بهيئة علمه وعلمه وعلمه وعلمه  
وجوده وشمولها من معرفة وجوده ونحوها وكيفية فعله الاول  
للشياء ومعلوم ما هو من ههنا ان الوجود بالوحدانية فثبت ان  
نعم وصفاته واصله وجميع احواله بموجود كبري ولم يكن بربك انه  
على كل شيء شهيد والسرير ان الوجود الذي هو مجرد نفسه رفع العلم  
ورافعه ونافيه ومناقضه هو الموجود بنفسه ونفسه هو الواجب  
الوجود لا غيره وكل ما هو غير لا يوجد الا بهيئة نقل كل شئ  
هو بهيئة على غير حقيقة الهوية المحصورة لا غير فالا يتوقف في خصوص

على غير نحو ما نحن فيه في الابدان وغيره ان كان من نوع الوجودات الفاعلة  
 الذات اليرثه تعلق الحيوانية به فهو لا يخسر الا به كما ان لا يهوى الا به  
 وان كان من نوع المعاني والمهمات الكلية فهي ما شئت راجعة الى الوجودات  
 الا بالعرض فهو جازم به ان عليه وعلى غيره فانهم وانما <sup>نقل</sup> ما باله  
 الكل في ان يظل الكل حينئذ على افراده وانما <sup>نقل</sup> ما باله وانما <sup>نقل</sup> ما باله  
 ان الكل من انفس الاماكن غيرهما وسر بان الرقوع الامم والنق  
 الوجودي في الكل هو عينه بغير ابدان له ولا ينفق بين الكل <sup>نقل</sup> الا  
 في الوجود ونوع الوجود ونوع العلم عينه ونوع مجموع والآراء <sup>نقل</sup> في  
 والسمع والبصر ووجودات الحيوانات ليس في انفسها الا <sup>نقل</sup> الوجود  
 لما عليها وفاعلها وقوله ثانيا لا تقوم له في نفسه الا بالفاعل كل <sup>نقل</sup> في  
 ايماء الى سر استلزام الاشياء وان كان انما فاعله وجوده <sup>نقل</sup> في  
 السر انما فاعله لا ينفية ان يمكن ان يلا حظ كل منها متعلق <sup>نقل</sup> في  
 لشار اليه استقلال الامور بالاعمال بان خسر كل في مرتبة نفسه <sup>نقل</sup> في  
 في ذلك الحضور غير متعلق بالآخر ومخصوص من شهوده فيصور <sup>نقل</sup> في

ان يصير منه هو الاشياء ويشان هو اليه مع والاعمال تلك الاشياء من  
 الاخر وذلك لا يتصور ولا يتيسر للتفريق بالقياس الى مفهوم <sup>نقل</sup> في  
 عن الاعمال من مفهوم وضع النظر والالتفات والاشارة من جاعلة <sup>نقل</sup> في  
 المتعلق لا يبقى من عين ولا اثر فكيف يحضره ويقرر وصق بتفسير النظر <sup>نقل</sup> في  
 فاعل الاعمال هو الانسان ومناه المقوم بذاتياته فليس في الفصلية  
 فعل يتصور ويتيسر بقره نفس ذلك المعنى المركب ومصور ولا <sup>نقل</sup> في  
 اليه عند علم حضوره مقوم ذاته وذاتياته وانما <sup>نقل</sup> في  
 كيف يتيسر ذلك وحضور المركب بكنهه هو مرص مقوم بحضور <sup>نقل</sup> في  
 بالمتصور من عين تلك الحضورات والفرق بان المقوم في المثال <sup>نقل</sup> في  
 فيما نحن فيه من امر العلوم وعلمية الفاعلية خارج لا يحدى فاعل <sup>نقل</sup> في  
 في لا انتفاع الذات وكذا اكتشاف الحضور في قول وجودها <sup>نقل</sup> في  
 نفس ذلك الوجود وهو حاضر بنفسه فاذا احتاج وجوده في نفسه <sup>نقل</sup> في  
 امر ما تقرر في حضوره الى الحضور بل تقرر اصله وله <sup>نقل</sup> في  
 فيا روي عن جازم ان شيا الامر ان شئ له قبله وروى <sup>نقل</sup> في



وحية هو كاشفة لا غير الظاهر في كل مظهر حقيقة ولكنه ما غير من قدر  
في خصوصه وكان قوا الوجود ومن هذا لا يمكن ادراكه الا بتارة اليه اذ كل  
ما الحكم يترك كونه في الوجود اليه بالحق او بالعدل واما بعد فاقص  
الوجود والخصوص والظهور والخلو ليس باليأس بعد من قال فيما  
روى غائب في عقود ما غير من قدره وقال لئيم احبب من العقول  
كما احبب من الاعداء ومن ثمرة من عنهم بالحق من غير ظاهرون فانهم  
اشياء الاموات وذلك الاشياء منه كتحقق من احوال ملك مجازات  
العارفة من عباد الحق الشهودية الفطرية التي شاهدة لبيان حال  
كاشفة لبيان الحال من تلك الحال لا تقوم في نفسه الا بالاعمال  
تقوم وجوالات الاشياء بوجودها ما صار لها فالتة وموجودة  
بوجوده ثم لا يحيا انفسها ما أصبحت موجودة بذات الامثلة في حقيقة  
معان غير موجودة على عدل وعلى الانفراد لكن بما قرأت تعالى في قوله  
وليس من دار الوجود موجود حوله وعلى الانفراد هذا هو الوجود  
والمطلوب التوحيد العاقل وليس غير ما حقيقة وذلك ما هو في تلك

ما لما ظهر لها ما كان من اياتها في رجب العالمية وساطع ظهوره كسكن  
 محضاً لها يظهر في ما عرفت ان اوجها كانت في رجب العالمية وساطع ظهوره كسكن  
 لفرع من اياتها في رجب العالمية وساطع ظهوره كسكن  
 بعد الذات لا مديرة للعلم الا في مراتب الاولى مرتبة العلم على الحقيقة  
 هو عين مرتبة الامارة التي هي في العيون كالاسم الذي لا رسم له الثانية  
 على الكل الذي هو المتساوي الى احوال في كل ما في الدنيا التامة الجامعة للكل  
 كلها السابعة عليها الحيطرية الثانية في الصور العقلية التفصيلية  
 ان كانت بها النوع الصوري وهي صورة عقلية جوهرية تميزها بكونها كذا  
 تميزها بكونها طرية ان بابها انواع واربعة مرتبة الصوري الثانية لجزئية  
 اللوحية لوجع الحور والانباء وكلها اي من تلك العلوم الامامية تصف  
 بالانانية لكونها عقلية بمعنى انها من افادها واهلها واثروا تميزها بكونها  
 العالمية في كل ما طرأ قال في رجبها اذا اراد شيئاً ان يقول لكونه يكون  
 فهو تم قبل كل شيء وقلت العدم نفس قبلتها مع تميزها وتقد  
 نفسها وتاخر بغير آخر منها فافهم كذا الذات خارجة من رجبها

وذلك ما

وادبارها بعد الاقبال وعبارة اخرى الدائرة الذاتية لها قوسان قوس  
 من قوس قوس صعود وكر الذات لا مديرة اشارت الى القوس صعود  
 وكل منها مراتب من تميزها في الاول لا شرف الا لشرف الى ان يفتح الى  
 لا احسن منه وفي الهيولى الاولى وفي الصعود الى العكس من ذلك الى  
 في الاخص الى ان يفتح الى ما لا اشرف منه فنهاية الصعود في هذا الترتيب  
 وهذا الاشهاد الى النهاية الصغرى تحت الدائرة وكلها لجهة الوجود  
 اكلت لكم دينكم لولا انما خلقت الانفال ولو لا على لما خلقتكم فيها  
 عظيم طوارق النور بحسب الترتيب في طلمات الاكوان الهيولى لا تميزها  
 بتلك الحجب الخفية فانما اختلف في الصعود وتدرج في المروج صريح من الطلمات  
 الى النور الى ان استوفى على شرف الطلوع وهذا الامر الى ما بدا من ان الله  
 لم يكن معترضاً كما بان اول خلقه بعد ان خلق آدم واعلم ان حقيقة الزمان  
 ترجع الى حقيقة الاشياء الزمانية فكذلك الوجود الزماني اجمع واشتمل  
 والكل كانت مدة مروج الازمنة سلطان انما هو كلمة كلية جامعة  
 مختوية على ما ذكره من تلك الكلمات التي هي تفصيل تلك الكلمة الدائمة





الحقيقة الموجد الحقيقة هو حقيقة وجودها الموجد لا يتصور العقل  
 ادلا من غير حقيقة الشيء ولا حقيقة غيره ولا يمكن تصور ما هو غير ذلك  
 سواء لا يتصور الا بان ذلك جيل الحقيقة في نظره فضلا عن الحقيقة غير ذلك  
 الا بان شراح الصدق من جهة نور القلب وقلبه نور الحقيقة على كماله نقصا  
 الوجود وتبينه الامكان ومنه من طيات قسيات الاشياء بصورتها  
 وجوده الروحاني هو بانك يراها ونور القلب اما بالاعمال لا يمكن  
 ظلمة علمه وتقصير عينه ان يظهر له قلبه فلا يرى شيئا من الاشياء  
 العالمية من غير خروج الاله الى المظهر في خلق التهودي ولا يرى بعض  
 الروحاني هو حقيقة الامور من غير ما من قسيات الاشياء وهو بانها  
 تعين بوجود كنه حقيقي مبدئي من حق مبدئي فحق خداست ومع ذلك كله  
 لا يمكن ان يدرك كنه ذاته نعم شأنه ولا يتيسر له ان يحصل الى حق معرفة  
 سبحانه كما قال ص ما وضا الحق معك وانما هو رتبة كانه انشا  
 الى ان حقيقة نورها انما هي حقيقة من حقول اصحاب معاني القرب كال  
 محبة من حقول غيرهم وما اشبه في حق اصحاب القرب من ان البعد

بهم

يصل الى مقام بذلك عند جيل الحقيقة فلا يرى الا الموجد حقيقة هو حق لا رتبة فيه  
 ولكن بعد ذلك حتى يصل بقلبه وانما ذلك من رتبة ادراكه صرح ذاته وعقله  
 صرح ذاته بانما حتى يصل من عقل الشاهد ولم يبق في نظره الا الموجد الصرح الحق  
 ولم يبق له من قلبه وعقله فضلا عن عينه او اثره ومع ذلك كله لم يظهر له  
 كنه ذاته حقا وان المعاصر عليه لا يرى حقيقة الا بقدر ما استفاد من صفته  
 صفة عليه صارت اياها من صفات العلوم العقلية وكانت موجودة بوجوه  
 ضمنية تظلمة لا يرى عليها الا انما رأى انما للحقائق التي علمت بملك العلم  
 وادانته وانتهت وزال عنها الضعف وذهبت عما يلهي بغيرها  
 الانسان ومن تعلقات البدنية والصفات انسانية صارت اعيانا او  
 عقلية ومعنى لا يرى بل عقله كامل وبجانها لا كما في اشكال الحال بالان  
 واليه الا انارة بقوله من يمشي بين ايديهم لعل بين ايديهم في الا  
 العقل كالاصحاب القرب واما بانهم في الا الكشف المتالي فكل اصحاب  
 او كليها يصور في الا الكشف العقل متفاوتا وبذلك تفاوت  
 على قسمين الحق المفضل حقيقة المطلوب والسر في ان حقيقة الحق الذي له

١٤





القوة العقلية حيث ينفرد على ان ملاذ الامر متعلق من النفس بالمادة <sup>الخالصة</sup>  
 النضرية فالمرجع عن هذا التعلق بالكلية او لم يذهب اليه حقيقة <sup>بعض</sup> الخيال  
 عقلنا تماما وليس الامر كما توهم الجمهور في المذهبين من كون الوجه من كل  
 المعاني تجريته والعقل قوة يديرها المعاني المطلقة الكلية فانه ان كان له  
 وجه ولكن من تديره حقيقة الامر <sup>بعض</sup> فانهم ولا ذكرنا سابقا من  
 حصول الاتصال بالمتعلق بين البصر والاشياء <sup>بعض</sup> لا التعريف من النفس  
 الامر بوجه النوع ما اتصال ما كما يتصور في بعض احوال بل <sup>بعض</sup> يتوقف على  
 آخر من يتصل به فالوجه المبرر هنا الفصل الاتصال بالاشياء <sup>بعض</sup> بخاصة  
 فان المقادير كما هي ما هو موجود في تقدير ان جرم الارض فلو صار احد <sup>الملك</sup>  
 ملكه من جهة الارض فلو لم ان يكون محيطا غير ما ذكر الكمال وجوه فان  
 تمام العلوم وقع لم تقدم الشيء على نفسه كالا فليس على من لم يدر <sup>بعض</sup>  
 الحق لا بد ان يكون في الاتصال اي يجب ان يكون معنى الوجه والعلم <sup>مثلا</sup>  
 مشترك بينهما فحقا لا وعليها بالغايات الذي يورث الى اليقين  
 الصفتية ولا يتصور هذه اليقينية الا بين الشيء والشيء وكما في الشيء

المتعلق

حقيقة الثبوتية وما هو من الوجوه وانما في بعض وجوه ان يكون  
 له شبهة فيكون الامر بالاشياء الثبوتية بها اما هي اليقينية التي توفى  
 الى كون المادة حقيقة حقيقة مطلقة صرفة الغنية وحلوة لها هو انما <sup>بعض</sup> انما في ذلك  
 تعلقية الوجوه انما في الحقيقة وجوه الثبوتية في ذلك كونه انما في الحقيقة  
 وثبوتية استوائية لوجهات المتعلقات كلها وهي بوجه على وجوهات حقيقة <sup>بعض</sup> بالاشياء  
 الحقيقية باعتبار وجه ان تأملها اليه من استوائية واختيار وجه انفسها <sup>بعض</sup> وقضايا  
 ذاتها خلقية وتلك الجهة التي بها ان تطلب الاشياء اليه <sup>بعض</sup> نعم هي الجهة القدسية  
 بوجهها باجتماعها بالاشياء وعالمية وان ادبر وجهها كما يوصف <sup>بعض</sup> بغير  
 وهذه جهة التي هي بغير الاشياء هي التي يبرهنها بالعلم والمادة <sup>بعض</sup>  
 غير هاتين بياض الاشياء والتفصيل والفرقة اما يتصور ان من ناحية <sup>بعض</sup>  
 جهة وجهية والخاصة والعلوية لا تتوازي اما حصلت وقعة <sup>بعض</sup> من ناحية  
 جهة تلك اليقينية بغيرها منسطة التفرقة بين على الامر بالخلق والاشياء <sup>بعض</sup> اما  
 تلك جهة جهة مضمونة ثابته واختيار هذه جهة القرينة <sup>بعض</sup> امور متغيرة <sup>بعض</sup> ودا  
 زائلة خلقية موجودة بالعرض او الغيب من التوسيع الذي لا يرضى <sup>بعض</sup> الا بالعلم



فما انت الحقيقة لما فيه العام من الحجاز والمعرف الحجازي والحد فافهم وانتم  
 خلق المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية العطفية ثم في كلامه اهل الحق  
 من الشارة الى البتيرة الصفية التي حصلت من على الامر بالخلق والاشياء  
 الا انهم الى هنا يجهلون ان الارادة لما صدرت من انفسها العامة الشافية  
 من فعل ارادى بنفسها وجعل الارادة من الترتيبات والتميزات فاصار فعل  
 ارادى بنفسه بل بغيرها الارادة فالارادة صادرة عن ارادته مراد انفسها  
 الارادة صادرة مراد فعل الارادتها حادثة انفسها التي في الارادة  
 الفرق بين فساد الرقيم وفساد البدن فكل منهما عارض لا يزيل به وهو  
 الفرق بين وجوده وانه والقاروت بينهما ما كان والنفس والروح على استقام  
 محسبان في ذلك في الصحة بقاها فافهم غير سر سر برهانه عند الحقيقة  
 تجرت عن علمه اعقولا العقل بل عقله الدين التعليل العالي من  
 يعني ان الامر يرجع الى الحق الصفات الكمالية جاز ان اطلق الصفات  
 على علمه فانما لا يكون الا بطريق التوسع والحجاز والسد بالحق من ذلك  
 الحجاز ولو ان هذه من حجازة ليس اما الحقيقة بل ما هل وليس انما بل

ع

فما انت الحقيقة لما فيه العام من الحجاز والمعرف الحجازي والحد فافهم وانتم  
 الا من دون الحق قد كثر لا يخفى ان ما ظهر هذا المذهب يقتضي ان يكون  
 الرقيم هو بل وجوده هو بل الرقيم صلب وجوده كانه قاعدة معطره فمن  
 في مواديه واشبع وقدرت في بعض الافاضل اثبات تلك القاعدة حسيما  
 ساهدت من بعض مسقطات على هذا الامر ثم الرقيم هو ما هو بالحق في  
 يقتضي التضاف وبعك التضاف يقتضي التناقض فلما كان له وجهه ثم صرحا  
 على وجوده في الواقع الارادته تلك الالهة الا الى ان يصغر له من ما كل  
 ادراكه كواجب ان في نفسه بعض كاسواء من الالهة العامة في المذهب العقلية  
 والتقية فتكون له انوار هو نور نفسه بنفسه فانه وجه لطيف لما كان  
 عين الظاهر كما هو سر شريف ما الظاهر كل علمه معلوم محجب وحكمه اذ ليس  
 بغيره بوجه الغزاة تابع عن الاشياء لا كغيره شئ من شئ داخل في الاشياء لا  
 شئ في شئ مع كل ما يقابل به وجه غير كل شئ كما لا يلبس من الاشياء بالعلم  
 وانما الاشياء من بعضه لا توجد من غير من خلقه والغير بغيره فصار  
 في له خلقه اليه من كون له كمال الكليات وقام العامات في الاشياء كلها

كلها

كلها وكان الذي هو الشيء هو الذي هو الشيء بالوجه الآخر لا غير  
 الشيء باهو على كل حال لا كيف لا وكل شيء انما يطلب شيئا لكونه كان له  
 لنفسه فاما كان باهو كالمادة الكل من جانبا كالصرف من دون شايه نقص  
 اصله كامن اول مثله او اول على تاويل الالائية واخر على تاويل في العدم  
 غيرهم ان لا اى لم يبق العدم بعد اى لم يبق العدم فقال الله ان  
 يوصف كاللا امل من في الصفات خبر من وصفه به بوصف الصفات  
 لا يابوصف كالمات من الصفات ليس بصفة حد حد وهو الشرع ان الذي  
 من الوصف منها هو كنف محاب من وجه الموصوف والوصف في حد ذاته  
 جعله محابا وصار هذا المطلوب مطلوبا وان كان لا يتم وانما هو المحذور  
 مشككا بما يجب ان يعلم ان الشك في عاى وخاصى والما هو الالائية في حد ذاته  
 جهوا اهل العلم بالعلم التامى وخاصى من هذا المصير اذ اكرالا  
 الاصحاب بمكة كقوة العلوم الحقيقية والكل المشكك الذي يجمع الشك  
 فيه جانبا من الشك والتشديد بين مطلقه انما هو الوجه الخاصى فان المات  
 منفساده مثل صفات الحق على والمات الذي انطلت قبل هذا والتشكك

في

يرجع الى القوة الصفة التي وصفها على الخاصية السابقة وهو امر كوصف  
 لا يغير من الالائية المشاهدة او بالرباس فانهم فعله معاين من العاين  
 لا الالائية وان كون الشيء ملة لمتلك في الطبيعة ظاهر وهذا الذي اظهرنا  
 ما يقع فيه اخبار الصفة وانما الالائية لا انا لوانه توحيد فبعض من خلقه وكما ان  
 يوصف بصفة لا يغير من الالائية خارج عن الاشياء لا يملد داخل في الاشياء لا بالجمالية  
 خارج من الاشياء لا كمن في شئ من شئ في الاشياء لا كمن في شئ من شئ في الاشياء  
 بالقرينة بالاشياء لغيره بالخصوص له ظل وجوده مما يجب ان يعلم منها هو  
 وجوده في هذا المبدأ اى مرتبة الالائية وهذه المرتبة هي مرتبة كرامة القدر  
 من شوايب الكثرة مطلقا او مرتبة الالائية وهي مرتبة صفح لسانه كمن وصفها  
 العليا التي بعد مرتبة كرامة الالائية ومرتبة الواحدية تليها ثبوتية مرتبة  
 والاعلان كمن في شئ من شئ بل هي مرتبة معاني الاسماء الدائرية والشئ  
 والحياتية الالائية وسبب ذلك في مرتبة الالائية بحيث لا يمكن ان يشار اليها  
 انفراد استقلالية من مافى الالائية لها لا كعبية شئ بل كعبية الظل  
 والى بغيره العلة وانما هي هذه فاعلم ان الموجودات التي ماقت منه



والمثل لها في حقيقة عليّة وقدمتها الذين هاهنا من اعتبار من اعتبار مرتبة  
 التي تليها في الاشياء من مرتبة التي تحتها كلها هذه المرتبة هي التي تليها في الاشياء  
 الرتبة والاعتبار وجودات الاعداد العاليّة في عدد وانفسها الخارجة عنها  
 فكل مرتبة الواحدية الاعدادية كل موجود منها ما زاد اسم من الاعداد  
 بحسب حقيقة العدد في اما الترتيب في حيث انفسها في الاعداد حيث قال في  
 من قال في تحت مرتبة من مرتبة في كل مرتبة من مرتبة في الاشياء في الانسان في  
 كادام ولا سيما في الخاتم فان مرتبة واحدة في الخاتم في عالم بل في وجود المثل  
 كل او احدى في حجة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 مقام او في كل مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 حجة واحدة في العالم الكبير جميع الامور من الرومانية والحجبة انية في الواحدية  
 شأنها من اجل ذلك صار العالم في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 للواحدة وهذا سر من افهتصه فالكمال الذي فيه وجود مصدر الكمال  
 الذي ظهر في العالم وهذا السر هو الوحيد في الكمال وكل شيء في البسيط  
 كثرة في الوحدة وحدة اخرى خارجة في المراتب من مظاهر كالمصدر

ممن

ممنها هو ان الانسان قد يقع فيه كثرة لا يقع في شيء من الاشياء العاليّة  
 فكل هذا يجب ان يكون انقص الاشياء وانفسها من سبع الوحدة والامر من  
 ان يكون بالاعتكاف في الحقيقة والسر في ان حجة واحدة في كل شيء في الاعداد  
 لما حجة واحدة في الكثرة وانفسها من سبع الوحدة في مرتبة واحدة في كل  
 لا يخرج واعلم ان كثرة من لم يتصورها في الاعداد قد امر بالامر ان  
 الشك في الاعداد من هاهنا وفي عالم في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 اما هو الوجه الخاص في الاشياء في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 مطلقا كما يترى في من كل كلمة في الترتيب هاهنا هو اجل من ان يتبين عليه هذا  
 في حجة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 ليس على ما ينبغي ان هو معنى الامكان بالقياس وهو امر من العينة الدالة  
 وهذا الترتيب في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 بالاضافة وهو في كل اقلية في العينة لاجل هذه العلم ان العالم بكل كل  
 امر في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة  
 والاشياء هاهنا في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة في مرتبة واحدة

الفرق العالم اهلها فقد نسبها ما كان فيه من النعماء الروحانية والالاء النور  
 ما قصت العانية واقصت الرحمة للذين ترجع الى ما كان في كتب الكفار والذين  
 وشرح اسماؤه معانته في وسط ذلك الشرح كونه تيسيرا للكل وانه تعالى ما  
 ما ليس من القرآن وقيل ما ليس من القرآن او راق فاما ما ليس من رسله وبيان  
 على التذكرة لئلا يقع على الغسبان فان القاء عليه اما هو مستر ان ظهر  
 وضع الاسماء جميع معانها لغاية لنا وهي كمالنا والامر في الاولى التي كسا  
 فيها واليه ترجع الامر كماله لا لخلق والامر ما فهم انه هو المقاتل والذ  
 عليه قوله وهو التي حقيقة الشبهة والسرية باق معطى حقا ما قد شئ  
 وكل ما آمن علينا من ثبات له في رتبة ذاته فحق اعل لئلا يلزم القسار  
 والقسابة الا الى اخره من ما لا يبرهن الا اصحاب الرسوخ هو بسيط  
 كل الاشياء بغير ما يشرف وبوجاهة وهذا هو الذي يسمونه بالكثرة  
 في الوحدة فهو حجة بوجهة الصفة جارية للاشياء لا لاختلاف الكلال  
 فانه جارية للاشياء ولكن الكلال ليس له بغيره من حقيقة هذه المثلثة  
 كما لا يتيسر الا الواحد بعد واحد وليس بشر بالكل واحد وكيف لا وهي

ام انما من الالهية وكل من امره حقيقة معناه فهو الذي بلغ في فهمه ثم اصل  
 على حقيقة وفي كل شئ لانه يدل على انه واحد مركبا في كل من رتبته وعلوه  
 له كونه عالم بغيره من الالهيات الى انفس الفصل او الفصل العنق لا يشر  
 ولا يحتاج الى التفسير كونه حقا على الاشياء كلها الا ما طرأ على الحق بل احاطة بغيره  
 لا تفارقت في توبينه وما تفرقت في خلق الرحمن من خادته الا بمعنى اخر غير  
 والحاصل ان القرب والبعد لا يتصوران الا بالبنوة والبنوة بليزية جارية وان  
 الاشياء البنية لا تفسر لا ببنوة العزلة والقرب والبعد بل ببنوة الاشياء ليس  
 بالصفات بان من الاشياء بالتميز لها وبان الاشياء من بنوة هذه  
 الموضع المقصود ان يكون اشارة الى قوله لم يبعد منه ثم لا المجموع منه  
 فبذلك قوله اما ينظر وانزع عليه تفرقه وتوضعه هذا الاستدراك  
 لشيء من رتبة كماله العالي لا يلفظ في السامع وجهان معا ما استمر هو ان  
 العالي لا قصد له ولا ما يترك السامع وهذا الاشارة في كونه جارا او رعا  
 قبل يركن ويكشف من كونه بالافتياض السامع الا ان في على من لا يقدم في  
 العلم حاضر غير محدود وعاب غير مفتوح وموجب لا يفي يطلب لكل مكان



ولم يلد به كان مائة من ابدان وهو الهامات لكل الكائنات وتام الشيء في الوجود  
 نفسه والى هذا اشار في قوله والهم اقرب من جعل الوجود يكون تمام الشيء اولى من  
 كماله البتة اولى بالمؤمنين من انفسهم فانهم انما <sup>سواء</sup> ملائكة مشركين اذ هو  
 فيهم الكل ومقامه محل محض وهو مع كل شيء حقيقة في نفسه حتى يكون في العزلة في نفسه  
 بالاشياء علة في كل شيء مع شي كانه في نفسه علة في الاشياء وهو الذي حقيقة <sup>الشيء</sup>  
 وهذا من الغرض العواصم فابدا للزيادة والقضاء فان الوجود في الاستعداد  
 التي هي نفس المتد الامتداد في نسبتها الى المحل والمعية والحققة <sup>سواء</sup> نسبتا  
 فتخصصها حتى منها دون حقاق منها يكون لا خارج عن ذاتها ككل امر متد  
 محدود محدد محدود معينة في نفسه وتخصصه برأيه اما ان كان من بعض مقتد  
 خارج عن حقاق نفسه فهو محدود ذاته ونفسه بالمكان والقوة والخصر  
 لمزج من القوة الى الفعل فلو انجب هذا القيد المتدارر وعلية <sup>الشيء</sup> في ذلك  
 العزلة في ينسب له في ذاتها وهو صاف الموجب في التقدم الذاتي <sup>على</sup>  
 آخر كل شئ مستقدر يمكن ذوقه في مكانه فقدره في شخصي الزايد في الوجود  
 جوهر ذات العارض له ويكون كل امر من كل من تلك محله في وجوده الذي

فان

يزيد عليه وجود الرحمن ويكون كل هذا وتلك موجودا بوجوده من ان لا يكون في ذاته  
 في ذاته وتلك هي طبيعة نسبتها الى خصوصيات اشخاصه نسبة استواء لا يلهي في  
 شي منها من خصوصيات من يخص تلك المهمة في وجودها خصوصية تخصها  
 وتلك خصوصية الكائنات بالاعراض الزايدة في الوجود في حق في غير علم كونه <sup>معرفة</sup>  
 بالحدوث الزايد في هذا الذي تحتها اما هو بناء على ان لا يكون له بالحدوث هذا <sup>الشيء</sup>  
 الزايد كما هو في الامور والى بين عليه في الزايد من حروفه الذي لا يحتاج الى  
 حناية سابقا على الصور الخاصة والسر فيه هو كون الهيولى خاصة في وجود  
 ذاتها لا الصورة وكون الصورة مشتركة لها على اسبغية في ايجادها والصورة  
 الهيولى يتوحد وتصل بصورة تامة مع كونها صورة تتنوع في صفات <sup>معرفة</sup>  
 الصورة الوهمية في هذا الرحمن في العلم في استوى علم ان الغرض المقدر <sup>الذي</sup>  
 هو المنة التي خلقها الصبر ثم خلق الاشياء بها هو نسبة امره وتعلق <sup>الكل</sup>  
 قدره الكمالية وعناية الارادة بالاشياء هو علمه المختلف في قدره الاصلية  
 وعناية ومشيئة القانية في هذه الواحدة ونسبة الاستوائية في وجوده <sup>معرفة</sup>  
 الذي به احيا الاشياء ونوع المساق في الارض والسماء فهو بما هو تد







من شئ الى شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ بل لا يمتنع  
 المحول كقولك شئ اقرب الى شئ من شئ آخر ان شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 من الاشياء كقولك شئ اقرب الى شئ من شئ آخر ان شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 كقولك شئ اقرب الى شئ من شئ آخر ان شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 الى شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 الكلام احسن المثل لا بد ان يصير المتروك من ظاهر ليس بل ما يظهر  
 كقولك شئ اقرب الى شئ من شئ آخر ان شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 قاهرة وكيف لا تكون مصداق للفقر في هذا العلم المعرف ومن كثر  
 نفس له من كثر النفس في شئ مثلا في صيرورته متعلقا بل بالماهية ان الله  
 الكلية التي هي كل النفس من وجهها على ما اظهر في العاينة القصوى  
 الى مرتبة قاب قوسين او ادنى هذا ويعلم ان هذا لا يمتنع في العلم  
 مانهم وانما علمها العقل في التقوى كقولك ان شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 وهذا من شئ الى شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 ان النفس لا بد ان يصير لشيء الامر متعلقا لا يكون ما يصير العقل

ملاحظة

مما لا يخفى ان ما يمتنع ان العادات والمعادن والطريق انما هو كقولك شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 العلم العقل انما هو العادات بالمعنى الذي هو في شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 انهم والطوارق هي من شئ الى شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 في هذه الكثرة هو من العقل الكلي الذي هو اصل هو ان شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 فاحمد في الزمان متعاندان ومن ثم قال بعد هو الاول والاخر خلاف غير شئ  
 فان اوله من شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 متعاندان فان اوله من شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 متعاندان فان اوله من شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 وهذه الاول والاخر من شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 ومحصل هذا الاتصال هو الاتصال الذي انما هو في شئ حاشا لا يختلف الاشياء بالنسبة اليها من شئ الى شئ  
 القبول اليانتهما عليه معيار في الاعتبار اعتبره كذا في باب اقتصاد الملك  
 واقتصاد الماء العذبة لا تكن في العاطلين مكاشفة تامة تامة المكاشفة  
 انما هي بالثقل العقل والوارث العقل الذي لا يمكن تكذيبه هو الذي يطابق  
 العقل والذهني او ما اجمع عليه اصحاب العلم والباطن دينا وعلما



العلم والادراك في المعاني عن النجوم باعلى التوحيد ظاهرة في المنة والجنة في الماهر  
 ظاهره موصوفه كبرى بالجنة وهو لا يفي الخلق ان الحق من في من رقة  
 خضر انسان في وجه الجنة النباتية بسبب تعديل القوى السبعة الطبيعية مع  
 تفاوت درجات ذلك التعديل في التعديل مطلقا لا يتغير الا بالثبوت في  
 وفي التعبير بالبعث انما في الطبيعة الى جو الطبيعة السبعة في تسعة في  
 اشارت حقيقة العاقل الى تلك السبعة وقوى الشهوة والغضب والهمم من  
 وعليها تصغر غير ما غير ما او لا اعتبار الى ما اعمها من اعتبار  
 عند من النجوم ما مثل من ان كان اسفل ان خالق الخلق قال له كان في حياه  
 ما في حياه في حياه هو له وهو النفس الرخا في الذي هو متبته رقة  
 وبعث كل في وهو اسفل البعد الجرد الذي جرحه من سماء النفس الذي كان  
 له يكون في الامكنة الجمانية الطمانينة العزمية التي حصل كثرها بالامر  
 والسلوى ومن جهة التكرار والاعتبار التفرق قبل ان المسكان هو الطبع  
 الماوي وفيه جرح من النجوم ما من الماوي رقة الماوي الارل هو الحق  
 الا في الكثرة لاسما العزمية ومن الطمانينات الوجوه في الحسنة والنية

الحق

الموصوفه عن الوجوه الجرد لاني بالارل واعتبار الاستقلال بوجوه بالبلد كل من  
 من جهة نية اعتبار ان لا لا في علم اولي النجوم والاد من جيل الارل جرح الماوي  
 او لعم الكلي ما هو بديا لاسماء الكبري يمكن ان يراد من عقل الكل بالروح  
 وهو عين الحق في الزمان يخرج من تلك العين الحق بعين جرح النفس  
 منها والاد في مقابل هو مقام نائب من الذي يقابل في القوس الصغر  
 ما حسن التامل في كل الظاهر بالاعاءة ما من ما ختم لطيفة اخرى هذه اللطيفة  
 والطبيعة الثانية من لطائف النجوم من الاخرة ولا تنافي بين ما حصل من لربط  
 الحكمة النورية ولكن من حقيقة ما انما هو ما من جيل واحد او ما في  
 السابقة اليها اليه وايضا لاهل غير كاف اعبر من علم كافي وعلم معنوي  
 الا في الذي كان في الاخرة والاعزمية والتقدم والتأخر في الزمان في  
 لما في الزمان يعلمون ما تفعلون والعلم الفعلي لا الانفعالي فانه من مراتب  
 علمية وهو القدر الذي هو الله ما في له وليت ما في ما غير ان قلت فما  
 هذا الروح هذا الذي ما والحق في المقام وان كان حق ولكن في الحقيقة  
 منها صواب ان لا ليس بل اظهر في البدن كدول في حق لا خارج عنه كحي





وعكس هذا كان تأديعهم فانهم منها اسلموا العلم ان من فاسد سلبه التي  
 عن الشيء ان لا يلاحظ هذا الذي يكون ذلك وهذا ايضا في التقويم والتقوم  
 ولم يخل من هذا الى من الاشياء هذا من غير ان ياتي في قولهم ان الله من خلقه  
 وخلق خلقه فان الوجودية الصفة ثابتة فيه ثم يبين خلقه والوجودية  
 متغيرة فانهم توعدوا في حمله كون حقيقة الشيء الوجودي ثم سألنا  
 التامات كالالكالات نصير بها بسيط الحقيقة لكل الاشياء وهو الذي  
 التولية فانهم انتم هو وجود الاشياء كلها هذا من هو ما يراد من  
 العلم وجوده بل الذي هو هذا من هو غامض فمصدق ان كل موجود ممكن  
 بوجوده وانما هو موجود لا كغيره من شيء في شيء وانما هو غير انما هو  
 اعلم انما في كونها في الاشياء يعني معنى كونها في الاشياء  
 هو اطاره على وانما هو صفة ثم يتبع الوجودات كلها يعني ان علمه حادثة  
 الذي هو عين ذاته هو العلم بكل الاشياء وقام العلوم بها بعينه وكما  
 وقامه صفة التي بعينه نصير بها كل وجوده اياها في ذاته حادثة  
 من مشابهة الاشياء ذات الذات حقيقة الحقائق نصير بها شيء في العلم

فوق العلم على ان ذاته قد هي حادثة  
 الاشياء ذات الذات

علمي

فانص غالى على ان لا يات الا كما هو على ان لا يكون له حيز غير ان يكون له حيز طائفي ان الله عز وجل  
 وعدته وبما خلقه على كل شيء تفصيل وهو احوال في عين التفصيل وتفصيله على  
 ولما هو في قولهم ان لا يكتشف الا لما لا يكتشف والواقع في عين التفصيل  
 وكون واحد احوال على غيره على ما لا يكتشف هذا الكون الا على التفصيل  
 الذي على الاكوان في رتبة نفسه لان الكون ليس هو المعبر عنه بالعلم الا  
 في عين التفصيل الذي لا يتصور كغير تفصيلي ثم منه وهو ان يكون العلم  
 في عين التفصيل وتفصيلها في عين الاحوال لا يتصور الا على التفصيل من اصحاب الكون  
 ومن كذا الاحوال في عين التفصيل في احوال ذلك المثال مثل كونها في عين  
 علمها فيكون المتغيرة في حصة عين البعدية والمعية والقوات انما هو نصير  
 من التفسير وهذا من هي الحجاب يعلم الاسباب وعطائياتها على غير  
 بالاطاقتا والسبب عند كونها في تمام السبب فكان السبب هو السبب في  
 والسبب هو السبب في العلم والكمال والنقص في حيزان يكون الصفة  
 من جهة الاسباب سببا لاشياء كلها هو كل الاشياء نصير بها على وهو تمامها  
 وكلها انجز من حقيقة كمالها وهو الذي حقيقة التولية وهذا هو الحق

جان

التفصيل

الحقيقة

الاجمال

جاليا

العلم

صحة

المستبانت

الاشياء

العلم

صحتها من الكلية فلهذا جازون الاشياء كلها مع انه كل لا يفيض عن شئ فكلها كان  
 او جزئيا او اكلايه هذا هو الاصل الذي بين دانه البسطة بسطة الحقيقة هو تمام  
 الاشياء وكلها الا ان الفضل على من لا يتصور وسمعت على الالف  
 وهو حكم انما كنتم وقال الحكمون من جوي تلك الا هو بل ابعدهم ولا حجة الا  
 هو سادسهم بل لا بد من تلك الاكثر الا هو من قال ما فيها انما كنتم  
 امر وقال هو الاول والاخر والظاهر انما هو الاول والامر في هذا  
 الايات شاهدون ما هو يلقى من قال كنتم التمهيد على ما هو وقال شاهد  
 انه لا اله الا هو الملك المتكبر والاول العلم وقال الامر شهد بالحق وهم يعلمون  
 امير المؤمنين من هل ليت راجع من خبره في ذلك ما كنت اسد به بالام ان  
 قيل وكيف رايت قال ذلك لا يظهر كذا لا صبار ولكن رآته العيون بخصايق  
 الايمان وقال ابن الحسين سيد التمهيد وكيف يدرك عليك ما هو في حق  
 في وجوده اليك انك من العيون بالحق للحق يكون هو الظاهر  
 متخيل حتى يحتاج الى دليل يدل عليك وهو يعلت تكون الاثار هي التي  
 توصل اليك بحيث عين لا ترى الا في العلية وتبين حصرت منقصة بعد

البيون في مشاهدته

لمن جلت نصيبا قال الله شرفت لك شئ فاحملك شئ وقال الله شرفت لك  
 شئ فليكن ظاهرا في كل شئ فانه الله لك شئ المعجز لك ما ورعهم في هذا  
 وهو جازون كل شئ بعد كل شئ مع كل شئ فاما كان مع كل شئ من جازون  
 كل شئ مع كل بعد قية جازون قية كل قبل وبعد لا قبل ولا بعد الا هو لا  
 الا هو هو الاول والاخر بل يتصور لا قبل ولا بعد هذا هو ما اذا كان العا  
 وهو من عن بعض روى الا حجة في سبيل البعد لا نيا لا الامر شياء هذا بية  
 فان دنا من الاخص في ان العلم من حيث هو علم لا يقسم الى الحق بية  
 لا يقسم الى حق بية من ان يقسم الى حقيقة الزيادة الفكرية فيقسم الى حصة الحاصل لا  
 والظلة النسبانية وهذا لا يقسم الى بعد من لا كثره ولا المتغير في نوا  
 الوجود بل يقترن بظلة المادة الهيولى لا يقترن بحسب تعلق النفس المتعاقبة  
 الحياتية لحيواته لم يقسم العلم الفكري الى حقيقة ليس من اقسام العلم ما هو  
 علم وهو بل ان في الامر اقسام العلم الناقص ما هو نقص لم يقترن مع شئ  
 رفيق من جوبات متاسلة الى الابد ان السعدية المتعاقبة بالانوار  
 في حقيقة السواد في الكثرة في الحقيقة السوادية ما هو على الحقيقة وهذا اما

البيون في مشاهدته



في بادئ النظر في امر الوجود وتعدد الموجودات وتوابعهم من هذا الحد من  
 حقيقة الوجود والطية والمعلومية وذلك الحقيقة التي هي حقيقة الوجود  
 ليست الا ذاتهم كما هو عندهم وهو التي حقيقة التثنية والامر في نفسه  
 هو بخلاف ما يرى وتوابعه فهو من احاط بالظن وان العلة بالحقيقة ليست  
 حقيقة الامر الوجودي ومعلوم انها ليست من شئ الحقيقة تسمى بذلك بل ان  
 الامور ذات الحقيقة مشتقة منها بالذات عن الحقيقة باليقينية الصفة من  
 ان يكون شئ من اقرية نفسه العاقل مضمون ذلك الحقيقة المقدسة عن  
 التفكير كما هو الامر في السواد فان حقيقة السواد وما صلة في كون رسول  
 والامر في الوجود وكثيره تسمى بذلك فان حقيقة لا تصور ان يكون كسب  
 تلك الحقيقة المحتمل يكون الوجود بالمعلول مما سئل في كونه وجودا في  
 بل الاصله هنا مضمرة الوجود الصافي الغني القوي وهذا لا شك  
 وما سواه انما هو موجود بغيره من التبعية والحاجات الذي يباقي كون المعلول  
 موجودا بالحقيقة لا ينظر في الحجة الاستدراج يظهر من قولهم وهو  
 زيد الزيد وهذا هو مخلص العلم العارف الذي خلقه الله احسن الصبر

فان من الغنى من الذاتية زينة لا يتصور باسان المقارن بين المجهول والاشياء  
 من الانسنة السابقة وانما اعتبارهم انما هو الاشياء بالقرين لها انشا  
 عند انفسهم لا فرق بين وبين حقيقة الامر عباد من يربون والمراد من القرين  
 هو الاطاعة القيصية لا اطاعة الوجود بالمعية مع قدس من احكام الربية  
 عند ظهور انما هو عكس ذلك انهم يقولون ان الربية كلية والوجود الموجود  
 حينئذ الكل محيط بالجزئية تعالى اسر من ذلك على كبر كيف له الوجود حيوم  
 الفارقة بالذات الوجودية وهو يوم التي لا يحاط به بل الامر بالذات كما هو  
 هو كما هو الا هو فاعلم ان فيه رقة عينك تفصيلا التفصيل لها من بين  
 والغير كما ان حجة هو امة انما هي ليست وعندهم الكتاب وهذا هو محال  
 القول بالبداء الموروث من معادن الحكمة والعصمة وكنت حجة مع كون  
 وموصوفها بالعلم الغد في التفصيل حسب حجة الكثرة السابقة باعتبارها  
 وقول على المساطرة لا يتغير ولا يتصف بالتغير والتغير في شئ من  
 قصدا في كاستا وتكريرة والسفر فيه هو الغنى والاطاعة والشوق والسعة  
 لا بد من الخلق والاختصاص لا يتغير من فقدان الى الوجودان وليس احجابه

اشمول عليه فلهذا كان اقتضائهما مختلفا وجعلان بعد ان لم يكن وسلاسر <sup>عنه</sup>  
 في كل عيب ولا هو الا هو شجر الزمان ينفى دليل عليه فانهم المتغيران  
 اعتبارا للغير في حدود زمانها واسياتها فانهم كبقوة الزمان فيكونا الزمان  
 لا يبقون بل الذي يبقون ابتداء شؤناهم انه بل يبقون اشياء كثيرة اخرى من قبل  
 فيز الذي يبقون ابتداءه السابق فيز على الامتداد في السابق فيز على اللاحق  
 لما ثبت وقدر في لا يقتضيه طبيعة الوجود واساها ففاجب ان يترى من الامور  
 الاخرى حيث كون الوجود عند الم المكنون طبيعة واحدة ومع وجود ما ينقسم  
 حسب نفسها الى العلوية والمعلول وبعض رتب الوجود على لغير آخر <sup>فما</sup>  
 الا ان خاص بالمرتبة هو ان الطبيعة التي هي بالامر ان يكون معيناتها <sup>على</sup>  
 لبعض اشياء ما يكون طبيعة لا ينفك واختلاف تلك الامور اما بالامور <sup>لنفس</sup>  
 الى المكنون في الصفة والطبيعة الوجودية في غير ذلك <sup>فما</sup>  
 هو ان حقيقة الوجود ليست حسب نفس حقيقة منقسمه الى العلوية والمعلول بل <sup>فما</sup>  
 فيه ليست الا علوية والمعلولات شئونها وانما هاد في وجودها <sup>فما</sup>  
 انما هو اعتبار الحكم بالطابع التي <sup>على</sup> يترأ عنها بالتواطؤ بالثبوت للشئ <sup>فما</sup>

لكن

لا مانع على انه بالثبوت في المكنون الوجود الى المكنون في الصفة التي هي الحقيقة <sup>فما</sup>  
 الاختلاف في الطبيعة والذات ولا يبق الا شئ في الطبيعة عند تلك المكنون <sup>فما</sup>  
 فاعين في نفس الامر في باب التصانيع كالمعلوية والمعلولية في نفس البعد <sup>فما</sup>  
 هذا الميزان في كماله في الامور في كل علة ومعلول ورتب وعيد مولا كان العلة <sup>فما</sup>  
 بالذات ان مكانا وكذا القريب والعيد في اسرع القارات في الحقيقة امر غامض  
 فاعين في الغرض في كل من من قبل في ذلك في باب وصفه في باب الاضافة <sup>فما</sup>  
 العارف بالسان القوم بالانفس كانت ذكر ان كل انفس كانت كرم حفظ <sup>فما</sup>  
 عاقلة في حالها في حالها في الاستقلال في نفس الشخصية في الذات <sup>فما</sup>  
 الاخرى في نفسها في الانفس في كل علة ومعلول في هذه النفس الاولية <sup>فما</sup>  
 في الانفس في كل علة ومعلول في كل انفس في كل ان كان له وجودا <sup>فما</sup>  
 في النفس الاولية في كل علة ومعلول في كل انفس في كل ان كان له وجودا <sup>فما</sup>  
 بل في كل علة ومعلول في كل علة ومعلول في كل انفس في كل ان كان له وجودا <sup>فما</sup>  
 وهذا هو ما اذا لم يكن في كل علة ومعلول في كل انفس في كل ان كان له وجودا <sup>فما</sup>  
 ان لا يجاب به في كل علة ومعلول في كل انفس في كل ان كان له وجودا <sup>فما</sup>

لكن



لوجاهته ثم راعوا ذلك في منها كافي لغير النبوي حاضر غير مخلوق في الحقيقة  
 فتكون في قاض ملك في واصل ذلك في الوجود غيرهم لا تكاد تتصور في هذا هو  
 الفطرة التي لا يخلو منها شيء وسنة الله التي لا تبدل لها عند الخلق كما هو  
 عند انصرام عمر الدنيا من انشاء كل ما وان كان انشائها هو الله تعالى  
 التي لا ينفق كل شيء ما سواه ولا يخلق غير ربك ولا يخلق ولا يخلق ولا يخلق  
 الا ما كان من الملك اليوم من الله الواحد القهار ثم يخلق في كل يوم خلقا جديدا  
 فتبعت الارواح للاصحاب الماتة الاخرى في رعي هذه الاشباه  
 والارواح هذه الارواح تبنيها على قوارب اصلها الا انها لا يكون في  
 المثال الثالث والسر في القام كل في كون بعض تلك الارواح يخط  
 ببعضها واما العقلاء فما هو تلك الاطعمة والعبارة لا تقبلها ما وهذا  
 الاطعمة الحقيقة انما هي التي يبيع بها برة عين اصحاب التوحيد  
 معيتها العلم ان معية جانية لا يشاء العالمية انما هي معنى الاطعمة التي  
 عنها الجسدان الرمان في الوحدة في الكثرة ويومنها بلسان القرآن لا يوفق  
 انما كنتم في ما من يحيى تلك الا هو رايهم الاية وهذا المعية الاطعمة

فان

تكون الماط العلم التفصيل الذي هو اجمع وجود الاشياء كما ينظر اليه في واجهاته  
 في معكم اجمع واري فاقب ليشا لا اتصالا بين شيان الرمان بحسب وحدته  
 الا اتصالا في العرفان الذي لا بد من اياها لا ثمانية حرة جامعة بين امرين الا في  
 بأسرها موجودة بوجود واحد في شيء غير متبدل ولا منقطع كلها شخص واحد  
 غير تاروق لا معنى للمعية الا عند انهم فمعية ما في الوجود الذي يحصل القام  
 هو انه لو لم يخلو من شيء من الاشياء ولم يخل من كان وكافي في زمانه في  
 عين ابدان في خبره ما هو كذا في سرها او مما سواه سبحانه وقاد من بيان  
 الاشياء وما صاعقتها كصاعقتها في شيء ما في الاشياء لا كذا في شيء  
 خارج عن الاشياء لا يخرج شيء من شيء وهو منها لا كذا في شيء في شيء  
 فكل من الاشياء فكل شيء سبحانه الا عند الصل الذي اطاقه كل شيء  
 على قدرته وهذا انما هو خاصية صديقه وخاصية الاطعمة التي تأتي في  
 على فعل وجود الاشياء في كل حين وجودها وعلو وجودها صديقه راجع  
 الى حقيقة كاهن حكايا في العلم التي قبل وجوده على ما ينزل العلم الجاهل في  
 وعلو وجوده وبالعكس وهذا هو علمه في شيء ايضا وهو من ثانيا في العلم

هياں يكون قبل وجود الاستمرارين وجودها وبعد وجودها ثابتا منها  
من ثوابها التغير والتعدد وهو وجوده مع القبل والحين والمبعد  
يعني كون النسبة حادثة بمعنى كون متعلقاتها حادثة لانفس النسبة فان نسبة  
القدرة العذبة وكما حققت في واحدة غير مجددة وكيفية وهي صفة العلم  
العلم تلميذ كان صفة الحادثة حادثة هذا مع وضوحه وطوره بحيث  
لا يكتفي بالخيال في الغرض بالغ في البطون والمخفاء بحيث لا يكتفي بالظهور  
اصل الا واحد بعد واحد وهو كمال المتعاطف طاهر غير متلون بالظن  
في حين ظهوره وهكذا امثال هذا وهو الحكم الكلي بان كل انسان في  
كان في بدل على انزجانه في هذا الرتبة القضاية الكلية لا يعلم موتها الا  
التخصيص وهو على الاعلى الوجه الكلي الذي يفرق بين خصوصية وتعيينية  
وهذا كما ترى يتوجه عليه ما توجه على الفلاسفة القائلين بان علمهم بالجزئيات  
انما هو على الوجه الكلي اي بالهيئة الكلية التي يخرج عنها خصوصيات الاشياء  
واخفاء الوجوه بالخصوصية المتخصصة بذواتها وانما توجه هذا على ظاهر  
اشتهر عندهم مع انه يمكن ان يكون كلامهم فيه المايق الى الحق الصريح والقول الصحيح

علائق

كلمات اصحاب الحكمة الحققة من نزاع وابتدع عليهم انما ينزل على ظاهرها واولهم جميعا اتعا  
ويبدأ من عند الجمهور في الامر خلافه عند اكابر الاقدمين من الاساطين القديسين  
علومهم الحقيقية ومعارفهم الحققة من مشكوة النبوة والولاية عقيب مجاهدتهم  
ورياضاتهم النورية وهكذا الامر ههنا وفي كلام الله العارف الكامل والكل ههنا  
في معنى الاعمال الكلية التي لا يفرق عن شئ كليا كان او جزئيا والسرقة عظيم  
لا يبعد الجاهل ههنا ليست مخطوطة الصور او ليست مخطوطة تصورها انما  
بوجودها الجزئية المتغيرة القدرة بصفة اللوح الكلي الا في الكليات كانت تلك  
متغيرة فيها وفيه باعتبارها الكلية عن انفسها فان اللوح الاتقي القضاية لا يفرق  
عن شئ اصل وانما يخط بالصور الكلية العقلية النوعية وما اشتملت عليها  
من صور الجمان للجزئيات بثوبها لا وجودا فان وجود تلك الصور الكلية يتم على  
وجودات جزئيات بضرها على



